



الدليل

لِخِدْمَةِ مَشَارِكِ الْبِلَادِ

وللعاملين في الأمن العام والضبطية القضائية

طبقاً لمنهج الدراسة

بمدرسة البوليس والادارة

تأليف

يوزباشى

بمدرسة البوليس والادارة

الطبعة الاولى

١١ ربيع أول سنة ١٣٤٢ هـ — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة جريدة الصباح بالقاهرة - لصاحبها مصطفى بن السيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين.
أما بعد: فقد أسعدني الحظ بانتظامي في سلك ضباط البوليس
المتدربين لرحلة مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول
بمديريات القطر المصري في عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ - وخدمت في
بوليس مديرية جرجا وبمدرسة البوليس والادارة بضع سنين
ولاحظت في خلال هذه المدة ان حضرات العمدة ومشايخ البلاد
في حاجة ماسة الى رسالة تجمع حقوقهم وواجباتهم ليكونوا على
الملم بها ويتيسر لهم أداء أعمالهم على الوجه الأكمل - ولانها
مشتتة في جملة كتب عامة كقوانين البوليس . والعقوبات .
وتحقيق الجنايات . ومجموعة القوانين الادارية والجنائية .
ومنشورات عدة كان من الصعب عليهم استنباط ما يخصهم منها
لا سيما اذا اقتضت الضرورة الرجوع الى نقطة معينة (وربما
لا يوفق العمدة أو الشيخ الى ما يعوزه من ذلك) خصوصاً وأن
هذه القوانين ليست في متناول أيديهم - وفوق ذلك يعوزه
أكثر من العلم النظري الذي قد يصعب عليه تطبيقه أن ينتفع
بالاجراءات العملية التي أمكن الوصول اليها بالتجارب وطول الخبرة.

ومنذ ذلك الحين فكرت في وضع رسالة تشتمل على أحدث
الأنظمة والاجراءات المتعلقة بالامن العام . والتحقيق والمباحث
الجنائية . وكل ما يعوز رجال الامن بحيث تغنيهم عن الرجوع الى
مختلف القوانين عند اللزوم . ويستنبطون بها للعمل على منع ارتكاب
الجرائم كما تشتمل على الاجراءات الواجب اتباعها عند حصول
بعض حوادث معينة . وعلى تعريف الجرائم المهمة . وشرح
الغامض من نصوص موادها . وكيفية تحقيق كل منها على حداثها .
وكشف أسرارها (حتى لا تحفظ الدعاوى لعدم كفاية الأدلة
ولا يفت الجناة من يد العدالة والتأديب الزاجر لهم . وبذا يقل
ارتكاب الجرائم) لأن هذه الاجراءات تكاد تكون سرّاً خفياً
في صدر من يتوصل اليها بكثرة تجاربه . وطول خدمته .
وسعة اطلاعه . فلا ينتفع بها أحد سواه - وبتدوينها هنا تم
الفائدة

وقد اعتمدت فيما كتبت به بصدد الأمن على الحض على
مكارم الاخلاق . وتهذيب النفوس . وتحليلها بالفضائل بقدر
المستطاع - لأنه ثبت بالتجارب أن التهذيب هو أفضل ما يستعان
به على استتباب الامن العام في البلاد - وأكبر شاهد على ذلك
قلة الاجرام في الممالك الراقية كسويسرا مثلاً
وقد حددت كل موضوع ليسهل الاهتداء اليه وفهمه .

والاستفادة منه من غير أن يداخل نفس المطلع ملل - فاذا عرضت لأحد العمد أو المشايخ مسألة ما لها علاقة بوظيفته رجع الى فهرست الرسالة وهي مرتبة حسب أهمية الحوادث والموضوعات فيستعين بها على ظهور ما خفي من مسأله التي عرضت له بصيغة واضحة مختصرة

وقد توخيت في وضعها الدقة على قدر الامكان حتى تأتي بالفائدة المرجوة - وأمل ان تساعدكم وهم عماد الأمن العام في القطر المصري على تأدية واجباتهم الكثيرة على أتم وجه وأحسن حال - وبذلك تسود الطمأنينة وتم الجمهور - لاسيما في هذه الآونة التي كثرت فيها حوادث الأجرام واقتضت أن تنظر الحكومة في وضع نظام جديد لقلم المباحث الجنائية . وانشاء فروع له في عواصم المديريات وقد اعتنيت بزيادة الشرح والتفصيل في الابواب الآتية كي يستفيد منها أيضاً حضرات الضباط وحضرات معارفي الادارة عند بدء تعيينهم وهي :-

الباب الثاني :- الأمن العام

الباب الثالث :- الضبطية القضائية والواجب في شأنها

الباب الرابع :- التحقيق الجنائي العملي والفني

الباب الخامس :- مباحث في القسم العام من قانون العقوبات

الاهلي

الباب السادس :- الاجراءات التى تتبع عند حصول حوادث معينة - تعريف الجرائم المهمة الأكثر شيوعاً. وشرح الغامض من نصوص موادها . والاجراءات التى تتبع لضبط كل منها

الباب السابع :- الاجانب ذوو الامتيازات . وكيفية التصرف فى الشكاوى الخاصة بهم

ولا يقف تقع هذه الرسالة عند من تقدم ذكرهم بل يعم كل محب للاطلاع ولا سيما من أراد الاطلاع على أهم الشئون العامة فى القطر المصرى

ولا أنسى فضل سعادة الميرالاي عبدالفتاح بك رفعت مدير مخازن البوليس الذى شجعتنى على اظهار رسالتى ولقت نظرى الى كتابه (واجبات الممدة) المؤلف سنة ١٨٩٩ ولقد تصفحته فوجدته كتاباً نفيساً جليلاً الفائدة

واذا نوهت بما لسعادته من الفضل على فلا يفوتنى أن أذكر أنى مدين بالشكر لصاحب العزة المربى الفاضل القائم على بك فهمى زيتون قومندان مدرسة البوليس والادارة الذى أمدنى أيضاً بمعونة التشجيع وبالكثير من آرائه السديدة

وقد استعنت فى وضع هذه الرسالة بعدة كتب . وروجعت بمعرفة خبيرين من رجال القضاء والنيابة والادارة والبوليس ممن مارسوا هذه الاعمال زمناً طويلاً

وأرجو الاغضاء عما يجده القارى من الزلل فحسبى حسن
قصدى شفيعاً لى
ويسرنى أن ألقب ما يثفضل به على كل من تمن له ملاحظة
على موضوعات هذه الرسالة لتداركها فى الطبعة الثانية
ألهمتنا الله سبحانه وتعالى ما فيه خير الامة فى عهد صاحب
الجلالة ملك البلاد الانغم وحكومته السنية ما
على حلمى



مآخذ الرسالة

اسم المؤلف	اسم الكتاب
	قانون البوليس
	قانون العقوبات الاهلى
	قانون تحقيق الجنايات
	مجموعة القوانين الادارية والجنائية
	لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
	منشورات ادارة الامن العام
احمد بك قحه وكيل مدرسة الحقوق سابقا	نظام انقضاء والادارة
الميرالاي عبد الفتاح بك	واجبات العمدة
رفعت مدير مخاؤون البوليس	
عمود بك حسن مدير بحالس	التحقيق الجنائى العملى والفتى
المديريات بوزارة الداخلية	
احمد افندى فؤاد عبد المجيد	التحقيق والمباحث الجنائية
مدرس بمدرسة البوليس والادارة	(القسم العملى)
علي زكى المرابى بك مدرس	المبادئ الاساسية للتحقيقات
بمدرسة الحقوق الملكية	والاجراءات الجنائية
محمد بك عثمان مدرس بمدرسة	شرح القسم العام من قانون العقوبات
البوليس والادارة	الاهلى
احمد بك امين مدرس بمدرسة	شرح القسم العام من قانون العقوبات
الحقوق الملكية	الاهلى

شرح القسم الخاص من قانون العقوبات الاهلى	محمد بك عثمان مدرس بمدرسة البوليس والادارة
شرح القسم الخاص من قانون العقوبات الاهلى	احمد بك امين مدرس بمدرسة الحقوق الملكية
رسالة فى جريمة السرقة	محمد احمد عرفة افندى وكيل النائب العمومى
دروس قانون تحقيق الجنايات	على زكى العربى بك مدرس بمدرسة الحقوق الملكية
دروس قانون تحقيق الجنايات	الدكتور محمد سلطان افندى مدرس بمدرسة البوليس والادارة
الكتاب الاول فى المحاكمة	الدكتور محمد سلطان افندى مدرس بمدرسة البوليس والادارة
الدليل النفيس الى أعمال الادارة والبوليس	محمود افندى لطفى رئيس قلم المكتاتبة بمديرية الدقهلية



مراجعة الرسالة

قد رأيت أن لا أكتفى بالآخذ المتقدمة وبخبرتي العمالية بل استعنت بحضرات الأفاضل الآتية أسماؤهم لتضلعهم وشعة اطلاعهم وطول تجاربهم - وذلك حرصاً على تجنب الخطأ بقدر الامكان وتوخياً لدقة التحرى مع بيان ما تفضل بمراجعته كل من حضراتهم امام اسمه :-

راجع الباب الاول حضرة صاحب العزة الميرالاي

حسين بك وهبي باشمفتش النظام
بوزارة الداخلية

راجع الفصل الحادى والعشرين
من الباب الثانى صاحب العزة القائم محمد كامل
الرحمانى بك مفتش بقسم المباحث
الجنايية بوزارة الداخلية

راجع الباب الاول وبعض فصول
الباب الثانى حضرة صاحب العزة محمود بك
حسن مدير مجالس المديرىات
بوزارة الداخلية

راجع الفصل الثامن والتاسع
والعاشر من الباب الثانى (١) حضرة صاحب العزة محمود
بك شوكت مفتش بإدارة الامن
العام بوزارة الداخلية

(٢) حضرة صاحب العزة محمد بك
عثمان مدرس قانون العقوبات
الاھلى بمدرسة البوليس والادارة
حضرة صاحب العزة احمد بك ابو
يكر الدمرداش مفتش بإدارة الامن

راجع الباب الاول والثانى

العام بوزارة الداخلية

(١) حضرة صاحب العزة محمد بك
توفيق ابراهيم قاضى بمحكمة طنطا
الكلية

(٢) حضرة صاحب العزة حسين
بك فهمى قاضى بمحكمة مصر
الابتدائية

حضرة الاستاذ احمد افندى فؤاد
عبد المجيد مدرس التحقيق الجنائى
بمدرسة البوليس والادارة

حضرة البيوزباشى محمد افندى طاهر
مأمور قسم الوايلى

حضرة البيوزباشى محمد افندى توفيق
بإدارة الامن العام بوزارة الداخلية

وانى اتقدم بالشكر الجزيل لكل من حضراتهم على ماأظهروه نحوى
من العطف وما بذلوه من تضحية بعض أوقاتهم الثمينة فيما فضلوا بمراجعتهم
جزى الله جميع حضراتهم عنى أحسن الجزاء
علي حلمى

راجع أبواب الرسالة كلها

راجع الباب الرابع

راجع الباب السابع

راجع الباب الاول والثانى

والثالث والرابع

الباب الاول

تعريف العمدة ومسئوليته - ضرورة تعيين عمد للبلاد تعريف شيخ
البلد وواجباته - الصفات التي يجب أن يتحلى بها العمدة وشيخ البلد

العمدة ومسئوليته

التعريف - العمدة هو الرئيس الاكبر الذي ينوب عن الحكومة
في بلده وهو أحد مأموري الضبطية القضائية في الجهة أو الجهات التي تحت
اشرافه

المسئولية - وهو المسئول عن حفظ الامن العام في بلده . وعن سلامة
الاهالي . وصيانة أملاكهم . وأملاك الحكومة وتنفيذ أوامرها ومنشوراتها
في بلده وفي العزب والكفور والنجوع التابعة له لانه في كل ذلك راع وكل
راع مسئول عن رعيته - كما في الحديث الشريف - فالمرأة مسئولة عن منزلها .
والرجل مسئول عن سائر أمرته . والشيخ عن حصته . والعمدة عن بلده .
وهكذا كل أمير عن أمارته

ضرورة تعيين عمد للبلاد

يعين العمدة تسهيلا للعمل . لان الأمور لا يمكنه ملاحظة بلاد المركز
كلها بمفرده . ولانه خير باحوال بلده وأهلها . فهو خير من يستعان به
على معرفة حقيقة ما يقع في دائرة بلده . ولانه ايضا أشد الناس خبرة
في المحافظة على مصالح الاهالي والعمل على دفع ما يلحقهم من الضرر بأي
وجه كان

شيخ البلد وواجباته

التعريف - شيخ البلد هو مساعد العمدة في تأدية واجباته الرسمية في البلد أو الكفر أو النجع أو العزبة التي تحت سلطة العمدة الواجبات - ويكون مرءوسا للعمدة مباشرة وينفذ الاوامر التي تصدر اليه منه . ومسؤولا عن حصته وما يقع فيها - ويلزم أن يكون ملما بجميع أحوال البلد وبالواجبات المفروضة على العمدة كي يقوم بواجب المساعدة للعمدة ويحسن التصرف في حالة غيابه

صفات العمدة وشيخ البلد

من المعروف أن العمدة أو الشيخ ينتخب من أعظم العائلات قدرا وأقواها نفوذا وأكبرها في تأدية الوظيفة على الوجه الاكمل - فن وثق الناس به من الاهالي وأولياء الامور . فجدير به أن يحقق هذه الثقة العالية بأن يتحلى بالصفات التي نجعله دائما موضع احترام الجميع ومحبتهم وأهم الصفات التي يجب أن يمتاز بها هي : -
أولا - أن يلم بواجباته العديدة المفروضة عليه

حتى لا يقع في مسؤولية ما ظن - جهله بهذه الواجبات على أهميتها يترتب عليه تقصيره في أدائها فيختل نظام الامن ونسوء الاحوال في بلده . ويعرض نفسه لتوقيع المقربات التأديبية عليه . ورفضه من العمودية أو المشيخة
ثانيا - أن يكون مطيعا لرؤسائه مخلصا في عمله

فينفذ أوامره بكل عناية واهتمام . ويكون خاضعا ومنفذا للقوانين مؤديا واجباته على الوجه الاكمل بعناية تامة واهتمام كبير . وأن لا يكون في ذلك مجرد آلة تعمل بدون تفكير - بل يجب عليه أن يعمل برغبة

أ كيدة وإخلاص بعد أن يتفهم ما يصدر إليه من الأوامر - وأن لا يكون غرضه مجرد دفع المسئولية عن نفسه - والا كان عمله مشوبا بالنقص . غير مؤد إلى النهاية المقصودة - ويرشد الأهالي إلى القوانين والأوامر موضعاً لهم معناها . والفرض منها حتى لا يرتكبوا ما يخالفها بسبب جهلهم بها

ثالثاً - أن يكون حافظ الكرامته وسمته

كي يكون موضع احترام الجميع - ولا يكون غرضه من الوظيفة حب الظهور . والسلطة . والمنفعة الشخصية - بل تكون وجهته الوحيدة وغرضه الاسمي خدمة المصلحة العامة - وأن يكون على جانب عظيم من الاستقامة والكمال والنشاط في أداء واجباته بيقظة وحكمة - فلا يتقرب إلى الحكام مثلاً بالتزلف والتعلق والرياء . أو بأية وسيلة أخرى من الوسائل الممقوتة بل يعمل على أن يحمز رضاهم بخلقه وكفائه في اقيام بتأدية واجبه - وأن لا يجعل نفسه آلة في يد بعض ذوي الأغراض من الموظفين لتنفيذ مالا يتفق مع العدالة . أو ما يكون خارجاً عن اختصاصه

رابعاً - أن يكون تربيها

فيشرف قدره ويحبه وأهله ورجال قريته - أما إذا مد يده إلى أي فرد من أهلها . فقد ينجح في أول الأمر في جمع المال . وبعد ذلك ينتزع أمره . فيعرف بين كافة أهل بلده والبلاد المجاورة بمساويه وتمكث حوله الأشاغل والاقويل . فلا يلبث أن يسقط من تلك المنزلة السامية التي كانت له في أعين الجميع - فضلاء يناله من المقوبات التأديبية والجنائية التي تنزل به . وبطرد من وظيفته شر طردة - فيشمت فيه خصومه وأعداؤه وما أكثرهم في البلاد - قال الله تعالى

وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُسَدُّوا أَعْيُنَكُمْ إِلَى الْحُكْمِ

اتّما كلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون
خامساً : — أن يكون عادلاً .

فلا ينحيز لفريق دون آخر . ولا يحكم عواطفه وشعوره . بل يراعى
الحق دائماً فيتبعه دون محاباة . قال تعالى

(اعدلوا هو أقرب للتقوى) وقال تعالى (إن الله يأمر
بالعدل والاحسان) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كونوا
قواً أميناً بالفسطاط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين
إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوها الهوى أن تعدلوا
وإن تلوأ أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً)

يأمر الله الناس أن يعدلوا . ويشهدوا بالحق ولو على أنفسهم وعلى
والديهم وعلى النفي والفقير — والعمدة اجدر الناس بأن يتمسك بهذا
الأمر الكريم — فلا ينحيز للمنى لغناه . ولا يجور على الفقير لفقره — بل
يسوى بينها — وليكن له قدوة بخليفة رسول الله أبى بكر الصديق رضى
الله عنه اذ يقول فى خطبته حين توليته الخلافة

(القوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه والضعيف
فيكم قوى عندى حتى آخذ الحق له)

لان من أهم دواعى تعيين العمدة أو الشيخ فى وظيفته أن يأخذ
بناصر المظلوم ويعمل على أخذ حقه من الظالم — وأن لا يقبل الواسطة
المتعيزة — لانه اذا عمل بها غبن أحد الطرفين وجار عليه وفى ذلك من
الضرر والمسئولية أمام الله والضمير مالا يخفى — قال الشاعر .

لا تظلمن اذا ما كنت مقتدرا فالظالم آخره يأتيك بالندم
تنام عيناك والمظلوم منتبه يدعو عليك وعين الله لم تنم
سادسا : - أن يكون صادقا أميناً

الرؤساء أحق الناس بالصدق وأولاهم بالحق وهم قدة الناس
فالكذب منهم لا يغتفر والله لا يحب الكاذبين ، قال تعالى
(فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذا جاءه)
وقال عليه الصلاة والسلام : (ان الصدق يهدي الى البر والبر
البر يهدي الى الجنة وان الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله
صديقاً وان الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى
النار وان الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً)
ومن تعود الكذب كذبه الناس فيما يقول وان كان صادقاً قال الشاعر
اذا عرف الانسان بالكذب مرة يكذب منه الصدق من حيث لا يدري
والامانة من أكبر شرائط الدين فالذين يخونون لادين لهم ولا
يعرفون في معاملاتهم الا النفاق والرياء والتجسس وكلها خصال ذميمة تزرى
بصاحبها ولا تجعل له مكاة ولا نفوذا بين الناس ، قال صلى الله عليه وسلم
« (آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا
أؤتمن خان) »

ولا ينبغي أن للصدق والامانة مزايا عظيمة - منها أنه متى عرف من
العدة أو الشيخ ذلك خشيته كل ظالم . واستنجد به كل مظلوم . وعرف
كل انسان انه أمين في خدمته . ولا يقرر غير الحقيقة - وبذلك ينحاش
الاثرار قبل غيرهم . لما يعرفونه عنه من عدم التحول قيد أملة عن

تحرير الحقائق التي يعلمها عن كل أمر - فيستمد من هذه الصفات وتلك الاعمال قوة ونفوذ عظيمين - بها يمكنه أن يعمل على خير بلده واستتباب الأمن فيها على أحسن وجه وفي أقرب وقت - ويصبح محترماً عند رؤسائه معروفاً لديهم بالخدمة والصدقة والاخلاص في العمل - وبذلك يصير مسدوع الكلمة عندهم . منفذا لكل رغباته الحقة

اذن وجب أن يكون العمدة أو الشيخ صادقاً أميناً يؤدي الامانات الى أهلها ويعلم أهل قريته ذلك - ويثبت فيهم روح الصدق والامانة ما استطاع الى ذلك سبيلاً - فانه كبير في قريته والله ماثله عنها وعن أعمال أهلها صابغاً - أن يتمسك باهداب الفضيلة ومكارم الاخلاق

حتى يكون قدوة حسنة للغير . ويأمن كل فرد على نفسه . وعرضه . وشرقه . وماله منه . وان يتصف بالمنة والتواضع والحلم والشفقة فيعامل أهالي بلده على قدر عقولهم . كعامله الأب لابنائه . والقائد لجنوده . والراعي لرعيته - وأن يستشير ذوي الرأي والمقول الراجحة من عقلاء البلدة في الشئون الهامة . ليشر بهم في الرأي . وقد قال جل شأنه مخاطباً نبيه صلى الله عليه وسلم

(فَإِذَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنِتَّ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَايِظَ الْقُلُوبَ
لَا تَفْضَحُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ)

الباب الثانى

تعليمات لصيانة الامن العام

تمهيد

لا يستطيع الانسان أن يعيش وحده ، لمنافاة ذلك لسنة الوجود . فقد اقتضت حكمة الله أن يكون كل شخص بحكم فطرته محتاجا الى مساعدة غيره من سائر الناس . وذلك للتعاون على شئون الميمنة وتبادل المنفعة واحتياج الناس بعضهم الى بعض يدفعهم بطبيعة الحال الى ضرورة الاجتماع . وشئون الاجتماع لا ترتقى الا بالنظام الذى لا يمكن أن يستتب أمره على أساس مكين . الا اذا عرف كل امرئ ماله من الحقوق . وما عليه من الواجبات - ولو عرف كل انسان ذلك . ولزم حده فيه من تلقاء نفسه . لما كان هناك داع لسن القوانين ونصب الحكام للسهر على تنفيذها ولكن نظراً لان النفوس جبلت بطبيعتها على الظلم وانطمع وحب الذات والاستئثار بالمنفعة مما يؤدى الى الفوضى . واضطراب جبل المجتمع الانسانى وهلاكه حتما ، اذا ترك وشأه . من غير نظام مؤسس على قواعد ثابتة - ولأجل المحافظة على كيان المجتمع وحقوق أفراده . وضعت القوانين لتتقيد بها معاملات الناس . على اختلاف مشاربهم - ووجدت الحكومة فى كل أمة . كى تتولى إيصال الحقوق لأربابها . ودفع المظالم . وضمان الحرية . والمساواة للجميع

وبما أن العمدة هو نائب الحكومة فى بلده . وجب عليه أن يوجه عنايته لاستتباب الامن ، وصيانة الانفس ، والاموال . ومن أهم الامور الواجب عليه العمل بها ما يأتى : -

التعليات

أولاً - العمل على تهذيب النفوس بالنصح والوعظ والارشاد -
وابتباع أحسن الوسائل لنشر القوانين واللوائح. وكذا النشرات الادارية
على الاهالى (والمشايخ والنفراء بصفة خاصة) لتعلم بها وتنفيذها بمجرد
وصولها

ثانياً - التدخل بطريقة ودية لحسم النزاع الذى يحصل بين الافراد
ولا سر - والاهتمام بأمر المصالحات . لتلافي ما قد يقع من الحوادث بسبب
استفحال النزاع او الانتقام - وتخصيص دوائر لانيات الخصومات الهامة
لمزعة الامن فيه - وايضاح أسبابها - والاشخاص الواقعين فيها -
وما تم بشأن كل منها (سواء بالصلح أو بدونه . وسواء فصل فيها بمعرفة
العمدة . أو بجهة اللجان التى ترأسها هو أو أحد كبار الموظفين بالمركز
أو المديرية) وذلك للرجوع اليه عند الاقتضاء . وليكون هادياً ومرشداً
عند حصول وقائع بين المتخاصمين فيها . حتى يمكن للمحقق أن يعطيها
قسطها . ويعرف مدى تأثيرها فى الجرائم التى ارتكبت بعدها

ثالثاً - معرفة عادات الجناة وأساليب ارتكابهم للجرائم - وبضيق
فرص الانتقام على الساعين فيه - وتوجيه عناية خاصة الى ذلك . حتى
يمكن الانتفاع بهذه الملاحظات . عند ارتكاب أمثال هذه الجرائم . ويسهل
الاهتمام الى قائلها

رابعاً - الانتقال الى محل الحوادث الجنائية فى الحال - وضبط الوقائع
وعمل الاجراءات اللازمة قانوناً حتى تثبت ادانة مرتكبيها وتصدر الاحكام
الراعية لهم والزاجرة لغيرهم

خامساً - بذل الهمة لضبط المجرمين ، والمحكوم عليهم ، والمماريين

من السجن ، والخدمة العسكرية - وعمل المأتمن التي تكفل تنفيذ ذلك على أتم وجه وأكمله - مع استمرار البحث عن الفاعل ، وجمع الأدلة حتى ولو صدر قرار بحفظ الدعوى - وعند التوصل الى نتيجة مفيدة فيها ، يجب المبادرة باخطار المركز عنها لاجراء ما يلزم

سادسا - العناية باختيار الخفراء النظاميين عند بدء تمييزهم (وبصفة خاصة مشايخ الخفراء ووكلائهم) ومباشرة حسن قيامهم واجباتهم - وتنفيذها على الوجه الأكمل - وانتشيت من حسن سير وسلوك خفراء الزراعة الخصوصيين ، وخفراء المطاحن ، ووابورات الري ، وأن يكونوا اقرباء البنية - وحضر أسمائهم ، ولمحوظات كل منهم - بدقير خاص - ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح والامور ، في الاسواق مدة انعقادها - وبعد انقضاءها - وتأمين الطرق التي يمر بها السابلة (السواقة) الى أن يتجاوزوا زمام البلدة - ويتعين هذا الواجب أيضا على عمد البلاد المجاورة ، التي يمر بها السابلة - حتى يبلغوا مأمنهم - ومراعاة حفظ النظام والامن في اللوامم والاعياد والافراح والمواكب وكل جهة يكون فيها اجتماع بدائرة السلاطة - وحمل الاحتياطات اللازمة لمنع استعمال السفن لصالح اللصوص ، وتهريب المسروقات ، خصوصا مدة الليل

سابعا - مساعدة الاشخاص العاطلين ، وايجاد عمل لهم يرتزقون منه بطرق مشروعة لان البطالة دافعة لهم الى ارتكاب الشرور
ثامنا - تنفيذ القانون الصادر بشأن الاشخاص المتشردين والمشتبه فيهم ، والموضوعين تحت ملاحظة البوليس - ودقة المراقبة عليهم والاجراءات العيانية الموصلة لاصلاح حالهم

ثاسعا - مراقبة الغرباء (خصوصا الاشخاص الوافدين من الوجه القبلي الذين يشتغلون بوابورات الخليج وغيرها) وكذلك - الفجر - والعربان

وانفار المقاولات

عاشرا - مراقبة أصحاب المحال العمومية ، والمترددين عليها ، وتنفيذ لائحتها ، والمخالفات الخاصة بها

الحادى عشر - تنفيذ لائحة حمل واحراز الاسلحة النارية ، والمخالفات المتعلقة بها

الثانى عشر - تنفيذ اللائحة الخاصة ببيع الجواهر السامة - والمخالفات المتعلقة بها - وذلك لمنع وقوع الجرائم التى يرتكب بواسطة هذه المواد وتلاشى اضرارها

الثالث عشر - تنفيذ الواجبات المتعلقة بالمحافظة على خطوط السكة الحديد واطنطارات ، والمسافرين عليها او على السيارات بالطرق الزراعية وصيانة أسلاك التلغرافات ، والتليفونات - ومنع التعدى على أملاك الحكومة الرابع عشر - تنفيذ قرار الصادر بشأن تقارب زرائب (حظائى) كل نقطة عند قلمتها فى مرايع المواشى - لأن تفرقها وتباعدها عن بعضها يجعلها عرضة لسطو للصوم عليها

الخامس عشر - وجوب التفات العمدة الى العمل على ما يفيد وينفع بلده . ويرقيها ماديا وأديا . بحسب احتياجات أهلها - وتقديمه الاقتراحات مما يعجز عن تنفيذه من الامور الهامة الى مأمور المركز للنظر فيها . لأن توفر أسباب الرخاء والرقى فى البلاد . مما يوطد دعائم الامن العام . ويسهل مأمورية القائمين به

السادس عشر - وجوب تقديم المساعدة اللازمة للدوريات بأنواعها وكذا نقط البوليس

وسنشـح كل موضوع على حدة فى الفصول التالية

الفصل الأول

النصح والوعظ والارشاد - واجبات العمدة بشأن القوانين واللوائح -
وضائط النشر - مشتملات النشرات الادارية - واجبات العمدة بشأنها -
مشتملات الوقائع المصرية

النصح والوعظ والارشاد

نظرا لما للاديان وما جاء بالكتب السماوية من العظات . وبما أن لها
أكبر تأثير على المتدينين بها . وجب على العمدة أن يعمل على اتباع هذا
الوعظ الديني . لاصلاح مافسد من أخلاق بعض أفراد بلده . بل أن يكلفه
رؤساء المساجد ورؤساء الكنائس والمأذونين بالناحية بلفت الاهالي الى
أمور دينهم . واتباع ما أمر به . واجتناب ما نهى عنه من الرذائل . والحوادث
المتحيزة بالامن . والمكيدة للصوف كالقتل والسرقة والاضرار بالغير ، وغير
ذلك . وأن يسعى كل انسان لعمل الخير وأن يعمل بمجد واجتهاد لا كتساب
رزقه بالطرق المشروعة . وأن يساعد أفراد بلده عند الحاجة ، وأن لا يعتمد
على أحد . وأن يعامل الناس كما يحب أن يعاملوه به . ويستلفت الرؤساء
على الاخص الى الاصلاح بين العائلات

واجبات العمدة بشأن القوانين واللوائح

تنحصر واجبات العمدة بشأن القوانين واللوائح في التأكد من
أنها منفذة تماما - وكذلك جميع الأوامر والتعليمات التي تصدر من
مصالح الحكومة المتنوعة - وكذا النشرات الادارية فليبه أن يبادر
بتنفيذها في أوقاتها عند ما تبلغ اليه بواسطة المركز . ويكون العمدة مستولا

لذا اتضح أنه أهم في تبليغ ما جاء بالوأنم والنشرات الادارية ومنشورات
الوزارات للاهالى

وسائط النشر

على العمدة أن يتبع أحدن الوسائل للنشر - ووسائط ذلك كثيرة
يتلخص أهمها فيما يلى . -

(١) تعليق صور منها فى المحال العمومية التى بنشائها كثير من
الناس - كدار العمدة ، والجوامع ، والكنائس وغيرها .

(٢) دعوة رؤساء العائلات للاجتماع بهم . وتلاوتها أمامهم وايضاح
نصوصها لهم وتكليفهم تبليغها الى أفراد أسرهم

(٣) انتهاء فرصة اجتماع المصلين لاداء فريضة الصلاة فى الجوامع
أو الكنائس . وكذا فى الاحتفالات والموائد والافراح والاسواق .
ليوضح لهم هذه النصوص ، ميينا قائمة اتباعها . والضرر الذى ينشأ عن
أهمها

مشمات النشرات الادارية

تشتمل النشرات الادارية على أوصاف المجرمين المطلوب ضبطهم -
والمساكر وانلقراء الهاريين والاشخاص المتغيين - وصور وأوصاف
الهاريين والفائين - والجنت المجهولة - وبيان الاشياء المفقودة أو المسروقة
والاشخاص السابق النشر عنهم وتم ضبطهم - ويطلب كف البحث عنهم
والثناء على العمدة والمشايخ الذين يؤدون خدمات جليلة للامن العام -
وكذا الاعلانات الرسمية ، والتعليمات المراد توصيلها الى الجمهور - وهى
تصدر من ادارة الامن العام بوزارة الداخلية فى كل أسبوعين مرة يوم

الأرباء وترسل للعمدة بواسطة المركز التابع هو له (١)

واجب العمدة بشأن النشرات الادارية

بمجرد وصول النشرات الادارية الى العمدة . يجب عليه أن يطلع مشايخ البلد وشيوخ الخفراء عليها . ويفهمهم ماورد بها . ويوضح لهم مايفهمهم معرفته منها . ثم يحفظها مع النشرات التي قبلها . والاوراق الرسمية التي تصدر من الحكومة . مرتبة حسب تواريخ ورودها . بحيث لا تكون عرضة للتلف أو الضياع . كي يمكن الرجوع اليها عند اللزوم . وتحفظ في محل خاص بها

الفصل الثاني

واجبات العمدة بشأن النزاع الذي يحصل بين الاهالي بسبب (حدود الاملاك أو الاراضي الزراعية - والمساق أو المصارف - وتسليم الاراضي المبيعة أو المؤجرة - والمشاكل القضائية بين الافراد - والتعدي على طريق في وسط أملاك الغير - والتوسط في فض النزاع بين الزوجين - والخصام بين العائلات أو الافراد - والاجراءات التي تتبع عند اتمام التوفيق بين المتنازعين - وما يترتب على استمرار النزاع والخصام) ومسؤولية العمدة اذا أهمل في تنفيذ الواجبات المطلوبة منه عن أي أمر مما تقدم

(١) تصدر الحكومة جريدة رسمية تسمى الوقائع المصرية وفيها تثبت ما صدر من القوانين والامام والراسم الملكية والقرارات لوزارية وجميع المسائل المختصة بالري والاحتياجات الصحية والناقصات العمومية والاعلانات الرسمية الخاصة بمصالح الحكومة والتعليمات المراد توصيلها للاهالي ولا ينشر الافراد بها الا الاعلانات وللنشورات للعتبة قانونا وتصدر في يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع وترسل الى لروع الحكومة المتنوعة

النزاع بشأن حدود الاملاك

والمساقى أو المصارف

أولاً - يجب على العمدة أن يمنع كل خلاف أو مشاجرة تنشأ عن المنازعة في حدود الاملاك أو الاراضى الزراعية ، وإذا علم بوقوع شيء منها بين بعض الأهالى وجب عليه أن يتوسط بطريقة ودية بين المتخاصمين . ويحسم الخلاف باتحاده مع أحد المشايخ ودلال المساحة - وفي حالة عدم امكانه التوفيق بين الطرفين يتبع ما هو موضح بالفقرة الثالثة الآتية

ثانياً - يجوز للعمدة أن يحكم مؤقتاً في كل منازعة تحدث بشأن حق استعمال المساقى أو المصارف التى تكون ملكاً لأفراد الناس في دائرة بلده . وليكن في علمه أن عليه في هذه الأحوال التدخل من تلقاء نفسه ، متى علم بذلك وبدون احتياج لطلب الأخصام . لأن المصلحة العامة تقضى بذلك . وهى المقصودة من هذا التدخل - وإذا لم يتمكن من التوفيق بين الطرفين يتبع ما سيلي :

ثالثاً - إذا عجز العمدة عن احراء التوفيق بين المتنازعين في إحدى الحالات المتقدمتين يكلف كل فريق باستحضار مستنداته وأوراقه وكشوفه الرسمية التى تثبت أحقية طلبة . ويقدمها للجنة التعديلات التى تشكل برئاسة أو نائبه . وعضوية مأذون الشرع . واثنين من مشايخ البلدة وثنين من الأعيان الاعتباريين (وهما ينتخبان لمدة سنة ويصدق على انتخابها مأمور المركز) ويحضر اللجنة دلال المساحة عند الفصل في الحدود - ويحسن أن يحضر أيضاً جيران الممكان المتنازع فيه . حتى يدلفموا عن أنفسهم . إذا لحقهم أى ضرر من جراء فصل اللجنة ، والاستفارة بمعلوماتهم في هذا الشأن . وعند الفصل في هذا النزاع ، باتفاق الطرفين ، يعمل محضر باسم

من ثلاث صور . يوقع عليه من رئيس اللجنة وأعضائها وطرفي الخصوم . أو وكلائهم ، ويسلم لكل منهما صورة منها . وترسل الثالثة للمركز لحفظها والرجوع اليها عند لزوم . وإذا لم يتفق الفريقان أو أحدهما يثبت ذلك في المحضر ويرسل الى المركز للاطلاع عليه ، ثم تفهم اللجنة الطرف المعارض برفع موضوعه لجهة الاختصاص - وفي هذه الحالة يتخذ المدة كل الاحتياطات لحفظ الأمن العام ، وإبقاء الحالة على ما هي عليه الى أن يصدر الحكم القضائي - ويحسن أن يسجل المدة مثل هذه المحاضر في دفتر خاص . كي يمكن الرجوع اليها عند حصر هذه الاعمال وتحرير الكشف الشهوية عنها

ملحوظة - يتفق في مثل هذه الاحوال أن يكون المدة ، أو فرد من أقربه ، أو معارفه ، أحد المتنازعين . ففي هذه الحالة يمرض الامر على المركز لا انتخاب من يرأس اللجنة بدلا عنه حتى لا ينسب اليه أى تحيز

النزاع في تسليم الاراضى المبيعة أو المؤجرة

كثيرا ما يحصل نزاع بين الادالى بخصوص تسليم أرض مبيعة أو مؤجرة ففي هذه الحالة يجب على المدة أن يمقد اللجنة بالطريقة السابق ايضاحها للتوفيق بين الطرفين ، والعمل على ارضاء كل فريق بما يرضيه العدل والانصاف - وفي حالة عدم امكان الوصول الى الفصل في النزاع بالكيفية المذكورة دلى المدة أن يحرر بلاغا يأخذ فيه أقوال كل طرف وشهوده ومعلومات الجيران وما يقدمه كل فريق من المستندات . ويرسل الجميع للمركز . لعمل التحقيق اللازم . وتبقى الحالة على ما هي عليه الى أن يصدر الامر قضائيا

التوسط في فض المشاكل بين الافراد

قد تكون هناك قضايا مرفوعة بين بعض الاحالي وبعضهم . ولا يخفى ما يتحمله الفريقان من المتاعب والتنفقات الكثيرة ونتيجة هذه القضايا وما تستدعيه من الشهود الذين ينتصرون لفريق ضد فريق آخر مما يترتب عليه تمكن العداء بين افراد عديدين . بعد أن كان النزاع بين فردين . أو أفراد قلائل . وذلك بسبب الاستمرار في المقاضاة التي قد تطول سنين عديدة - فيجب على العمدة في هذه الاحوال أن يبذل النصيح لعدة الاستمرار في المقاضاة . ويفهم كلا نتيجة طرق هذا الباب . كما سبق ابضاحه . ويعمل بكل الوسائل الودية الممكنة لازالة ما علق بنفوسهم من سوء التفاهم بسبب النزاع القائم بينهم . والفصل في قضاياهم هذه بمجالس التحكيم . ليأخذ كل ذي حق حقه . وينتهي دور هذه القضايا في أقرب وقت . وبذا يسود الوئام ويحل السلام محل النزاع والشقاق . وبحمد الجميع ما قدمه العمدة لهم من العناية والتوفيق

ولا يخفى أنه يترتب على الفصل في قضايا المنازعات بين الافراد أحكام قضائية . وجود شيء في النفس بين المتنازعين . يدعوم الى الانتقام بعضهم من بعض . قال سيدنا عمر رضى الله عنه (أصلحوا بين الناس فإن فصل القضاء يورث الضغائن) ذلك لأن هذه الاحكام من شأنها أن تقهر النفوس على الرضوخ الى الحق أما الفصل فيما بالطرق الودية أو المصالحات ، فإنه لا يترتب عليه شيء مما تقدم بل يكون فيه استبقاء للوادة بين المتخاصمين لانهم يسلمون بالحق بمحض اختيارهم . ولذلك أوجب القانون على القضاة أن يعرضوا على المتخاصمين الصلح . قبل محاولة الفصل في الخصومة وايضا نظر الشكاية والخصامات أمام محاكم الاخطاط هو كخطوة أولى

لفرض النزاع بطريق الصلح أن أمكن . وأن لا يمرض أمره على المحاكم الجزئية الا اذا تعسر حمل الصلح أمام المحاكم المذكورة . وباحيدنا لو نظر أولو الشأن في أن تقدم محاكم الاخطاط الى مراكز البوليس بيانات بالقضايا التي فصل فيها بطريق الصلح . والتي لم تنته بالكيفية المذكورة . وذلك لمخافة عدم البلاد على تقصيرهم في عدم تدخلهم في فض هذه المنازعات كما هو المفروض عليهم . وأيضاً لنتمكن مأموري المراكز من اتمام الصلح بين المتقاضين . وذلك استبقاء للمودة بين المتخاصمين وحرصاً على الأمن العام . وتكون هذه القضايا هادياً ومرشداً عند حصول وقائع من أمثالها بين المتخاصمين فيها وبذلك يمكن المحقق أن يعطى هذه الخصومات قدرها ويعرف مدى تأثيرها في الجرائم التي ارتكبت بعدها .

التعدي على طريق في وسط أملاك الخير

إذا بلغ أحد الناس العمدة عن تعدي بعض الأهالي بالمرور بطريقه الخاص الكائن في وسط أملاكه . وادعى عدم أحقية ذلك ، وجب على العمدة أن ينتقل فوراً لحل هذا التعدي . ويأخذ أقوال كل فريق ، ويطلع على مستنداته ، ويثبت ذلك في بلاغ مع توضيح ما إذا كان استعمال الطريق المذكور من زمن بعيد أو قريب . وإذا أمكنه التوفيق بين المتنازعين يعمل محضراً بالصلح ، ويقدمه المركز . والا فليحذر بلاغاً بما اتخذ من الاجراءات ، ويرسله مع الطرفين للمركز . ويعمل مايلزم نحو ذلك قانوناً ، وينتظر الامر بما يجب عليه اتباعه .

أما إذا بلغ أحد الناس العمدة عن مرور بعض الأهالي بطريق في وسط أملاكه في الجهات المجاورة لتلال السباح ، فعليه أن يبلغ أمره الى المركز حالاً لاجراء مايلزم بشأنه ، مع وجوب اتخاذه للاجراءات السابقة

وذلك لان النزاع على الطرق المجاورة لتلال السباخ ، قد يؤثر في حقوق مصلحة الآثار . ولذلك نيط بالمركز بعد تبليغه ، أن يحقق أسباب النزاع . ويرفع أمره الى المديرية أو المحافظة التي ترفعه الى وزارة الداخلية

التوسط في فض النزاع بين الزوجين

تمددت الحوادث الجنائية التي يكون سببها نزاع الزوج مع زوجته . لذا وجب على العمدة متى علم بحصول نزاع من هذا القبيل . أن يعمل على فضه بالطرق الحسنة ويراعى في مثل هذه الاحوال المحافظة على سمعة الطرفين . وعدم اذاعة أسرار هذا النزاع ، لانه قد ينجم عن افشائها نتائج سيئة - ولا يفوت العمدة ما يلحق أهل كل فريق من الضرر اذا استمر هذا النزاع ولم يعمل على ازالته بالطرق الودية المشروعة

الخصام بين العائلات أو الافراد

وما يتبع نحوه

عند حصول خصام بين العائلات أو الافراد يجب على العمدة ان يسعى في ازالة أسبابه ، وأن يتوسط بالاتفاق مع بعض العلماء والاعيان . الذين لهم مكانة عند المتخاصمين لعل الصلح بينهم . وفض الشقاق واحلال الصفاء محله احلالا تاما

ويلاحظ أن يتم الصلح على أساس ممكن فلا يكتفى بظواهره ، أو بقراءة الفوائح ، أو بتقبيل الرؤوس كما هي الحال المتبعة مع بعض المتخاصمين لأرضاء لجنة الصلح والتخلص منها - وعليه أن يتتبع حالة المتخاصمين بعد الصلح حتى يتحقق من أنه قد أحدث أثره - وإذا لم تنجح العمدة في ذلك فليبادر بتبليغ الموضوع الى مأمور المركز ، ليتصرف فيه بحكمته أما بتشكيل لجنة

صالح برأسها هو نفسه ، أو من ينتدبه لها من ذوى المكانة والحيشية . بعضوية
بعض العلماء والأعيان الذين يتراضى على انتخابهم القريةان - وأما بمرض
الأمر على المدير ليتولى بنفسه رئاسة هذه اللجنة إذا رأى ذلك . أو ينتدب
لها من يلزم من كبار الموظفين بعضوية بعض رجال القضاء الشرعى والأدارة
والأعيان - إذا كانت مكانة العائلتين المنتخبتين تستدعى ذلك فهو عليه
ملاحظة حالة المتخاصمين حتى يفصل فى النزاع ويكلف رجال الحفظ بتبليغه
عن كل نمد يحصل من أحدهما على الآخر فى حينه

الاجراءات التى تتبع عند اتمام التوفيق

بين المتنازعين

مضى وقت لجنة الصلح الى رأسها العمدة لأزالة أسباب النزاع بين
المتخاصمين فعملها متى كان النزاع يتناول مسائل مدنية أن تثبت كل اجراءاتها
فى محضر يحرر من صورتين يوضح فيه موضوع النزاع وأسبابه وماتم بشأن
كل مسألة على حدتها وإثبات قبول الطرفين لقرار اللجنة ويوقع عليها
من الرئيس وأعضاء اللجنة ومن حضر من الشهود أثناء الصلح ، ومن
الطرفين المتخاصمين . وتسلم صورة لكل فريق

وقد جرى بعضهم فى العمل على تحرير ثلاث صور ، لحفظ الصورة
الثالثة بالمركز للرجوع اليها عند الاقتضاء وهذه الطريقة مستحسنة ، وفى
حالة تقديم أحد الطرفين مستندات للجنة الصلح أثناء انعقادها . عليها
أن تميدها لأربابها متى تم التوفيق ، ولا تبقى شيئاً منها لديها . وبراعى
إثبات ذلك بدقتر أحوال البلد ، وذلك علاوة على الدقتر الخاص السابق
الإشارة اليه المحفوظ طرف العمدة

ملحوظة : - يجب على العمدة أن يقدم فى أول كل شهر كشفاً مبيناً

فيه أسماء المتنازعين . وموضوع المنازعات التي حصلت خلال الشهر ، وأسبابها ورأيه فيها ، وما أجراه من التوفيق ، وإزالة الخصومات . ويرسل هذا الكشف الى المركز كي يبدى رأيه فيه وملحوظاته عنه بعد فحصه ويبادر باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع استفحال النزاع أو وقوع تعد من أحد الفريقين على الآخر حتى تتم اجراءات الصلح . والمركز يرفع هذا الكشف للمديرية التي تدبجه ضمن تقريرها الذي ترفعه كل شهرين لوزارة الداخلية

ما يترتب على استمرار النزاع

لا يخفى أن معظم النار من مستصغر الشرر كذلك اذا استمر النزاع البسيط بين بعض الاهالي استفحل الامر واشتد ، وتمكنت العداوة والبغضاء في قلوب المتنازعين وأخذ كل فريق يسمى للتمكيل بالآخر والحق الاذى به وتدير المكائد للانتقام من منازعيه ويترتب على ذلك اختلال الامن بالبلد بسبب مايقع من الحوادث

مسئولية العمدة

ليعلم العمدة بأنه اذا ثبت تساهله أو تقصيره في اتخاذ مايزيل هذه المنازعات بالطرق السابق ايضاحها . فانه يكون مسئولاً ادارياً عن هذا التقصير الذي قد يؤدي الى زعزعة أركان الامن العام في البلدة ، كما أن شيخ حصة المتنازعين . يكون متضامناً في هذه المسئولية مع العمدة

الفصل الثالث

اهمية العلم بعبادات الجناة

وأساليب ارتكابهم للجرائم والعمل على منع الانتقام

هادأب الجناف على العمدة أن يتعرف عادة كل مجرم في دائرة بلد أو في
الأشياء المجاورة لها . لأنه في الغالب يتعود على اتخاذ طريقة واحدة في إجرامه فمنهم
من يعتاد على حطف الأطفال أو المواشي وردها بالخلاوة . أو على سرقة خزائن
النقود . أو على سرقة نوع مخصوص من المواشي كالخير مثلاً . أو على
استئجاره لافلاف الزراعة أو لقتل المواشي أو لتسميمها

أساليب ارتكابهم للجرائم - لسكل جان منهم أسلوب خاص في ارتكاب
أمثال هذه الجرائم فمنهم من يعتاد السرقة بالطريقة الأمريكية كشرط الجيب
بمشرط ونشل ما فيه أو تناوله باليد بكيفية غير محسوسة، ومنهم من
يعتادها بإعطاء مخدر ، كاللبناتورة أو البنج أو بواسطة ثقب الخائط أو
التسلق الخ

(انظر مسحت أساليب الجناة مفصلة في التحقيق الجنائي العملي
بالفصل الاول من الباب الرابع)

قائدة معرفة ذلك - إذا وجه العمدة عنايته الى معرفة عادات هؤلاء
الجناة وأساليب ارتكابهم للجرائم والأشخاص الذين يترددون عليهم من
أمثالهم ومن يساعدهم من الأعيان وغيرهم بماله أو نفوذه خوفاً منهم أو
لمصلحته الخاصة أمكن الاستفادة من هذه الملاحظات عند ارتكاب أمثال
هذه الجرائم لأنها تسهل كثيراً الاهتمام الى فاعليها

ومن أحدث وافق الطرق المتبعة في بعض دوائر البوليس بأوروبا ،
لتسهيل الاهتداء الى ضبط المجرمين هي حصر أسماء المألومين منهم ، ثم
كتابة كل نوع منهم في كشف خاص ، يشتمل على عاداتهم في ارتكاب
الجرائم ، مثلاً يكتب المعتادون على سرقة الخزائن الحديدية في كشف ، والمعتادون
على خطف الاطفال في كشف ، والمعتادون على سرقة المواشي وردها
بالخلاوة في كشف ، والمعتادون على سرقة المنازل بالنقب ، أو بالتسور ،
أو بواسطة الخس في كشف ، وهكذا .

فاذا وقعت حادثة من هذا القبيل ولم يضبط فاعلها رجع البوليس الى
الكشف الخاص بالجناة المعتادين على ارتكاب امثال هذه الجريمة ، فيتبع
حركاتهم وسكناتهم ، وخصوصاً في المدة التي وقعت فيها الحادثة ، وفي الغالب
يستدل على الفاعل بسهولة .

وأيضاً الاهتمام بأساليب ارتكاب الجرائم كثيراً ما يوصل لمعرفة الجانين ،
وأقرب حادثة يستدل منها على فائدة ذلك ، أن شخصاً في العام الماضي
اعتاد سرقة حلى البغايا بعد تخديرهن بالبئج الذي كان يعطى الى
قنايين ، وقد ارتكب جريمته الاولى في حارة الكباره بجوار قنطرة الدكة
بمصر وفر دون أن يستدل عليه ، ثم حاول ارتكاب الجريمة نفسها مرة
اخرى في منزل آخر بالجهة عينها ، ولكن المومس الثانية كانت حريصة فلم
يتمكن من اتمام الجريمة معها ، ثم في ثالث دفعة سافر الى طنطا وقتل مومساً
بنفس الطريقة ، وسلبها حليها . وقد ضبط حال فراره بقطار السكة الحديدية
ومعه بعض مصاغها ، ولما كانت طريقه ارتكاب الجريمة الاخيرة مماثلة لما
قبلها ، ظن المحققون ببتظهم في قسم الازبكية انه ربما كان هو فاعل
الجريمتين السابقتين ، فعرض على المومسات بالحارة المذكورة ،
معرفة ، ولم ير بداً من الاعتراف بجرائمه المذكورة فاعترف بها ،

وحكم عليه بالاعدام ونفذ فيه فعلاً
وكان المحقق حضرة العالم المدقق عبد الهادي بك الجندی رئيس نيابة
طنطا وقتئذ . ولم يظهر في الكشف الظاهري بجثة القتيلة الاولى أثر للخنق ،
وانما وجد على فمها قطعة قطن ، والتشريح أثبت موتها بأسفكسيا كتم النفس
من مادة مخدرة كالبنج

كيفية العمل على منع الانتقام - لا يفوت المدة أن ينسب أيضاً الى
المجنى عليهم الذين يضررون الانتقام ممن جنى عليهم وكثيراً ما يكتفون
اسماء خصومهم في التحقيق أصراً منهم على الانتقام لكيلا يكون محضر
التحقيق حجة عليهم اذا انتقدوا من خصمهم فيجب على المدة في الوقت
الذي يبحث فيه عن مرتكبي الجريمة أن يراقب المجنى عليه وذو قرابه
وأتباعه وأن ينبه المشايخ وشيوخ الخفراء وخفير الدرك الى ذلك لتضييق
فرص الانتقام على الساعين اليه

وبحسن هنا أن ثبت التبعة الآتية من التقرير الضافي الذي قدمه
حضرة الادارى الخبير محمود بك زكى الى جناب مراقب قسم الضبط بوزارة
الداخلية عام ١٩١٢ عن الطرق التي يرى اتخاذها لتقليل حوادث الاتلاف
وتحسين حالة الامن العام

« لا يخفى أن جريمة اتلاف الزراعة أو تسميم المواشى أو الحريق كلها »
« جرائم انتقام يرتكبها جبان يخشى أن ينتقم من خصمه في شخصه ، فيترقب »
« فرصة ويسمل ما في رصه مخفياً ، ويتلف الزرع في الظلام غالباً متبرأ عدم »
« وجود خفراء الزراعة ، أو في غفلة خفراء البلد ، حتى يخرج منها ويعود »
« اليها بدون أن يراه أحد . ولا سبيل لتحسين هذه الحالة الا بالتعليم المقرون »
« بالوعظ الدينى حتى تجد النفس باعاً بمنعها من الاضرار بالغير ، وان لم »

« يمكن الوصول لذلك في وقت قريب فلا أنجح من التوفيق بين المتخاصمين »
« وإزالة ما في نفوسهم بطريق تداحل العمدة والمشايع أو لجان الصلح ورجال »
« الضبط بالمراكز. وقد اهتمت النظارة بهذه المسئلة وأصدرت جملة »
« منشورات وتعاميات وحتمت تحرير كشف شهرية بنتيجة أعمال الصلح »
« ولكنني أقول أن كثير آمن المراكز لا يزال ينظر لهذه المسئلة بالعين التي »
« لا يجب أن يراها بها، ففي كثير منها يبلغ الشخص بتعدى جاره على حده »
« وتماسكها مما، ونحول عريضته على العمدة الذي يهملها بحاية للشكو في »
« حقه، ثم يسدها للمركز بعد مدة بدعوى أن النزاع مدني، وما أصل »
« علي موظف المركز من التأشير عليها بالحفظ، وتفهم مقدمها برفع دعوى »
« مدنية، وقد يحصل أن لا تنقضي أيام الا وجريمة ارتكبت ممن اشتكى ولم »
« يجد منصفاً، ويستصعب الدخول في قضية مدنية ربما كانت سبياً في ضياع »
« ما يملك، فيتلف زرع جاره الذي ربما بلغ، وادعى بعدم معرفته للفاعل لينتقم »
« هو أيضاً، وتذكر حوادث الانتقام بينهما، ولا يبعد أن تنتهي بواقعة »
« ضرب تفضي الموت مع أن الخلاف الأول تافه، وكان في استطاعة العمدة »
« أن ينتقل معها لحل الواقعة، ويوفق بينهما في زمن قليل جداً، ولوالثفت »
« موظف المركز واعاد المريضة للعمدة منبهاً علي بالانتقال والتوفيق بينهم »
« أو انتدب عمدة من البلاد المجاورة لانهي كل شيء، والخلاصة أن كل »
« حوادث الاتلاف مبنية على الانتقام الناشئ علي خلاف بسيط »
« ويجب علي محقق المركز أن لا يقفل محضره مقتنعا، بادعاء المجني عليه »
« أنه لا يعلم الفاعل ولا يشبهة في أحد، بل الواجب ان يدقق معه ويسأل »
« العمدة وشيخ الخفراء وشيخ حصة المبلغ، فن لم يفيدوه يتمهدون له بأخباره »
« بنتيجة بحتمهم، هذا فضلاً عما يتخذونه من الاجراءات الادارية أيضاً العمدة »
« إذا كانت العداوة معروفة ولم يسمع لازائها أو يبلغ المركز عنها »

الفصل الرابع وجوب انتقال العمدة

الى محل الحوادث الجنائية فوراً وفائدة ذلك

يجب على العمدة أن يبادر بالانتقال الى محل وقوع الحوادث الجنائية
وضبط وقائعها فوراً للأسباب الآتية :-

(١) كي يتوصل الى اثبات حقيقة الجريمة والقبض على مرتكبيها بسهولة
تداركها قبل أن يتمكن المتهمون وأعوانهم من العبث بمكانها ؛ فيضللوا
المحقق . وكذا يتسع معهم الوقت لتحضير طرق الدفاع الكاذبة .
(٢) امكان عمل المعاينة عن مكان الحوادث أو الأشياء أو الأشخاص
الذين وقعت عليهم ؛ وحالتها وقت ارتكابها قبل أن تزول العلامات والآثار
الدالة على الجرائم وفعاليتها مع العناية بالمحافظة على الآثار بالكيفية التي
ستوضحه بالبواب الرابع .

(٣) اذا اتضح من التحقيق انه قد اخفيت في بعض المنازل الاملحة
أو الآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة أو المبروقات التي اخذها
المجرمون يمكن اجراء التفتيش فوراً قبل أن يتمكن المتهمون وأعوانهم من
تهريبها في مكان قد يتعمد الاهتداء اليه ، ويمكنه بسرعة انتقاله الى محل
الحادثة العمل على ضبط المبروقات بان يرسل من يتعقب السارقين
ليضبطوهم بمبروقاتهم قبل تهريبها الى بلاد أو جهات بعيدة يصبح من
الصعب الوصول اليها بعد ذلك .

الفصل الخامس

واجبات العمدة بشأن ضبط المجرمين وعدم التسرّع عليهم - أهمية ضبط الجناة بالنسبة للمجتمع الانساني - وجوب استمرار المباحث حتى يمد حفظ الدعوى - واجباته بشأن الهاربين من الاقتراع أو من تحت السلاح - واجباته بالنسبة الى المخبرين السريين .

بذل الهمة لضبط المجرمين

مراقبة أحوال الاشقياء - العمدة والمشايع مطالبون بمعرفة سير وسلوك الاشخاص القاطنين في بلادهم . لذلك يتعين عليهم التثبت من الاشقياء والمتعودين على الاجرام ، ومراقبتهم مراقبة دقيقة ، بأن يتعرفوا الجهات التي يجتمعون فيها ، والاشخاص الذين يترددون عليهم ، والأعمال التي يشؤون القيام بها (١) ثم يتخذون الاجراءات التحفظية اللازمة لمنع وقوع ما يخل بالامن العام منهم (أو على الاقل يتوصلون بما يجزونه من المباحث الى ما يؤيد التهمة ضدهم بعد ضبطهم وتبليغ المركز أولاً فاولاً عن ذلك ليعمل ما يراه لازماً) .

ضبط المجرمين - يجب بذل كل ما في الوسع لضبط المجرمين وعدم التسرّع عليهم ، وبصفة خاصة الجناة المطلوب البحث عنهم سواء كانوا هاربين من السجون أو من الاحكام القضائية ، وتبليغ المركز بطريقة سريعة بمجرد وجود أحدهم في البلدة لارسال القوة الكافية اذا استدعى الحال ذلك للمساعدة في ضبطه - ويلزم عمل ذلك بجميع الطرق الممكنة ومنها ابتكار الخيل الموصلة لضبطهم ومقاصداتهم على غير استعداد منهم ، حتى لا يتعرض حفظه الامن الى

(١) يمكن العمدة التوصل الى معرفة ما يشؤون بواسطة العيون « الجواسيس » الذين يأتونهم

الخطر وفتك المجر من بهم .

ولا يفوت العمد والمشايج ان ضبط المجرمين من أهم واجباتهم ، ويجب عليهم أن لا يتركوا أى فرصة تسنح للقبض عليهم ، وأن لا يظهروا بالضعف أمامهم لتلا يستخفوا بهم وبسلطة الحكومة ، فيعيشوا في الأرض فساداً ، ويصبح من الصعب الوصول الى ضبطهم . مع العلم بأن الحكومة تكافىء بسطاء كل من يؤدي عملاً جليلاً يفيد الأمن العام ، كما انها تعاقب بصرامة من يهمل ذلك أو ينتشر على الجناة أو يعاونهم على الهرب أو التخلص من القبض عليهم .

اهمية ضبط الجناة بالنسبة للمجتمع

الانسانى

يكون الجانى عادة جرثومة فساد بين الاهالى ودائه قليلي الادراك منهم على ارتكاب الجرائم اقتداء به ؛ لذلك كان من الضروري عزله عنهم بان يوجه العمد والمشايج ورجال الحفظ غاية اهتمامهم فى ضبطه وتقديمه للعدالة ، لياخذ الجزاء الرادع له عما ارتكبه من الجرائم ، فان ذلك أدى الى تهذيب اخلاقه ، فلا يعود لارتكابها مرة أخرى ، لان السجن هو المنزب الوحيد لامثال هؤلاء المجرمين ، وهو بمثابة المستشفى لهم ، فان المجرم كالمرضى بمرض وبأى يتحتم عزله عن باقى اهالى البلدة الاصحاء كي لا تنسرب العدوى اليهم كما يتحتم بقاؤه فى المستشفى أو الكردون حتى ينق و يشفى تماما من مرضه فاذا عاد لبلده واختلط بأهله يكونون آمنين من حصول ضرر من مخالطته ، وينطبق هذا المثل أيضاً على تنقية الآفات الزراعية حتى لا تنتقل العدوى منها الى الشجيرات التى تجاورها فتنتك بها

فإذا تيسر للجاني الفرار وتمكن من الإفلات من يد العدالة وتوقيع العقاب الذي يستحقه عليه فانه يتبادى هو وغيره من الاشقياء أمثاله على ارتكاب أشنع الجرائم المهددة للأمن العام ويكون له أسوأ الأثر في قليلي الإدراك وضعيفي الإرادة، فيصبح الأهلالي غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم واعراضهم ، فيختل الأمن في البلد والعكس بالعكس .
ويحسن بالأهلالي أن يساعدوا العمدة والمشايخ وسائر رجال الحفظ في ضبط المجرمين وتسهيل مهمتهم بعدم التستر عليهم أو معاوتتهم في الهروب ، فان كل هذه الاجراءات هي في المحافظة عليهم وعلى أموالهم: فإذا أهملوا في هذا الواجب فقد أساءوا الى أنفسهم.

وجوب استمرار المباحث حتى بعد

حفظ الدعوى

ان حفظ الدعوى بمعرفة النيابة لا يمنع من اعادة النظر فيها مرة أخرى اذا وجد ما يدنو لذلك؛ كتقديم بلاغات تقتضى اعادة النظر فيها ثانياً ، أو وجود قرائن جديدة كشهود يشهدون بصحتها أو ضبط مسروقات وغيرها ، ولذلك يجب ان يستمر العمدة والمشايخ ورجال الحفظ في عمل المباحث حتى مع حفظ الدعوى ؛ فلا يهملون البحث عن الادلة التي من شأنها ان تعزز الادلة الاولى، بحجة صدور قرار حفظ الدعوى ، وان لا يكملوا ذلك الى الظروف والمصادقات ، وعند التوصل الى نتيجة مفيدة في الدعوى ، يجب المبادرة باخطار المركز عنها لاجراء اللازم

والعمدة أو الشيخ الذي يؤدي ذلك بعناية وشهامة ، يقوم بأجل خدمة لتأييد الأمن العام في بلده ، بتضييقه الخناق على المجرمين ، لانه بذلك يفهم الاشرار انه لا بد من الوصول الى افنضاح أمرهم وظهور خفايا أعمالهم مهما ابتكروا من

الاساليب وامضوا في الاخفاء

وليكن في علمهم أن الجاني عند ما يعلم بحفظ الدعوى لعدم ظهور أدلة كافية قبله أو اعدم التوصل لمعرفة والاستدلال عليه، كثيرا ما يهمل الاحتراس والاحتياطات التي كان يعملها ليدفع عن نفسه الشبه ، ويخلع ثوب التنكر الذي كان منزويا تحته أثناء تحقيق جريمته ، ليكون بعيدا عن العيون التي كانت تترقبه قبل صدور قرار حفظ الدعوى ، وقد يتبجح المجرم أحيانا ويفتخر علنا بأنه بلغ من الخلق في الاجرام مبلغا عظيما لدرجة أنه لم يعرف أمره ولم يستدل عليه حفظة الامن

ومما يؤسف له أشد الاسف ان بعض العمدة والمشايخ يخشون الجناة ولا يجرأون على تبليغ مركز البوليس عنهم وبذلك يكونون عرضة لاشد العقوبة مع علمهم بأن هؤلاء هم حلقة اختلال الامن في البلد

واجب العمدة بالنسبة الى المهاريين

من الاقتراع أو من تحت السلاح

عند ما يعلم العمدة أن احد الاشخاص شرع في أن يهرب من الاقتراع يجب عليه أن يخطر المركز حالا ويتخذ الاجراءات اللازمة لمنع من السفر خارج القطر ، ويعلم الجهات التي قد يلتجئ اليها في داخل القطر ، وعليه ان يبحث عن الاشخاص المقترعين فعلا او المهاريين من تحت السلاح حتى اذا ضبطهم يرسلهم مخفوريين الى المركز بعد الاخطار عنهم تلفونيا ، واذا علم بوجودهم في جهات معلومة في غير دائرة بلده أبلغ المركز عنهم لاجراء مايلزم - وليعلم أنه اذا تسر علي الهارب أو أهمل في ضبطه مع علمه بوجوده في دائرة البلدة أو بأى جهة أخرى ولم يبلغ عنه يجازى بصرامة

واجب العمدة بالنسبة الى المخبرين

عندما يعين رجال البوليس الملكي (المخبرون السريون) لضبط أحد الجانين أو الهاربين من الاحكام القضائية أو الخدمة العسكرية : يعطى لهم امر بالكتابة الى عمدة البلدة التي يظن ان الجاني موجود فيها لتقديم المساعدة اللازمة للبوليس في ضبطه فعند حضور احدهم للبلدة ، يجب على العمدة ان يتحقق من شخصيته ، بأن يطلب منه ابراز الامر الكتابي الذي معه ، ويشعر المركز بطريقة مبررة عنه ، للتثبت من حقيقته ، لئلا يتخذ من احد المحتالين ، ويدعى انه مخبر كي يستفيد من معاونته العمدة له ، والتأثير بذلك في بعض الاهالي ، جرياً وراء منفعة خاصة له ، كما حصل بذلك كثيراً ، ومتى ثبت له انه احد رجال البوليس الملكي ، يقدم له كل مساعدة لازمة لتسهيل اموريته . خصوصاً ما يتعلق منها بضبط الجناة والهاربين

الفصل السادس

واجب العمدة نحو الخفراء - شروط انتخاب الخفراء النظاميين -
شروط انتخاب الخفراء الخصوصيين - خفراء وابورات الري والطحن -
تعليمات عن الأمن العام تفهم للخفراء من وقت لآخر - مرور العمدة على دركات الخفراء ليلاً - حفظ النظام والأمن العام (في الاحتفالات ويوم السوق - وبعد انقضاؤه)

واجب العمدة نحو الخفراء

يجب على العمدة ملاحظة ماسياً في بعد لضمان سير أعمال الخفراء بحالة جيدة في البلد :-

(١) ان يكون عدد الخفراء مطابقاً للقواعد المقررة تماماً .

- (٢) ان يكون انتخابهم بالطريقة المبينة بعد
 (٣) ان يكونوا ذوى اهلية تامة فيما يختص بتأدية واجباتهم
 (٤) ملاحظة عدم اشتغالهم فى أعمال خصوصية نهارة أو تأجيرهم
 عند الاهالى وذلك للحفاظ على كرامتهم ومنعاً لاجهادهم حتى يمكنهم
 تأدية واجب الحراسة ليلاً على أتم وجه

شروط انتخاب الخفراء النظاميين

بما ان الخفراء يقومون بأعمال عديدة، وذات أهمية عظمى للبلاد، وهم
 يد العمدة العاملة وبواسطتهم يمكنه العمل على استنباب الامن من جميع
 وجوهه، فعليه كى يصل الى الغرض المقصود من تعيينهم ان لا يدخل التحيز
 والمحاباة أو الشخصيات فى ذلك بل يراعى ما سيوضح بعد بشأن انتخابهم :-
 (١) أن يكون سلوكهم حميداً وسمعتهم جيدة ، ومن عائلات
 طيبة ، وبصفة خاصة مشايخ الخفراء ووكلاءهم حتى يجدوا عند الحاجة من
 ذويهم من يساعدهم على القيام بأموريتهم ، ويكونوا موضع احترام فى نظر
 الاهالى ، وليس لهم سوابق مخلة بالشرف كالسرقات أو النصب أو التزوير
 أو ما شاكل ذلك

(٢) أن يكونوا أقوياء البنية والنظر (١) معروف عنهم شدة البأس
 والنخوة والشهامة

(٣) أن لا يقل عمر الواحد منهم عن ٢١ سنة ولا يزيد عن ٤٥ سنة
 (٤) إعطاء الأفضلية للرجال المرفوتين من البوليس أو الجيش أو خفر
 السواحل بحيث تتوفر فيهم الثلاثة شروط المتقدمة

(١) درجة الابصار ٦ على ١٢ فى العين اليمنى و ٦ على ٢٤ فى العين اليسرى
 أو ٦ على ١٨ الى كل عين

٥) يحسن أخذ رأى المشايخ وكبار العائلات وذوى المصالح عند انتخاب مشايخ الخفراء ووكلائهم

شروط انتخاب الخفراء الخصوصيين

يجب على العمدة أن يتفقوا مع أصحاب المزارع عند تعيين الخفراء الخصوصيين لحراسة مزارعهم وحاصلاتهم ومواسيهم على أن يكونوا من الاشخاص الاقوياء البنية الذين تتوفر فيهم الاستقامة والسير الحسن وقربهم المركز

وعلى الملاك أن يتعهدوا بدفع اجورهم ويكون مع هؤلاء الخفراء دفتر للتأشير عليه من الدوريات عند مرورها عليهم . ويحفظ كشف الخفراء ببيان مناطقهم والتعهدات المطلوبة بالمركز الذى له حق المرور عليهم والتأكد من وجودهم وكذا مرور الدوريات عليهم

خفراء وابورات الري والطحن

ينبغي تعيين خفراء نظاميين لحراسة وابورات الري والطحن فان كان الخفير المدين على احدها غير نظامى يجب أن يقدم ضمانه من عمدة بلده أو قبيلته يحسن سيره واستقامته ، لان ذلك من ضمن العوامل المهمة التى تفيد فى المحافظة على الامن العام ومنع وقوع الحوادث وقد أشار لذلك حضرة صاحب العزة بمهود بك زكى فى تقريره عن نتيجة تفتيشه على مراكزهون بمديرية المنوفية فقال

« من البيانات المتقدمة يرى أن حوادث سنة ١٩١٢ كانت أقل بكثير »
« من سنة ١٩١١ حيث بلغ الفرق ٢٢ حادثة وقل عدد البلاد التى ارتكب »
« فيها أكثر من ثلاث حوادث بمقدار النصف تقريبا وزادت البلاد الخالية »

« من حوادث الائلاف : وهي نتيجة حسنة جدا تدل على يقظة موظفي هذا »
« المركز وخصوصا مأموره — وقد درست الطريقة المتبعة في هذا المركز »
« المحافظة على الأمن العام ومنع حوادث الائلاف ، فعلت من تأمورات »
« اهتم عقب وصوله لهذا المركز بحصر خفراء وابورات الري وهم من العربان »
« غالباً يعيشون في خيوشهم المنصوبة بجوار الوابور ، وبينهم كثير من ذوي »
« السوابق والسمعة الرديئة ، ومحل اقامتهم مأوى اسكل مارق ، وحرز ، أمين »
« لاختفاء المسروقات ، ثم استحضروهم وكشف عن سوابقهم بعد عمل اوراق »
« فبدش ارسلها لم لم تحقيق الشخصية ، وسعى في التخلص ممن علم بسوء سلوكه »
« واتفق مع أصحاب الوابورات على تعيين خفراء بضمانة العمدة من أعالي »
« البلاد التي بأراضيها الوابورات ، أما الباقون ممن حسنت الشهادة في حقهم »
« فابقاهم يخفرون ، واشترط في وضع خيوشهم ان تكون بجوار مساكن البلد »
« التابع له الوابور ، ويوجد الخفير للخفارة بسلاحه فقط »

تعليمات عن الأمن العام

تفهم للخفراء من وقت لا آخر

على العمدة ، أو من ينوب عنه ، أن يفهم الخفراء التعليمات الآتية
من وقت لا آخر وينأكد دائما من أنهم على المام بها : —
(١) شدة التيقظ طول مدة الليل ، وعدم التغيب عن دركاتهم ، أو
الاهمال في واجباتهم ، وضبط كل من يجدونه حاملا أسلحة أو ملابس أو
حاصلات أو يقود مواشى أو خلافه اذا اشتبهوا فيه بأن كان غير معروف
لديهم أو ظهرت عليه علامات الاضطراب عند توجيه الأسئلة اليه
بشأن ما يحمله والجهة المتوجه اليها أو كان مشبوها أو مراقبا ويقدمونه الى
شيخ الخفراء ليعرض أمره على العمدة ليتحرى عنه ويكشف حقيقة أمره

ويرسله بإبلاغ مع المضبوطات الى المركز.

(٢) عدم سد أفواه البنادق أو تعديرها أو إطلاقها بدون داع لأن ذلك موجب للخطر .

(٣) أن يكثر من المرور على دركاتهم من الداخل والخارج وبصفة خاصة في النقط المخيفة وفي الليالي المظلمة وأن لا يرفعوا أصواتهم أو يصيحوا بمناداة مزعجة لا لزوم لها .

(٤) أن لا يتلوهوا عن دركاتهم وحراسها بالبلوس في مجتمع أو على قهوة أو داخل بيت أو دكان أو ماشابه ذلك لتلا يتعرضوا للعقاب الشديد .

(٥) اذا سمعوا استغاثة داخل سكن أو خارجه أو نبح كلاب يبادرون بالذهاب نحوه ويقدمون للاهالي كل مساعدة لازمة وبممكنة ويبلغون رؤسائهم عما يرونه في الحال .

(٦) اذا رأوا لصواً عليهم أن يبدلوا كل مافي وسعهم لائق القبض عليهم ومنعهم من الفرار أو تم ييب المسروقات وأن يستعملوا اسلحتهم ضدّهم في الاحوال القانونية .

(٧) ينتشرون في الصباح وقبل الغروب على الطرق والمناقد لتأمينها ومنع اعتداء اللصوص على الاهالي عند خروجهم واشيهم في الصباح وعودتهم بها في الغروب .

(٨) ملاحظة إيقاف حركة المعادي ليلا ولأ كد من ذلك ومن ان اللصوص لا يستعملونها لأغراضهم الشريرة يجب ان ترسو السفن بجوار البلد أو العزبة التابعة لها تحت حراسة خفير القرب الذي يكون مسئولاً عنها وعلى شيخ الخفراء ان يمنع المراكب التجارية من الرسو ليلا بعيداً عن البلد بل يجب أن ترسو في الموارد المقررة ، لتكون تحت حراسة رجال الحفظ ، ويجب أن تر بطل السفن وباقي المراكب بسلسلة (جنزير) لهاقل ويسلم

مفتاحه لشيخ الخفراء مدة الليل .

(٩) ان يسرع كل من يوجد عنده حادث في دركه بتبليغ شيخ الخفراء أو شيخ النوبة عنه بدون تأخير وهذا يبلغ العمدة في الحال لاجراء مايلزم.

مرور العمدة على دركات الخفراء ليلا

على العمدة ان يمر في بعض الليالي وفي أوقات مختلفة بالبلد ليلا ليتفقد حالة الأمن ويتأكد من تيقظ شيخ النوبة وشيخ الخفراء والخفراء ووجودهم في دركاتهم وحسن قيامهم بواجباتهم

حفظ النظام والأمن العام في الاحتفالات

يجب على العمدة ان يحفظ النظام والأمن العام في الأفراح والولائم والأعياد وما شاكلها من الاحتفالات التي تقام في بلده بأن يكلف شيخ الخفراء بتعيين الخفراء اللازمين لذلك تحت مسئوليتهم وملاحظة منع اطلاق الأعيرة النارية في الأفراح ومنع المشاجرات مع المحافظة على المجتمعين.

حفظ النظام والأمن يوم السوق

(١) يجب على شيخ الخفراء ان يوجد في السوق طول مدة اجتماعه ومعه العدد اللازم من الخفراء لحفظ النظام ومن واجباته ان يمنع كل شخص من تعاطي حرقه الجزارة بدون رخصة قانونية ، وان لا يسمح للجزارين باستعمال أى مكان غير مرخص به من مصلحة الصحة العمومية ، ويجب على العمدة مراقبة المواشى التي يأتى بها الجزارون من الاسواق لذبجها ، وفي حالة اشتباهه في مصدر تملك الماشية يجب ان يتحقق منها باطلاعه على أوراق المبيعات الخاصة بها والتأشير على هذه الأوراق بما يفيد مشاهدته للماشية

المباعة حتى لا تستعمل نفس الورقة لماشية أخرى يصح ان يشابه الاولى في
أوصافها .

(٢) ملاحظة وجود دفاتر لدى الصياغ يقيدون فيها ما يشترونه وما يبيعونه
من المصاغ ، ويثبتون فيها اسماء الأشخاص الذين يشترون و يبيعون واذا
كانوا غير معروفين لديهم شخصياً يكلفون البائمين باستحضار من
يضمنونهم

(٣) ضبط الموازين والمكاييل المزيفة والجواهر السامة والمخدرات
المنوعة والمأكولات الفاسدة والأسلحة النارية كالبنادق والطبنجات
والأسلحة البيضاء (١)

(٤) توجبه الائتفات الى الاشخاص السيئى السلوك الذين يوجدون
في السوق للنشل أو النصب أو خلافه وبصفة خاصة المراقبين والمشتبه فيهم
والمشردين

(٥) في حالة حصول نزاع بشأن ملكية احدى المواشى أو غيرها
يجب على شيخ الخفراء أن يحضر الاخصام أمام العمدة مع اشئ* الحاصل
بشأنه النزاع لاأجراء ما يلزم لفضه ومساعدة الاشخاص الذين يستعرفون
على مواشى أو اشياء مسروقة منهم

(٦) مساعدة رجال الحكومة في تنقيبهم أمورياتهم كالاطباء البيطريين
وغيرهم

(١) كالسيوف والشيش (ماعدا المستعملة منها للسكاوي الرسمية أو المبارزة)
والسونكيات والخاير والرماح ونصال الرماح وعصى الشيش والخشت (قضيب مدبب
من الحديد يوضع بأطراف المعى) وملكة حديد (بونية حديد) والسكاكين التي
لايسوغ أحرارها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرف وأما الأسلحة
المينة بالمادة ٢٨ من القانون الجديد نمرة ٢٤ الخاص بالمشتبه فيهم والمشردين والمراقبين
الصادر في سنة ١٩٢٣ فلا يسل بها الا في الاحوال الخاصة بها

(٧) ملاحظة حركة انتهاء السوق حسب المواعيد المقررة قانوناً وذلك بمعرفة شيخ الخفراء والخفراء المعيّنين معه.

حفظ الأمن العام بعد انفضاض السوق

يجب على العمدة بعد انفضاض السوق أن يلاحظ أن شيخ الخفراء يعين المدد اللازم من الطواقة بصفة دورية للمرور على الطرق العمومية التي يسلكها المائدون من السوق بمواشيهم ونضائهم إلى بلادهم. وذلك لمنع تعدى اللصوص عليهم حتى يتأكدوا من أنهم وصلوا إلى مأماتهم (١) ولا يسمح لأحد منهم بالمرور ببضاعته بعد الغروب بل يبقى بالبلد تحت حراسة رجال الحفظ إلى الصباح ، ولا مانع من اتصافهم بهم بالمبيت في محل السوق ليلة إدارته تحت ملاحظة أحد الخفراء الذي يعينه العمدة لذلك مع اثباته بدفتر أحوال البلد ، وكذا يتمين هذا الواجب على عهد البلاد التي ينزع أهلها من السوق فعليهم أن يخرجوا في الصباح خفراء لحراسة الطرق في زمام بلادهم وأن لا يعود هؤلاء الخفراء إلا بعد انفضاض السوق وعودة لأهالي.

ملحوظة . إذا حصلت حادثة لأحد من التجار أو المائدين من السوق بعد الغروب في الطريق فجميع عهد ومشايخ الخفراء وخفراء البلاد والعرب التي مر عليها يكونون عرضة المسئولية الشديدة نظير تفصيلهم في تنفيذ التعليمات المتقدمة

(١) ويتبع أيضاً هذا النظام عندما تكون المواشي مربوطة في النيطان ولا سيما وقت البرسيم (مدة الربيع) تتم الدورة الطواقة المقيمة من الخفراء قبل الغروب وبمدة ساعة أو ساعتين على الطرق التي يعود منها السكان قائدين المواشي إلى البلد لحين وصولهم إلى مأماتهم

الفصل السابع

ضرورة إيجاد عمل للأشخاص العاطلين

كثيرا ما ترتكب الجرائم بسبب ضيق ذات اليد عن اكتساب القوت الضروري، فإذا سهلت وسائل المعيشة والارتزاق انعدم أو قل وجود المتشردين وتلاشى الجرائم التي ترتكب بدافع الفقر والحاجة، فإذا حمل الجوع شخصا على أن يسرق رغيفا مثلا أو حمله العري على أن يخنس ثوبا يستتر به ويدفع عنه الحر والبرد فإن الانسانية تحمّل القضاة عند محاكمة الجاني على الرأفة بحاله ولرفق به مادام أنه لم يرتكب الجريمة بباعث الطمع أو الانتقام أو الميل إلى الاجرام، لأن الباعث على ارتكاب السرقة يؤثر في تقدير العقاب فتارة يكون سببا في تظفيف العقوبة كما يكون سببا في تشديدها - فيجب على المدة أن يمد للعاطلين يد المساعدة والتعصيد بإيجاد أعمال يرتزقون منها بطرق مشروعة سواء في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو المقاولات أو غير ذلك مما يضمن لهم حياة شريفة حتى لا تدفعهم القناعة إلى ارتكاب الجرائم

قانون المتشردين والمبشوهين والمراقبين

تنبیه

لما كانت بعض مواد القانون الجديد الصادر بشأن المتشردين والمبشوهين والمراقبين غامضة بعض النعوض، حتى أفضى ذلك إلى شكوى كثيرين من دوائر البوليس وتمامهم من وزارة الداخلية تفسير بعض موادها، وهي طلبت منهم ملحوظاتهم عليه، فقد بذلت قصارى جهدي في توضيح

ماغض منها ، وترتيب الموضوعات المرتبط بعضها ببعض ، وقسمت هذا القانون الى ثلاث فصول ، الاول في المتشردين ، والثاني - في المشتبه فيهم ، والثالث في المراقبين ، وألحقت بكل فصل الاجراءات العملية التي تناسبه ، وذلك لتعم فائدته ويسهل فهمه على المطلعين عليه ،

وقد عرضته على حضرة العالمين الفاضلين محمد بك عثمان مدرس قانون العقوبات الاهلي بمدرسة البوليس والادارة ، ومحمود بك شوكت مفتش بادارة الأمن العام ومندوب وزارة الداخلية في لجنة التشريع ، فتفضلا بمراجعته ، فجاه بحمد الله واياها بالعرض المقصود .

الفصل الثامن

تعريف المتشرد - انذاره من البوليس - مراقبة المتشرد المنذر - ثبات حالة التشرد أمام المحكمة - متى يبطل مفعول الانذار - تفتيش المتشرد المنذر - ما يترتب على ارتكاب المتشرد المنذر

المتشرد

عرفت المادة الاولى من القانون نمرة ٢٤ الصادر في ٢٩ ي. ذيه سنة ١٩٢٣ أن الشخص يعتبر متشردا اذا انطبقت عليه إحدى الحالات الآتية :-

- ١ - من لم تكن له وسيلة مشروعة لا ميش (١) ،
- ٢ - من يسعى في كسب عيشه بتعاطي أعمال القمار أو التنجيم في الطرق أو الحمال العمومية أو في أي محل آخر يكون - رضا لنظر الجمهور ،
- ٣ - قوادو النساء العموميات ؛
- ٤ - الاشخاص الاصحاء القادرون على العمل الذين يتعاطون الشعادة في الطرق العمومية ،

(١) كالمحترفين بالقواط سواء كانوا قوادين أو مقودين أو كالمشتغلين ببيع صور أو رسوم تمثل مناظر مخلة بالاداب العامة للجمهور

٥ - من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تخريب الأطفال على التسلول في الطرق أو المجال العمومية وكان قد مضى على الحكم الأخير أقل من سنة ،

٦ - الفجر (١) الذين يجوبون البلاد دون أن يكون لهم موطن ثابت أو أن يثبتوا أنهم يحترفون مهنة أو صناعة مشروعة ،

٧ - من يقضى الليل عادة في الطرق أو الميادين العمومية في المدن أو البنادر ولا يثبت أن له مسكنا .

ملحوظة - لا تسري احكام هذا القانون على النساء ولا على الاطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة (مادة ٣١)

انذار البوليس للمتشرد

إذا علم العمدة أو شيخ البلدة أو شيخ الحارة بتشرد في دائرة بلده أو حصته استدعاه وأرسله الى مركز البوليس ، ليتحرى عنه (٢) حتى اذا ثبت انطباق احدى حالات التشرد عليه ، يعمل له البوليس ورقة تشبيه وورقتا فيش خضراوان ترسل قلم تحقيق الشخصية (٣) لمعرفة ما اذا كان قد سبق

(١) الغرض من هذه الفقرة هو الجلاء الفجر الى الاستقرار في جهة واحدة والاكتساب بالوسائل المعروفة ، راجع الفصل الحادي عشر من هذا الباب في تعريف الفجر وكيفية مراقبتهم

(٢) التحري مرغوب فيه لانه يؤدي لمعرفة الحقيقة ، ويجعل إجراءات البوليس اقرب الى الصواب ، وفيه أيضا ضمان للشخص حيث يعطيه الفرصة الكافية للدفاع عن نفسه ، فضلا عن كونه يدفع عن البوليس المسئولية ويحوي حجته اذا طرأ المنذر في الانذار

(٣) يتفق ان مباحث قلم تحقيق الشخصية تسفر عن أن الشخص الحاربي التحري صه هو اما : -

- أ - هارب من وجه القضاء :
 - ب - أو هارب من السجون :
 - ج - أو هارب من المراقبة :
- يرسل النيابة لاجراء اللازم بمعرفة قلم التحقيق لسلطة البوليس الممارب عنها ،
وحيث ان تكون النتيجة ضبط شخص مطلوب القبض عليه ،

الإنذار في ظرف ثلاث سنوات أم لا (١)

وإذا اتضح أن للشخص محل إقامة ثابتاً ولا خوف من هروبه يتضمن عليه من معتمد ملين الفصل في موضوعه ، والا فيعرض أمره على النيابة بطالب حبسه احتياطياً ،

(١) فإن كان لم يسبق إنذاره يعط له إنذاراً صريحاً بأن يذير في مدى عشرين يوماً أحوال معيشته التي تنافي القانون بحيث لا يكون متصفاً بالتشرد والا قدم للمحاكمة ، وفي هذه الحالة يأمر البوليس بملاحظته في المدة المذكورة حتى إذا انقضت هذه المدة وبقي على حاله الأولى يضبط ويعمل له محضر جنحة تشرد ليعاقب تطبيقاً للمادة السادسة من هذا القانون ،

(٢) وإن اتضح أنه كان قد أُنذِر في المدة المذكورة « خلال الثلاث سنوات » بقديم محضر التحري الذي تحرر له في مبدأ الأمر للمحكمة الجزئية بعد قيد هذا المحضر جنحة تشرد ليعاقب تطبيقاً للمادة السادسة كما تقدم ،

وإذا عارض الشخص بانه ليس في حالة تشرد وطلب أن يقدم بينات جديّة على صحة معارضته جمع البوليس الأدلة المذكورة وقرراً استبقاء الإنذار أو العدول عنه تبعاً للنتيجة التي يصل إليها ،

ويجوز لمن يفترض فيه التشرد أن يعطى في قرار البوليس أمام النيابة وهي تعمل تحقيقاً عند اللزوم ولها تأييد الإنذار الصادر من البوليس أو الغاؤه (راجع المادة ٣ من الباب الثاني من هذا القانون)

(١) يلقي القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالتشرد ، والأمر العالي الصادر في ٢ ربيع الأول سنة ١٣١٨ (٢٩ يولييه سنة ١٩٠٠) بتعديل النظام الخاص بمراقبة البوليس المعدل بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٠٩ ، والقانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض أشخاص تحت مراقبة البوليس ، وكذلك يلقي كل ما كان مخالفاً لهذا القانون من الأحكام (مادة ٢٣)

وهذا الانذار يرسل الى الشخص الذى يفترض فيه التشرّد من
مأمور القسم او المركز او من نائب كل منهما في حالة غياب احدهما في الجهة
القرية فيها ذلك الشخص أو الجهة التي يوجد بها اذا لم يكن له مقر ثابت،
ومن المستحسن استدعاء الشخص وتسليمه الانذار واعلانه بضرورة تغيير
حالة تشرده في خلال عشرين يوما والا قدم للمحاكمة،
ويحذر محضر عن الانذار أو عن معارضة من يفترض فيه التشرّد.
أو عن الاسباب التي دعت البوليس الى عدم الأخذ بتلك المعارضة،
ويكون في كل مكتب بوليس سجل يقيّد فيه أسماء من يرسل
اليهم الانذار (راجع المادة ٤) ويجوز دائما اكراه من يفترض فيه التشرّد.
على الحضور الى مركز البوليس لاستلام الانذار (راجع المادة ٥)

مراقبة المتشرّد المنذر

على العمدة والمشايخ مراقبة المتشرّد في المدة المذكورة فان لم ينفذ شروط
الانذار، في مدى ٢٠ يوما فليرسله العمدة الى المركز بلاغ يثبت فيه ذلك ثم يوقع
هو وشيخان من القرية على الشهادة التي ستوضح فيما يلي، وذلك كي يحضر له
البوليس محضر تشرّد توصلا لمحاكمته فاذا صدر الحكم عليه بالمراقبة تنفذ
التعليمات الخاصة بموضوعها وتوضحها بالتفصيل في الفصل العاشر من هذا
الباب.

اثبات حالة التشرّد امام المحكمة

يكون اثبات حالة التشرّد امام محكمة الجنح بشهادة يوقع عليها في
القرى والبنادر من العمدة وشيخين من القرية أو البندر ومن المأمور
أو من يقوم مقامه، وفي المدن من شيخ الحارة وشيخ القسم ومن المأمور

وتعتبر هذه الشهادة حجة أمام المحاكم الى ان يثبت عكس ما فيها (راجع
المادة ٧)

متى يبطل مفعول انذار المتشرد

يبطل مفعول انذار المتشرد اذا مضى عليه ثلاث سنوات ولم
تتعلق عليه احدى حالات التشرد في خلالها (راجع الفقرة الاولى من
المادة ٦)

تفتيش المتشرد المنذر

تطبق احكام المادة الثالثة والعشرين من قانون تحقيق الجنايات
الاھلى (١) على الاشخاص الذين صدر اليهم انذار البوليس (الفقرة الثالثة
من المادة ٢٩)

ما يترتب على ارتكاب المتشرد المنذر

عند وجود قرائن قوية تدل على ارتكاب أحد المتشردين الذين صدر
اليهم انذار البوليس بجنحة ما أو على شروعه في ارتكابها ، يخول للبوليس
والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٣٦ من قانونا
تحقيق الجنايات الاھلى (٢) ، ولو في غير الاحوال والشروط المنصوص عليهم

(١) نصت المادة ٢٣ ت . ٠ ج على انه يجوز للاموري الضبطية القضائية ولو في
غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت
أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في انهم ارتكبوا جناية أو جنحة ، ولا يجب اجراء
هذا التفتيش الا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالأعمال
في حال غياب العمدة وشيخ اخر ، وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم
وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم لنيابة

(٢) نصت المادة ١٥ ت . ج على انه اذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية أو وجدت
قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع

فيهما (راجع المادة ٢٩)

وكل حكم يصدر بالادانة لجنحة ماضة متشرد ممن صدر اليهم اذار البوليس يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه (راجع المادة ٣٠)

الفصل التاسع

تعريف المشتبه فيهم - الاجراءات التي تتبع نحوهم - احكام مراقبتهم ما يتبع عند تفتيش شخص مشتبه فيه - كيفية ملاحظة الاشخاص المشتبه فيهم بعد اذارهم - ما يتبع عند انتقال المشتبه فيهم من محل اقامتهم الى محل آخر.

جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو إذا لم يكن للمتهم محل مدين معروف بالقطر المصري ، يجوز للأمر الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه ، وبعد سماع أقواله أن لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة التي من خصائصها ذلك ، ليكون تحت تصرف النيابة العمومية ، وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة

ونصت المادة ٣٦ ت. ج. على أنه يجوز للنيابة متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المادة ٣٥ ت. ج. (جنابة أو جنحة معاقبة عليها بالحبس) وكانت القرائن كافية أن تصدر أمراً بحبس المتهم في الأحوال الآتية : -

(١) إذا كان المتهم سلم إلى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية عملاً بالمادة ١٥ ت. ج. الموضحة أعلاه

(٢) إذا لم يحضر المتهم بالرغم من تكليفه بالحضور

(٣) إذا كانت الواقعة جنابة أو جنحة جائزاً أن يحكم من أجلها بالحبس مدة سنتين

على الأقل أو كانت جنحة من الجنح المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ ق. ع. .

ولا يجوز للنيابة في الأحوال الأخرى أن تصدر أمراً بحبس المتهم إلا بعد الاذن بذلك وكتابة من القاضي الجزئي ، ويجب أن يستجوب المتهم في ميعاد الأربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه

تعريف المشتبه فيهم

نصت المادة الثانية من القانون نمرة ٢٤ الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٣ أنه يجوز ان يمد من المشتبه فيهم . -

(١) - الاشخاص المحكوم عليهم للقتل عمداً والذين حكم عليهم أكثر من مرة واحدة لارتكاب جريمة من الجرائم الآتى بيانها أو شروع في إحدى تلك الجرائم وهي: التهديد المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات الأهل (١)، وخطف الاشخاص، والحرق عمداً أو تعطيل وسائل المواصلات، والسرقه، والنصب، وتزيف النقود، والاتلاف المزروعات، واعداد الموائش، وانتهاك حرمة المساكن، بصدارة كتاب جريمة ما الا اذا كان قد مضى خمس سنين على انقضاء آخر عقوبة او كانت تلك العقوبة قد سقطت بالتقادم،

(٢) - من تولت النيابة أكثر من مرة عمل تحقيق ضدهم أو اقامة الدعوى عليهم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شروع في إحدى تلك الجرائم ولكن بسبب عدم كفاية الأدلة حفظت القضية أو صدر قرار بأن لاوجه لاقامتها أو حكم فيها بالبراءة الا اذا كان قد مضى خمس سنين على حفظ القضية أو اصدار القرار بأن لاوجه لاقامتها أو الحكم فيها بالبراءة أو كانت الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم

(١) نصت المادة ٢٨٤ ع ٠ على أن كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال بمقاب عليها بالقتل أو الاشغال لشاقه المؤبدة أو المؤقتة أو بأفشاء أمور أو نسبة أمور غدشة بالشرف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن، ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر، وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا، ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدي أو الايذاء الذي لايلزم درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيهاً مصرياً.

(٣) - من صدر عليهم مرة واحدة حكم مما نص عليه في الفقرة الاولى، من هذه المادة وكانوا مرة واحدة ايضا محل التحقيق أو لدعوى مما نص عليه في الفقرة الثانية الا اذا أمكنهم الانتفاع بالمواعيد المنصوص عليها، في تينك المقرنين،

(٤) - من يوجدون أكثر من مرة واحدة بين غروب الشمس، وبين شروقها جائسين أو مخنئين في جوار قرية أو عزبة أو ضاحية أو أى مكان آخر يدعو الى الشبهة ومن خبر ان يكون لوجودهم سبباً،
(٥) - من اشتهر عنهم لاسباب جدية الاعتیاد على الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتیاد على التهديد بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتیاد على الاشتغال كوسطاء لأعادة الاشخاص المخطوفين أو الاشياء المسروقة،

(٦) - من اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمخدرات كالخيش والافيون والدانورة والكوكايين وغير ذلك، ملحوظة - لا تسرى احكام هذا القانون على النساء ولا على الاطفال، الذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة. (مادة ٣١)

الاجراءات التى تتبع نحو المشتبه فيه

متى وجد العمدة أو أحد المشايخ أو شيخ الخفراء أو الخفراء شخصاً، مشتبهاً فيه وثبت أنه ممن نصت عليهم المادة السابقة استدعاء العمدة وأرسله الى المركز ببلاغ يوضح فيه الأسباب التى دعت الى هذا الاشتباه، ومتى ثبت للمركز ذلك انذره بالكيفية السابق ايضاحها في انذار المتشردين بالفصل الثامن (راجع المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٨)

وينذر البوليس الشخص المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً بحيث

يجتنب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون (راجع المادة ٨)
هذا وإذا حدث بعد انذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالادانة على
الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم
المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية (السابق ذكرها)
أو من شروعه في ارتكاب احدى تلك الجرائم ، أو اذا وجد مرة أخرى
في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ، أو اذا
كان لدى البوليس من الاسباب القوية ما يؤيد شبهته فيه وفي أعماله الجنائية
يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لأحكام الباب الثالث في مراقبة
البوليس من هذا القانون الذي سيوضح في الفصل التالي (راجع المادة ٩)

الاجراءات التي تتبع عند تغييب شخص

مشتبه فيه

إذا تغييب احد المشبوهين ليلاً عن منزله وجب على العمدة أن يتحرى
عن المحل المتغييب فيه وينبه على المشايخ وشيوخ الخفراء والخفراء بترقب
حضوره وبمجرد وجوده يسأله العمدة عن سبب تغييبه فإذا لم يقتنع بإجابته
أبلغ الامر الى المركز لاجراء اللازم ، وإذا وجد معه بعد عودته أشياء
مشتبه فيها لم يمكنه اعطاء ايضاح كاف عنها وجب ضبطها وارسلها للمركز
ببلاغ يوضح فيه جميع المعلومات الخاصة بها وذلك قبل أن يتمكن من
اخطائها .

حصر الاشخاص المشتبه فيهم

يجب على سلطات البوليس حصر أسماء الاشخاص المشتبه فيهم في
سجل خاص يبين فيه : اسم الشخص المراد ملاحظته ، ولقبه ، والعلامات
اللميزة له ، وصناعته ، ومحل اقامته ، وأسباب الاشتباه فيه ، وذلك للرجوع

اليه عند اللزوم، وإكليف رجال الحفظ المختصين بملاحظة سلوكهم، وتبليغ سلطة البوليس عنهم أولا فأولا لاتخاذ اللازم ضدهم.

كيفية ملاحظة الاشخاص المشتبه فيهم

بعد انذارهم

قضت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون أن البوليس ينذر كل شخص ثبت أنه مشتب في أنه يسلك سلوكا مستقيا بحيث يتجنب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون، كما أن المادة التاسعة قضت بأنه اذا عاد المشتبه فيه الى سيرة الاولى يطلب البوليس تطبيق أحكام المراقبة عليه - فيجب على العمدة في هذه الفترة أن يراقب سير وسلوك المشتبه فيهم الموضحة أمماؤهم بالكشف الوارد من المركز : ويكون دائما على علم تام بحركاتهم وكيفية عيشهم مع عدم مضايقتهم أو التعرض لهم في أعمالهم الخصوصية المشروعة، وأن يفهم المخفراء ذلك أيضا، وليبلغ المركز أولا فأولا بكل ما يفت عليه من أحوالهم لاتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم.

ما يتبع عند انتقال المشتبه فيهم

من محل إقامتهم الى محل آخر

منى علم العمدة بانتقال أحد المشتبه فيهم - ممن لم يحكم عليه بالمراقبة لاقامته في جهة أخرى وجب عليه تبليغ المركز بذلك فورا كي يخطر أمور مركز تلك الجهة ليتخذ الطرق اللازمة نحو ملاحظة سير وسلوك هذا الشخص حين وصوله ومدة اقامته في دائرة مركزه.

تفتيش المشتبه فيهم المنذر

نطبق احكام المادة الثالثة والعشرين من قانون تحقيق الجنايات الاهل (١)

(١) انظر نص المادة المذكورة بالهامش بالفصل المتقدم

على الاشخاص الذين صدر اليهم ائذار البوليس. (راجع الفقرة الثالثة من المادة ٢٩)

ما يترتب على ارتكاب المشتبه فيه المنذر
عند وجود قرائن قوية على ارتكاب أحد المشتبه فيهم الذين صدر اليهم ائذار البوليس بلنخة ما أو على شروعه في ارتكابها ، يخول البوليس والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الاهلى (١) ولو في غير الاحوال والشروط المنصوص عليها فيها (راجع المادة ٢٩)

وكل حكم يصدر بالادانة بلنخة ما ضد مشتبه فيه ممن صدر اليهم ائذار البوليس يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنافه (راجع المادة ٣٠)

الفصل العاشر

٠ متى يخضع الشخص لنظام المراقبة - جهة صدور قرار المراقبة - أحكام المراقب - واجبات البوليس نحو المراقب - واجبات الشخص المراقب - واجبات العمدة نحو المراقب - تحديد مدة المراقبة - أحوال نقل المراقب - أحوال القبض على المراقب - ما يترتب على مخالفة أو ارتكاب المراقب - أحكام القانون الجديد - الاعفاء من المراقبة - الاجراءات التي تتبع عند غياب المراقب - ما يتبع نحو المراقبين والمشتبه فيهم عند حصول حادثة جنائية - متى يقتض منزل المراقب - طريقة تعويم سير المراقبين والمشتبه فيهم.

(١) انظر نص المادتين ١٥ و ٣٦ ت ٠ - بالمهامش بالفصل المتقدم

متى يخضع الشخص لنظام المراقبة

نصت المادة ١٠ من القانون نمرة ٢٤ الصادر في ٢٩ يويه سنة ١٩٢٣ على أن الشخص يكون خاضعا لنظام مراقبة البوليس في إحدى الاحوال الآتية

- ١ - من وضع تحت مراقبة البوليس عند اقضاء مدة العقوبة الاصلية الصادرة عليه بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس،
 - ٢ - من أعفي اعفاء مقيدا بشرط من عقوبة بالاشغال الشاقة والسجن أو الحبس ووضع تحت مراقبة البوليس أثناء المدة الباقية من عقوبته،
 - ٣ - من وضع تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبها فيه،
 - ٤ - من وضع تحت مراقبة البوليس باعتباره منشردا،
- ملحوظة - لا تسرى احكام هذا القانون على النساء ولا على الاطفال
الذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة (مادة ٣١)

جهة صدور قرار المراقبة

نصت المادة ١١ من هذا القانون على أنه يصدر القرار بوضع شخص تحت مراقبة البوليس في إحدى الاحوال الآتية -

- (١) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة الاولى من المادة السابقة من المحكمة التي حكمت بالعقوبة ويستثنى من ذلك محاكم المراكز فانها لا تحكم في أية حال بمراقبة البوليس،
 - (٢) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابقة من المحكمة الجزئية،
 - (٣) فيما يتعلق بالاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة
- للمذكورة من وزير الداخلية بناء على اقتراح مفتش عموم "سجون".

احكام المراقب

كل من يوضع تحت مراقبة البوليس عند انقضاء مدة عقوبة صادرة عليه بالاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس أو على أترافائه أعفاه مقدما بشرط وبحال عند بدء مدة المراقبة الى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلا فيها ، فعليه أن يبين لتلك السلطة الجهة التي ينوي اتخاذها محلا لاقامته ، فان لم يفعل يدين محل اقامته بأمر من وزارة الداخلية

ولوزير الداخلية أن يعين محل اقامته في أى جهة بدون أخذ رأيه ولو خارجة عن دائرة المحافظة أو المديرية التي ارتكبت فيها الجريمة المحكوم عليه بسببها ، وعلى أية حال يمنع المراقب من الاقامة في المرب (راجع المادة ١٢)

ومتى تمين محل اقامة المراقب فعلى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلا فيها أن توصله اليه مخفورا ، أو ان تسلمه ورقة طريق تبديع له التوجه اليه في زمن معين ،

وعند وصوله يقدم أو يتقدم من نفسه في الحال الى مكتب بوليس المركز أو القسم تقيده اسمه ، فاذا هرب أو امتنع عن تقديم نفسه في الموعد المحدد في ورقة الطريق ، حكم عليه بالعقوبات المقررة لمن يخالف الاحكام الخاصة بالمراقبة (راجع المادة ١٣)

واذا عين للشخص الموضوع تحت المراقبة محل اقامة خاص ، أو صدر اليه الامر بالعودة الى المركز الذي يوجد به محل اقامته المعتاد ، ينبغي اعلاؤه بالحضور في ظرف أربع وعشرين ساعة أمام سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به ، وعليه في هذه الحالة اتباع أحكام المادة ١٣ السابقة ، فاذا امتنع عن الحضور حوكم لمخالفته الاحكام الخاصة بمراقبة

البوليس (راجع المادة ٢٣)

وأما من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه -
او مقشراً يجب أن يقدم أو أن يتقدم بنفسه في ظرف أربع وعشرين ساعة
من وقت الحكم عليه الى مكتب البوليس بالمركز أو القسم الذي يكون
موجوداً به لتعيين محل اقامته طبقاً للأحكام المتقدمة (راجع المادة ١٤)

واجبات البوليس نحو المراقب

على سلطة البوليس بالمركز أو القسم الذي يكون الشخص الموضوع
تحت المراقبة مقيداً به ، أن تسلمه تذكرة تبقى بيده على الدوام ، تتضمن
جميع التعليمات التي يجب على المراقب اتباعها ، وعليه أن يقدمها لرجاله
البوليس عند كل طلب (راجع المادة ١٥)

ويكون بكل مكتب بوليس سجل تقيد به أسماء الأشخاص
الموضوعين تحت المراقبة الذين يقيمون في دائره المركز أو القسم ويذكر في
هذا السجل . -

- (١) - اسم الشخص الموضوع تحت المراقبة ولقبه والعلاقات المميزة له ،
- (٢) - اقرار الصادر بوضعه تحت المراقبة ،
- (٣) - محل اقامته ،
- (٤) - تاريخ وضعه تحت المراقبة وتاريخ انتهائها ،
- (٥) - اليوم والساعة اللذان ينبغي أن يتقدم فيهما المراقب الى سلطة البوليس .
- (٦) - التواريخ التي تقدم فيها فعلاً ،
- (٧) - كل تغيير في حال الاقامه ،

(٨) - كل إعفاء من قيود المراقبة اذن له به (راجع المادة ٢٠)
ويجب على البوليس أن يتخذ جميع التدابير الضرورية للتثبت من
أن الشخص الموضوع تحت المراقبة لم يترك مسكنه أثناء الساعات المحددة

حولا يجوز له أن يدخل مسكن المراقب الا اذا رفض أن يظهر نفسه بعد
اقراره مرتين وبشرط أن يكون ذلك بحضور اثنين من رجال البوليس
يكون احدهما ضابطا أو بحضور العمدة وشيخ الخفراء (راجع المادة ٢١)

واجبات الشخص المراقب

يجب على كل شخص موضوع تحت المراقبة اتباع الشروط الآتية :-
(١) - يجب عليه أن يتوجه الى مكتب البوليس في المركز أو القسم
الذى يكون مقيدا به في المكان والزمان المبينين في تذكرته « على انه
لا يجوز تكليفه بذلك أكثر من اربع مرات في الشهر » ولكن المراقب ملزم
بالتوجه في أى وقت آخر اذا طلب البوليس منه ذلك ،

(٢) يجب عليه أن يعود الى مسكنه عند غروب الشمس وأن لا
يبرحه قبل طلوع النهار الا اذا اعفى من هذا القيد بالطريقة المنصوص
عليها بعد ،

(٣) لا يجوز للمراقب أن يغير محل اقامته قبل ان يبلغ سلطة البوليس
في المركز أو القسم الذى يكون مقيدا به عن الجهة التى يرغب الانتقال اليها
ويؤشر في التذكرة عن كل تغيير في محل الإقامة ، وعليه أخطار عمدة
القرية التى يكون مراقبا فيها عن كل تغيير في مسكنه (راجع المادة ١٦)

ويجوز للمحافظ أو المدير أن يعفى المراقب من قضاء الليل في مسكنه
اذا وجدت أسباب تدعو هذا الاعفاء كأن يكون له عمل يقتضى بقاءه
خارج منزله ليلا كما أنه يجوز لمأمور المركز أو القسم الذى يكون المراقب
مقيدا به أن يمنحه هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما وعليه
أن يبلغ ذلك في الحال الى المحافظ أو المدير للتصديق عليه أو الغائه ،

ويجوز أبطال الاعفاء في أى وقت اذا زالت الأسباب التى دعت اليه
أو حصل اشتباه في سلوك المراقب (راجع المادة ١٩)

واجبات العمدة نحو المراقب

(١) يجب على العمدة أن يلاحظ سلوك المراقب وحركاته وكيفية تمييزه
وأنه كتنسابه مع عدم التعرض لأعماله الخصوصية المشروعة كلية ما دامت
لا تخل بالأمن ،

(٢) يتأكد من وجوده في مسكنه مدة الليل بمروره عليه مرة على
الأقل في كل ليلة ويلاحظ أن شيخ الخفراء ووكلاء موشبغ النوبة وخفير
الشرك المختص يسمون عليه جملة مرات في أثناء الليل ،

(٣) يلاحظ أن المراقب يتبع التعليمات المدونة في تذكرة اقامته وإذا
خالف أي أمر منها أو أتى بما يخالف بالأمن فعلى العمدة أن يخطر سلطة
البوليس في الحال لإجراء اللازم .

تحديد مدة المراقبة

تحدد مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها
بسبب قضاء المراقب مدة في الحبس أو تغيبه عن محل اقامته لسبب آخر
(راجع المادة ٢٤)

أحوال نقل المراقب

لا يجوز للشخص المراقب أن ينتقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر
إلا إذا كان قد أقام ستة أشهر على الأقل في المركز أو القسم الذي ينوي
مغادرته أو إذا كان المدير أو المحافظ قد أذن بهذا الانتقال ،

أما الشخص الذي يكون محكوماً عليه بالإقامة في جهة معينة أو الذي
يصدر إليه الأمر بالعودة الى محل اقامته المعتاد طبقاً لما سيوضح بعد فإنه لا يجوز
له نقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر بغير إذن من وزارة الداخلية
وعلى من يريد نقل محل اقامته الى مركز أو قسم آخر أن يحصل على

ورقة طريق من سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به .
وأن يتبع الاحكام المتقدم ايضاحها بالصحيفة نمرة ٦٢ (راجع المادة ١٧) .
ولوزير الداخلية الحق بناء على طلب المحافظ أو المدير

(١) - أن يأمر بنقل المراقب من الجهة المقيم بها اذا كان وجوده فيها .
خطراً على الجمهور الى جهة اخرى تابعة لمركز او قسم معين كي يعضي بها
مدة المراقبة الباقية ، وعلى وزير الداخلية عند اصدار هذا الامر أن يراعي
الظروف الخاصة بالمحكوم عليه وما يناسبه من التسهيلات لكسب عيشه .
في محل اقامته الجديد ،

(٢) أن يأمر كل مثير أو مشتبه فيه حكم عليه بالمراقبة في مركز غير
مركزه الاصل بالعودة الى المركز أو القسم الذي كان يقيم به عادة ليقضى
فيه مدة المراقبة الباقية (راجع المادة ٢٢)

ما يترتب على مخالفة أو ارتكاب المراقب

اذا خالف المراقب حكماً من الاحكام الخاصة بمراقبته مما سبق ذكره
جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض ، وعلى البوليس أن يحمله في ظرف ثمان
وأربعين ساعة الى النيابة لمحاكمته ، ويبقى محبوساً حبساً احتياطياً الى حين
الحكم في القضية أو حفظها (راجع المادة ٢٦)

كما أنه عند وجود قرائن قوية على ارتكاب احد الموضوعين تحت
مراقبة البوليس بلجنة ما أو على شروعه في ارتكابها يخول للبوليس
والنيابة قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ ، ٣٦ من قانون
تحقيق الجنايات الاهني (١) ولو في غير الاحوال والشروط المنصوص عليها

(١) راجع نص المادتين ١٥ و ٣٦ في . ت . ج . بالملاءم بالفصل الثامن من هذه
البن

فيها (راجع المادة ٢٩)
وكل حكم يصدر بالأذانة للجنة ما ضد أحد الموضوعين تحت المراقبة
يكون واجب التنفيذ من وقت النطق به رغم استئنائه (راجع المادة ٣٠)

متى يفتش منزل المراقب

راجع نص المادة ٢٣ ت . ج . بالهامش بالفصل الثامن من هذا
الباب

اعفاء المراقب من المراقبة

يجوز أن يعفى المراقب من المدة الباقية من مراقبته بأمر من وزير الداخلية
بناء على طلب المحافظ أو المدير « وذلك في حالة اعتدال سلوكه وسيره مثلاً »
وهذا الأعفاء يكون نهائياً بمجرد صدور الأمر به ، ولا يسرى على الأشخاص
الذين يعفون أعفاء مقيداً بشرط من عقوبة الاشتغال الشاقة أو السجن أو
الحبس ، ولا يكونون قدامضوا المدة الباقية من العقوبة (راجع المادة ٢٥)

أحكام القانون الجديد

تسرى أحكام هذا القانون (نمرة ٢٣ الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣)
على جميع الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة
على صدوره (مادة ٣٢)

الاجراءات التي تتبع عند غياب المراقب

- ١ - إذا علم العمدة بغياب أحد المراقبين أو بلغ اليه بتبع ما يأتى : —
- ٢ - عليه أخطار المركز تليفونيا في الحال ،
- ٣ - يعمل التحريات اللازمة للوقوف على الجهة الموجود بها ،

والنرض الذى تغيب من أجله ، والاشخاص الذين اجتمع بهم ، ونتيجة ذلك ان أمكن ، ويبلغ المركز اولا فأولا عن المعلومات التى يتحقق منها من المراقب المتغيب ،

٣ - ينبه على الخفراء بترقب حضوره وضبطه بحالته التى يوجد عليها « أى بما عليه من الملابس والاشياء التى توجد معه » مع عدم تمكينه من دخول منزله أو اختلاطه بأى شخص ، لتلا يتوصل الى اخفاء معالم الجريمة التى يكون قد ارتكبها ، بتغيير ملابسه الملوثة بالدماء ، أو بهريب الاسلحة والمسروقات التى معه ، أو بتلقين أحد أقربيه أو معارفه شهادات مخصوصة لتبرئته ،

٤ - عليه ضبط ما يوجد مع المراقب كما تقدم وارسله مخفورا مع ماضبط معه الى المركز ببلاغ يوضح فيه اسم الجهة التى تغيب فيها وتاريخ وساعة غيابه ومدته وأسباب ذلك والحالة التى عاد بها والتاريخ والساعة والجهة التى قبض عليه فيها وبيان الاشياء التى ضبطت معه وكل ماله علاقة بالحادثة.

ما يتبع نحو المراقبين والمشبوهين

عند حصول حادثة جنائية

عند حصول واقعة جنائية فى البلدة أو فى ملحقاتها أو فى أى بلدة مجاورة يجب على العمدة أن يتبع الاجراءآت الآتية نحو المراقبين والمشتبه فيهم ببلده : -

١ - عليه أن يبادر بتكليف المشايخ والخفراء بمعاونته فى التتبع على المراقبين والمشبوهين الذين فى دائرة البلد للتحقق من وجودهم أو عدمهم ،
٢ - اذا اتضح غياب أحدهم ، فعليه أن يذكر ذلك فى البلاغ الذى يرسله الى المركز عن هذه الجريمة « ان كان وقومها فى بلدة » أما اذا كانت

في بلدة مجاورة فدأ به عمل التحريات اللازمة لمعرفة ما اذا كان للتنقيب صلة
بها من عدمه ، ثم يترقب عودته ويضبطه ويرسله للمركز بالكيفية التي
توضحت قبل ، ويجب مشاهدة ملابسه وجسمه وبصفة خاصته يديه وقدميه
لربما توجد بها قرائن تدل على اتصاله بما حصل من الحوادث ، ومن وجد
بها آثارا وجب اثباتها في البلاغ ،

٣ - اذا رأى شخص ما سلاحا او أشياء مشتبها فيها ، ومتوجها
بها لمنزل المراقب او المشتبه فيه ، فتضبط في الحال ، ويسأل عن سبب حملها
بعد معاينتها ، ومعرفة اذا كانت الاسلحة استعملت اولا ، وما اذا كان استعمالها
حديثا او لا ، ويلزم التحري عما اذا كان للمراقب او المشتبه فيه علاقة
بذلك او لا ، وترسل هذه الاسلحة والاشياء الاخرى المشتبه فيها والاشخاص
الذين ضبطت معهم الى المركز لعمل الاجراءات اللازمة ضدهم .

طريقة تقويم سير المراقبين والمشبوهين

أحسن طريقة يتخذها العمدة لتقويم سير المراقبين والمشتبه فيهم
والمتشردين هي مساعدتهم لايجاد وسيلة يتمشون منها بالطرق المشروعة .
أسوة بباقي الاهالي كي لا يدفعهم ضيق ذات اليد الى ارتكاب الجرائم .
بسبب الفقر ، (١)

وليعلم العمدة ورجال الحفظ بكل بلدة ان ليس الغرض من رقيبهم هو
مضايقتهم في معيشتهم - او سد أبواب الرزق في وجوههم ، بل الغرض منها
منعهم من ارتكاب الجرائم والتمكن من معرفة الذي يجترىء على الاخلال
بالامن العام منهم اينال العقوبة التي يستحقها تأديبا له وزجرا لامثاله .

الفصل الحادى عشر

واجبات العمدة بشأن الغرباء

يجب على العمدة أن يتبع ما يأتى بشأن مراقبة الغرباء في دائرة بلده :-

(١) - ينبه على المشايخ وشيوخ الخفراء والخفراء من وقت الى آخر بمراقبة كل شخص غير معروف (غريب) يوجد في البلد أو في عزبها والتبليغ عنه حالا (١) ،

(٢) اذا علم أو بلغ عن وجود أى شخص غريب في البلد فانه يتحرى بطريقة سرية عن أسباب حضوره :-

(أ) - فاذا اقتنع بأن غرضه مثلاً زيارة أحد أقاربه أو أصدقائه أو التزهر أو قضاء مصلحة خصوصية كالنجارة وخلافها فلا يتعرض له ،

(ب) - واذا وجد مع الشخص الغريب شيء ذو قيمة ، ويظن بأنه مسروق أو مختصب فعلى العمدة أن يضبطه ، ويحرر بلاغاً بذلك يثبت فيه مقدار قيمة وأوصاف الشيء المضبوط ، والكيفية التي ضبط بها ، وأسباب الاشتباه في حاملها ، وتاريخ وماعة ومحل الضبط ، ويرسله مخفورا الى المركز بالبلاغ المذكور والاشياء المضبوطة لاجراء اللازم ،

ج - واذا كان الشخص الغريب مجهول الخال ، ولم يضبط معه شيء ،

(١) يجب الالتفات الكافي الى الاشياء المختلئين الذين يتخذون الشجاعة وسيلة يتوصلون بها الى قضاء ما يريدون بأن يجوبوا البلاد ويترقبوا القرص المناسبة ليسرقوا ماصل اليه ايديهم من المنازل « وفي مثل هذه الاحوال يلاحظ بصفة خاصة الفجر »

أو يكون غرضهم الوقوف على أحسن الطرق التي بها يرتكبون حوادثهم بسلام ، بأن يدرسوا كيفية الوصول لمال أو الحلي أو للتاع المراد سرقة من المكان الذي هو فيه بدون أن يشعر بهم أحد .

فعلى العمدة أن يستدعيه ، ويسأله عن اسمه وأسرته وبلده والمركز والمديرية التابع لها ، وتاريخ وسبب رحيله عنها ، ويدون ذلك في بلاغ ، مع ملاحظة أنه إذا كان اسمه أو وصفه والعلامات المميزة له (كوشم أو كي أو عور أو برص أو آثار جلدية أو احديداب أو خلافة) ينطبق على ما هو مندرج في النشرة الادارية ضمن الاشخاص الجارى البحث عنهم ، فانه يثبت ذلك أيضا بالبلاغ المذكور ، ويرسله مخفورا الى المركز لتثبيت من حقيقة أمره ، وعمل التحريات اللازمة عنه ،

أما اذا كان اسم الشخص الغريب وأوصافه والعلامات المميزة له لا تنطبق على ما في النشرة الادارية من أسماء وصفات الاشخاص الجارى البحث عنهم فعلى العمدة أن يبين ذلك بالبلاغ المذكور ، ويرسله به مخفورا الى المركز كي يتحرى عنه من المركز التابعة له بلدة الشخص المذكور ، فاذا ورد منه ما يفيد أن التحريات أثبتت صحة أقوال الغريب فان المركز يحظر العمدة بذلك حتى لا يتعرض له مادام يكون فرضه الوصول الى الارتزاق بطريقة مشروعة بدون اخلال بالامن العام ، أما اذا لم يضح خير ذلك فالمركز يجرى اللازم نحوه ،

ويلزم توجيه عناية خاصة لمراقبة الاشخاص الوافدين من الجهات القبلية للاشتغال بوابورات الحليج وغيرها حتى لا ينفصح امامهم مجال لارتكاب الشرور والحوادث المخلة بالامن .

ما يترتب على التقصير في الاجراءات

المتقدمة

اذا اضح وجود غريب سوء السير والسلوك في بلد من البلاد أوفى احدى العزب ولم يبلغ العمدة عنه مركز البوليس ، فالمسئولية الشديدة تقع

حنا علي العمدة والمشايخ وشيخ الخفراء وخفير الدرك الذي وجد الغريب مقبلاً به.

الفصل الثاني عشر

الفجر في أوروبا وغيرها - تعريفهم - أصلهم - لغتهم - أحصائهم - عاداتهم - الفجر في مصر - كيفية مراقبتهم .

نبذة تاريخية عن الفجر

بالنظر لكثرة وقوع الجرائم من طائفة الفجر في القرى ، والبلاد قد هنتت بذكر نبذة من تاريخهم وأعمالهم في مصر خاصة ، وفي غيرها عامة لاستلغات أنظار رجال الحفظ الى ماعساه يقع منهم (١) راجع الهامش.

الفجر في أوروبا وغيرها

(١) تعريف الفجر - الفجر هم صنف من الناس منتشرون في بعض أنحاء أوروبا ومصر والشام وبلاد الجزائر في المغرب ، ولهم عادات وتقاليدهم يحافظون عليها كاليهود ولا يتدينون بدين ربحي عن نسبة بعضهم الى المسلمين والبعض الى المسيحيين أصلهم - أصلهم من شمال الهند ، ورحلوا منها منذ زمان بيده الى جزيرة ابن عمرو بالعراق والقوقاز وآسيا الصغرى وأوروبا وجزر البحر الأبيض المتوسط ، ومنهم طائفة بانكترا يسمون (جيبسى) زعماء منهم أنهم آتوا من مصر لغتهم - هم في كل البلاد يتكلمون لغة أهلها ، ولغتهم في أوروبا مشوبة باللغة اليونانية ، وذلك دليل على أنهم قطنوا قديماً ببلاد اليونان ، ثم رحلوا منها الى غيرها من بلاد أوروبا

أحصائهم - يبلغ عددهم في أوروبا وحدها (٦٠٠٠٠٠) نسمة ، منتشرون في فرنسا وإنجلترا وروسيا ورومانيا وبولونيا ، وعددهم في غير أوروبا مجهول عاداتهم - هم قوم رحل يسكنون الخيام ، مياولون لسرقة ماخف حله من المنازل وغيرها ، وسرقة الاطفال ليستخدموهم في تهريب المروقات ولجنهم لا يقدمون على السطو ولا على السرقة بأكراه ، ولا يتزوجون الا منهم ، ويقتنون ، ويدفنون موتاهم ليلاً ، وهم بارعون في التجسس ، حتى ان بعض ملوك أوروبا استخدمهم فيها ، فأدوها

كيفية مراقبة الغجر

يجب على العمدة عند نزول أفراد من هذه الطائفة في بلده أن يخطر
المركز عنهم في الحال ، ومتى وافق على اقامتهم في البلد يمين لهم المحل
المناسب لوضع خيامهم فيه ، ويؤكد على مشايخ البلد وشيوخ الحفراء وباقي
رجال الحفظ بشدة النيقظ لهم ، ومراقبة حركاتهم ومسكناتهم بوصفها خاصة
من يتجول منهم في الطرق والطرقات بدون داع أو بدعوى البيع والشراء
ويشتبه في غرضه ، ويضبط من يوجد منهم حاملا أسلحة أو أشياء مشتبه فيها
وتقدمه اليه لتحقيق معه ورساله مع المضبوطات بالبلاغ اللازم الى المركز ،

مهارة وكفاءة (راجع دائرة المعارف المجلد السابع لحضرة العالم العامل محمد فريد
وجدي بك) .

الغجر في مصر

الغجر في مصر يشبهون الغجر في غيرها ، في تقاليدهم وعاداتهم وأخلاقهم .
ويظهر أن لفظ غجر يطلق على النمر والحلب ، (ولفظ غجر غير عربي ، وحلب
مأخوذ من قولهم أحلب القوم أو حلبوا ، إذا جاءوا أو اجتمعوا من كل وجه) راجع
لسان العرب ،) وهم يزولون بخيامهم في بعض بلاد الأرياف مع نسائهم وأولادهم
ولا يستقرون في جهة واحدة بل ينتقلون من بلدة الى أخرى وتطول مدة اقامتهم
أو تقصر بحسب توفر وسائل الاكتساب أو قلتها لهم بطرق دينية فالرجال منهم يتظاهرون
بالتجارة بالمواشي كالابل والحمير وغيرها ويتكثرون فرصة وجودهم في الاسواق فيحتالون
على الأهالي بطرق مختلفة لسلب أموالهم ومواشيهم أما النساء فيطنن في الاحواق أيضا .
ويلتصن ما تصل اليه ايديهن بأساليب متنوعة أو يحبن البلاد والقرى متخذات بعض
الحرف كالوشم والخفاز والتنجيم بأنواعه ستارا يتوصلن به الى النشل والسرقة ككلمة
سنتحت لمن الفرص علاوة على أنهم يخطفون في بعض الاحيان الاطفال والدجاج وغيرها .
ومن عاداتهم الشاذة أن الواحد منهم اذا خاضع الاخر عمد المتخاصمان الى نهري عميق
ومع كل جرابه ورمى بما شاء من النقود فيباريه الثاني بأكثر مما رى وهكذا حتي يقصر
أحدهما فيلجته النار بين قومه وقد يتبارون في ذبح المواشي كالبقر والاغنام على نحو
ما تقدم ثم يتقدم الخصمان بمد ذلك ويتصانعان كمادة الاوروبيين في المصارعة بالسلاح
وقد اخذت هذه العادة في القلة تدريجيا .

والذين يجوبون البلاد دون أن يكون لهم موطن ثابت أو أن يثبتوا
أنهم يحترفون مهنة أو صناعة مشروعة فيتبع معهم ما جاء بشأن المتشردين
في الفصل الثامن من هذا الباب)

ويجب أن ينبه العمدة على الأهالي بشدة الاحتراس في معاملاتهم مع
هؤلاء الفجر ، والحفاظة على مساكنهم وامتنعهم منهم لتلاين عرضوا لسرقها ،
ويستحسن اختيار مكان إقامة هؤلاء الفجر بالقرب من ديوان العمدة
ويحذر كشفها باسمائهم بحفظ بطرفه ، ويتمين على شيخ الخفراء التميم عليهم
مدة الليل بدون تعرضه لحريتهم الشخصية ولا مضايقتهم « ولا يسرى
ذلك على من اتخذوا لهم محلا مستقرا بالبلد و قاموا على كسب معاشهم بالطرق
المشروعة فان هؤلاء يعاملون أسوة بأهالي البلاد.

مراقبة الاطفال المرأقين للغجر

كثيرا ما اعتاد هؤلاء الفجر أن يستصحبوا معهم أطفالا صغارا يستعملونهم
في تهريب مائصل اليه أيديهم من المسروقات بطرق متنوعة اعتمادا على
صغر منهم وأن القانون يحميهم ، فيجب توجيه عناية خاصة لمثل هؤلاء
الاطفال ومعرفة من ينتمون اليهم من الفجر ، والتحقق من صلتهم بالمذكورين
حتى عند حصول أية حادثة يمكن الاستدلال عليهم بسهولة ، ولتضييق
الخناق على الفجر حتى لا يستفيدوا من تسخير هؤلاء الاطفال جريا وراء
مطامعهم الشريرة ، وأبضا لوقاية الاطفال المنوه عنهم من هذا الطريق المؤدى
الى فساد أخلاقهم وجعلهم خطرا كبيرا على الامن العام .

خطف الغجر للاطفال

يجب أن يلاحظ العمدة انه في بعض الاحيان يكون هؤلاء الاطفال
مخطوفين ، ويظهر ذلك من المعاملة الشاذة أو التعذيب الذي يلاقه الاطفال

من هؤلاء الفجر ، فيجب مراعاة ذلك واتخاذ مايلزم لضبطهم ، وببليغ المركز عنهم عند توفر أدلة الاشتباه .

الفصل الثالث عشر

واجبات العمدة واجراءاته بشأن العربان - عمدة العربان ومسؤوليته - كيفية توزيع أفراد القبيلة على عمد العربان - تعيين وكيل او أكثر للعمدة - تعيين مشايخ للعربان - سكن العمدة ، والوكيل ، والشيخ .

واجبات العمدة واجراءاته

بشأن العربان

(١) عند نزول عربان في دائرة البلدة على العمدة ان يحظر عنهم المركز في الحال ، وان يبين عددهم وحالتهم والقبيلة التي ينتمون اليها واسم عمدتهم ومشايخهم ، ويبين ما اذا كانوا ينوون الاقامة بالبلدة أم هم عابروا طريق فقط ،

(٢) - اذا كانوا ينوون الاقامة وصرح المركز باقامتهم فعليه ان يختار لهم محلا مناسباً باتفاقه مع شيخ النجع للسكنى فيه ، ويحظر المركز عنه مع ملاحظة ان يكون هذا المحل قريبا من المساكن وبمبدأ عن المزارع والسواقي والوابورات حتى لا يحصل احتكاك بينهم وبين الاهالى يكون سبباً في اختلال الأمن ، ويؤكد على شيخ النجع بعدم تغيير هذا المحل الذى تعين لنزولهم فيه الا بعد ابلاغه والتصريح بذلك من المركز ،

(٣) - عليه ان يستعلم من شيخ النجع عن الاشخاص سيئى السير والسلوك منهم حتى يمكنه ان يراقبهم ويثبت من حقيقة أمرهم ، ويحفظ عندهم كشفا يحوى اسماء جميع هؤلاء العربان والملاحظات الخاصة بكل

منهم حتى يتمكن من التتبع عليهم والرجوع اليه وقت الحاجة ، واذا تحقق من وجود شخص مشتبہ في أحواله بين العربان عليه ان يخطر للمركز حالا لتنظر في أمره ،

(٤) - يلاحظ تعيين شيخ لهذه النقطة او عدة مشايخ يختص كل منهم برئاسة نقطة وذلك بحسب مقتضيات الاحوال ، ليتولوا أمرهم ويكون كل منهم مسؤولا عن أحوال ومير افراد نقطته ، ويساعد العمدة في تنفيذ أوامره ، وتبليغه عند رحيل أى فرد من النقطة رئاسته الى بلدة او نقطة أخرى ، وعن الجهة التي توجه اليها ، وكذا عن كل شخص ينفذ عليه بقصد الإقامة في نقطته ، لشطب اسم الراحل وإضافة اسم القادم بالكشف ، وتبليغ المركز في الحال ليخطر الجهات التي ذهب اليها الشخص الراحل ،

(٥) - يجب ان يفهم أنه مسئول عن الأمن العام بين العربان الذين يقيمون في بلدة أسوة بأهالي بلده ، وعليه ان يجتهد في توطيد روا بط الألفة بينهم وبين الاهالي ، وان يلاحظ طرق تمييزهم وارتزاقهم ، واذا تحقق من وجود أشخاص منهم مشتبہ في سلوكهم وأحوالهم يبلغ المركز عنهم في الحال لاجراء مايلزم نحوهم ،

(٦) - عليه ان يبين لهم التنتر الكافي للملاحظتهم ، كما يكلف شيخ الخفراء بالمرور عليهم أثناء طوافه ، وأن يبلغه عن كل ما يجده مخلا بالأمن ،

(٧) - عليه اذا تراءى له أمر يتعلق بعربان النجم ان يخطر عنه شيخ النقطة مباشرة ليكون واسطة في عمل ما يطلبه ، واذا لم يجب طلبه يعرض العمدة الامر على المركز .

عمدة العربان ومسؤوليته

عمدة العربان هو الذى يعين رئيسا لقبيلة عربان ، وقد تكون هذه القبيلة منتشرة فى جملة مديريات ، ويمكن تعيين عمدة او أكثر حسب تعداد القبيلة. وهو المسئول عن سير وسلوك العربان التابعين له ، وتوطيد روابط الالة بينهم وبين الاهالى ، وصيانة أملاكهم وأملاك الحكومة ، وتخصيص المواقع المرخص للعربان الاقامة فيها ووضع مساكنهم عليها ، وهو مكلف بضبط كل شخص تابع له يكون مطلوباً لجهة من جهات الحكومة ذات الاختصاص ، وعليه تنفيذ أوامر البوليس بكل دقة .

كيفية توزيع أفراد القبيلة على العمد

توزع أفراد القبيلة على العمد بواسطة لجنة العربان المحلية فى المحافظة أو المديرية الموجود فيها مركز القبيلة .

تعيين وكيل أو أكثر للعمدة

يعين الوكيل لمساعدة عمدة القبيلة فى تنجيز الاعمال والواجبات المطلوبة منه والنيابة عنه فى حالة غيابه .

تعيين مشايخ للعربان

يعين شيخ لرئاسة فرقة او نقطة من العربان وإدارة شئون أفرادها تحت اشراف عمدة القبيلة ووكلائه .

سكن العمدة والوكيل والشيخ

يسكن عمدة القبيلة حيثما أراد وإنما عليه أن يحضر الى المحافظة أو المديرية كلما طاب منه ذلك ، ويسوغ لو كئيل العمدة السكن فى حدود المحافظة

اوالمديرية التابع لها ويكون على اللوام تحت تصرف المحافظ او المدير ، أما
الشيخ فيجب ان يسكن في حدود الفرقة أو النقطة المعين عليها ولا يرحلها
بدون اذن من رؤسائه .

الفصل الرابع عشر

واجبات العمدة

بشأن مراقبة أنظار المقاولات

الآتى بعد هو واجب على العمدة اجراؤه عند ما يعلم بوجود أنظار
مقاولات في بلده ،

(١) يتوجه اليهم في الحال مع أحد المشايخ ، ويطلب من المقاول أو
(من ينوب عنه) أن يحرر كشفا باسماء العمال وعددهم وبلد كل منهم ومركزه
ومديرته والمدة التى يستغرقها العمل فى البلد بالتقريب ، ويخطر المركز عن
ذلك ،

(٢) ينبه على شيخ الخفراء بضرورة مروره عليهم من وقت لآخر
مع بعض الخفراء خصوصا بالليل ، فإذا وجد شخصا أو أكثر غائبين يسأل
المقاول أو نائبه عن اسمائهم وعن أسباب غيابهم ، ثم يبحث عما اذا كانوا
فى البلد أم لا ، فان غر على أحدهم فيها يضبط ما يوجد معه من الاسلحة
أو الاشياء المشبهة فيها ويقدمه فى الحال الى العمدة مع المضبوطات لعمل
تحقيق معه وارساله للمركز ببلاغ بوضح فيه جميع الاجراءات المتقدمة ،
ولا يفوت العمدة وحفظه الامن التحقق من شخصية الانفار المذكورين
اذ ربما يكون بعضهم من المطلوب بالبحث عنهم وضبطهم ويقومون مع العمال
تحت اسماء مستعارة ، فإذا لوحظ أن أحدهم ممن تنطبق عليه اوصافه

الأشخاص المندرجين بالتشرة الإدارية ، يضبطه ويرسله بإبلاغ للشرطة
لعمل التحريات اللازمة عنه ،

(٣) يجب على العمدة ان يبذل عناية خاصة لملاحظة سلوك هؤلاء
الأفراد طول مدة وجودهم في دائرة بلده ، لانهم اذا شعروا بعدم تنبيه رجال
الحفظ لحركاتهم وسكناتهم ، فانهم يستهينون بهم وبسلطة الحكومة ويعتثون
بالامن ، فيرتكبون جرائم شنيعة ويصيب افراد البلد من شرهم ضرر بليغ
وتقع المسؤولية الكبرى في ذلك على العمدة ورجال الحفظ المختصين .

الفصل الخامس عشر

تعريف المحال العمومية - مضار وجودها بالقري - واجبات العمدة .
بشأنها بالنسبة للأمن العام - الحالات التي تستدعي دخول العمدة فيها
بصفة رسمية - ما يتبعه عند فتح هذه المحال مدة المواصلات الاعياد الرسمية
رخصة بيع المشروبات الروحية .

المحال العمومية

المحال العمومية هي المدة لوجود الجمهور فيها كالتقاضي والنواصي
والمطاعم والأوكندات والمسارح ومحال الألعاب بأنواعها والبارات (المدة
ليبيع المشروبات الروحية او تعاطيها فيها) وما شابه ذلك .

مضار المحال العمومية بالقري

ان وجود المحال العمومية بالقري مما يدعو الى انفساد الاخلاق فيها
وكثرة ارتكاب الجرائم ، لأنه بوجودها يتعود أهالي البلدة تعاطي أشياء
لا يستغنون عنها فيما بعد كالشاي والشيشة ونائر المشروبات والمكيفات ،

بذلك يصرفون أكثر من دخلهم ، ويلجأون الى ارتكاب جرائم السرقة للحصول على ما يدفعونه ثمنها ، فضلاً عن أن ذلك يعطل أشغالهم ، ويؤدي الى انحطاط الزراعة لعدم خدمة الاراضي الزراعية كما يجب ، اذ أن الكثيرين يقبلون على الجلوس في هذه المحال العمومية ، ويمضون أوقاتهم فيها للتسلية بجميع الوسائل التي توجد عادة فيها مثل لعب الطاولة والدمى والكثينة والدامة والشطرنج ... الخ مما يعطل أعمالهم ويستنفد حنهم وقتهم ،

وايضاً تكون هذه المحال باعثاً على اجتماع السيئى الاخلاق فيها فتكون بصفة مجم يجتمعون فيه للاتفاق على ارتكاب الجرائم ، كما تكون سحلاً لاختفاء سر وقتهم فيه ، ووسيلة الى اجتماع الاشقياء الغرباء باشقياء البلدة والاستمارة ببعضهم على السرقات والاخلال بالامن العام ، وربما كان فتح هذه المحال لهذا الغرض ،

فلذا تمت بتاتا من القرى كان ذلك مفيداً ، لأنه كثيراً ما ينتفع أصحاب هذه المحال من الاشقياء والعاطلين ، فيحق للعمد أن يمارضوا في ايجادها ببلادهم بالطرق المشروعة ، وان كانت موجودة من قبل فيجب عليهم مراقبتها مراقبة دقيقة ، حتى اذا وجدوها مقلقة لراحة ضارة بالاخلاق مخلة بالامن العام طلبوا من أولى الامر اغلاقها.

واجبات العمدة بشأنها بالنسبة

للامن العام

ينحصر أهم مايجب على العمدة اتباعه بشأن المحال العمومية بالنسبة «الامن العام فيما يلى :-

(١) - يتأكد ان صاحب المحل حاصل على رخصة رسمية تصرح له

بإدارة محله ، وأنه متبع نصوص القانون (١) بغاية الدقة ، وإذا لاحظ أنه خالف أمرا منه ، فعليه أن يخطر المركز عنه ويوضح بأخطاره نوع المخالفة وتاريخ وساعة حصولها ،

(٢) — يراقب حالة المحل وإذا رأى أو علم أن فيه أشخاصا يقامرون ، فعليه أن يضبطهم وأن يصادر ما يجده على طاولة اللعب من النقود وآلة المقامرة وغيرها مما يستعمل في هذه الألعاب ، وكذلك الحال عند ضبط محل أعد لتعاطي الحشيش ، فانه يضبط به قطع الحشيش التي توجد والادوات التي تستعمل في تعاطيه ، ويجزر بلاغا بالحادثة ، ويثبت كل ما أجراه وما عاينه بالضبط في محضر برفقه بالبلاغ ويوقع عليه ممن وجدوا معه وقت حصول ذلك ، ولا يفوت العمدة أن يزن قطع الحشيش المضبوطة حتى لا تكون عرضة للتبديد ، وأن يثبت من معرفة الشخص الذي احزها يعمل ضده المحضر اللازم ، هذا وعليه أن يثبت بالبلاغ شركاء صاحب المحل الذين يساعدونه ، وبعد ذلك يرسل للمركز البلاغ ومرفقاته والأشياء المضبوطة مع خفي أو أكثر حسب الظروف ،

(٣) — في التيارات وغيرها من المحال المعدة للألعاب التي تكثر غالباً في الموالد والأعياد ويؤمها عدد كبير من المتفرجين ، يعين لها العمدة ما يلزم من الخفراء لحفظ النظام بها ومنع المشاجرات ومراقبة النشالين الذين ينهزون فرصة ازدحام الجمهور وقت الدخول والخروج ويسرقون ما تنصل إليه أيديهم بخفة وصرعة أو بشق الثوب وقطع الجيب وتناول ما به بمهارة

الحالة التي تستدعي دخول العمدة

في المحال العمومية بصفة رسمية

يحق للعمدة أن يدخل في المحال العمومية بصفة رسمية في إحدى

(١) انظر القانون مجلة ١ الصادر بشأنها في ٩ يناير سنة ١٩٠٤

الحالات الآتية:-

- (١) - يقصد اثبات مايقع مخالفا لنصوص القانون،
- (٢) - لجمع استعلامات أو تضبط أحد الجازين ،
- (٣) - تضبط أى شخص يبحث عنه البوابس ويكون قد التجأ الى أحد هذه المحال،
- (٤) - فى الاحوال الاخرى التى تستدعى ذلك كالحريق أو الفرق أو الاستغاثة الخ .

مايتبع بشأن فتح المحال العمومية

مدة الموالد والاعياد الرسمية

يمنحتم على الاشخاص الذين يرغبون فى فتح قهاو أو مسارح او محال لبيع المشروبات الروحية او ما اشبه ذلك بصفة مؤقتة مدة الأعياد العمومية او الموالد ، ان يحصلوا على رخصة من البوليس قبل فتح هذه المحال والا فيبلغ عنهم المدة كى يحضر مندوب من بوليس المركز ويتخذ الاجراءات اللازمة ضدهم.

رخصة بيع المشروبات الروحية

لايجوز لاي محل عمومي بالبلاد أن يبيع المشروبات الروحية أو الخمر إلا برخصة خصوصية ، وقد تقرر أن لا تعطى رخصة بيع المشروبات المذكورة فى أية بلدة سواء كانت من البلاد الصغيرة أو الكبيرة الا بأذن من وزارة الداخلية (١)

(١) راجع المنشور نمرة ٣٨ الصادر من الوزارة بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٠٥ -
لائحة المحلات العمومية مادة ١٢

الفصل السادس عشر (١١)

حمل واحراز السلاح - من يجوز الترخيص لهم بحمل واحراز السلاح
شروط طالب رخصة حمل واحراز السلاح - حق الوزارة في منح أو رفض
اعطاء الرخص - الأشخاص المخول لهم حمل واحراز الاسلحة بدون رخصة -
رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح - كيفية تسليح الخفراء
الخصوصيين « بالهامش » - واجبات العمدة نحو من يحمل سلاحا بدون
رخصة - شروط تفنيس المنازل المشتبهة بوجود أسلحة فيها - سحب رخصة
صيدى السلوك - حدود اطلاق الأعيرة النارية.

حمل واحراز السلاح

بناء على المادة الأولى من القانون نمرة ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧
يمنع في القطر المصرى احراز وحمل الاسلحة النارية وكذلك الاسلحة
البيضاء (٢) الا برخصة من أولى الشأن.

من يجوز الترخيص لهم

بحمل واحراز السلاح

يمكن لوزير الداخلية أو للسلطة التي ينتدبها لهذا الغرض أن يعطى
بصفة استثنائية رخصاً لأحراز السلاح وحمله للأشخاص الآتين : -

(١) راجع القانون نمرة ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ وتعديلات قانون
جوليس نمرة ١٣ في ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٠

(٢) راجع بيان الاسلحة البيضاء الموضح بالفصل السادس صحيفة نمرة ٤٧

- (١) للصيادين الذين يتعيشون حقيقة من الصيد ،
- (٢) للاستخدام الذين يفرون الصيد (كوظفى الحكومه والمحامين والاطباء الخ) ،
- (٣) لاصحاب الاطيان والتجار وخلافهم الذين تضطرم اشغالهم السفر فى الارياف أو للإقامة فى المرب خصوصاً المرب البعيدة.

شروط طالب رخصة

حمل واحراز السلاح

يجب أن لا يقل سن الشخص الطالب رخصة حمل واحراز السلاح عن ثمانى عشرة سنة ، وان لا يكون من ذوى السوابق ، ولا من افتردين أو المشتبه فيهم أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس.

حق الوزارة فى منح أو رفض

اعطاء الرخص

وزارة الداخلى حرة فى منح الرخص أو رفضها أو تحديد مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الاسلحة أو تغييرها بأى شرط أو حد يرى ضرورة تغييرها به ،

وهى حرة أيضاً فى سحب الرخص فى أى وقت وفى هذه الحالة يعطى صاحب السلاح ميعاداً لبيع سلاحه لاحد تجار الاسلحة المرخص لهم أو لاي شخص مرخص له أو لتصديره خارج القطر ، وعلى حاملى الرخص ابرازها مع الاسلحة كلما طلب منهم ذلك ، وإذا

ضدت الرخصة أو السلاح فعلى صاحبها إخطار المحافظه أو المديرية التابع لها .
وهى بعد التحقيق تؤثر باللائم في الدقر والرخصة .

الأشخاص المخول لهم حمل واحراز

الاسلحة بدون رخصة

لا يحتاج الأشخاص الآتى يأتهم الى طلب رخصة بحمل واحراز الاسلحة
وهم مكلفون فقط ان يخطر والسلطة المحلية المختصة : —
أعضاء الاسرة المالكة ، الوزراء العاملون والوزراء المتقاعدون ، وكلاء
الوزارات العاملون وكلاء الوزارات المتقاعدون ، أعضاء مجلس النواب
والشيوخ ، أعضاء مجالس المديرية ، رؤساء المصالح العاملون ، رؤساء
المصالح المتقاعدون .

رجال القوة العمومية المرخص لهم

بحمل السلاح

رجال القوة العمومية مرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح
الجارية العمل بها وطبقا لنصوصها وتشمل (كلمة رجال القوة العمومية) ما يأتى : —
(١) ضباط وصف ضباط وافراد الجيش المصرى ، ورجال الحرس
الملكى ، والبوليس ، وخفر السواحل ، وحرس السجون ،
(٢) الخفر النظاميون ومشائخهم وكلاء مشائخهم ،
(٣) المحافظون والمديرون ، وكلاء المحافظات والمديريات ،
(٤) مأمورو المرا كز والاقسام والبنادر ،
(٥) عمد البلاد وعمد قبائل العربان ومشائخ الفرق ،

(٦) مشايخ البلاد ومشايخ العزب التي بها خفراء نظاميون (أثناء قيامهم برئاسة الدوريات السبارة فقط ، ويشترط أن تحفظ أسلحتهم في سلاحك الخفر بمنزل العمدة أثناء النهار وكما لم يكن هناك دمع الحلها) (١)

واجبات العمدة نحو من يحمل سلاحا

بدون رخصة

يجب على العمدة أن يضبط كل شخص يجده حاملا سلاحا بدون رخصة مع ما كان نوع هذا السلاح ، ويرسله إلى المركز مع بلاغ يوضح فيه اسم الشخص ونوع السلاح وأوصافه وساعة وتاريخ وجهة ضبطه.

(١) ملاك العزب أن يدينوا في أوقات مخصوصة لمدة محدودة أثناء السنة خفراء خصوصيين لحراسة الحاصلات ، ويصرح لهؤلاء الخفراء بحمل السلاح أثناء هذه المدة بصفة استثنائية ، وقبل تعيين هؤلاء الخفراء يجب على ملاك العزب أن يقدموا للمركز كشفا بأسماء الخفراء الذين يريدون تعيينهم للموافقة ،

ولا يلزم أن تبي أسلحة هؤلاء الخفراء مع ملاك العزب بعد نهاية الموسم ، على ملاك العزبة بعد شراء الأسلحة اللازمة لعفرائه الخصوصيين ، أن يراعي ضرورة تنبير هذه الأسلحة بمنزلة الطريقة المتبعة في تنبير أسلحة العفراء النظاميين ، ويخصص سلاحك بمنزل شيخ العزبة لحفظ الأسلحة به ، ولا تسلم هذه الأسلحة للخفراء من منزل شيخ العزبة إلا ليلا ، وتعاد إليه صباحا ، وشيخ العزبة مسئول عن السلاح نهارا ، وعليه أن يتحقق من وجوده كل يوم صباحا بالسلاحك ، وفي نهاية الموسم تسلم الأسلحة للمركز لحفظها لحين حلول الموسم الثاني ، وتعتبر أنها مملوكة للحكومة كباقي أسلحتها الموجودة مع الخفراء ، وبدلا من تكليف الملاك بشراء أسلحة جديدة لعفرائهم الخصوصيين ، يمكن لمديرية في حالة ما إذا كان متوفرا لديها أسلحة صالحة للاستعمال من الأسلحة المضبوطة إداريا ، تسليم الأسلحة المشار إليها لهؤلاء الخفراء بالتأمين .

شروط تفتيش المنازل

المشتبه بوجود أسلحة فيها

عند الاشتباه في أشخاص بأنهم يحرزون أسلحة غير مرخص لهم بأحرازها يصير تفتيش منازلهم بواسطة القاضي أو مندوب النيابة العمومية أو بناء على أمر منها لأمور الضبطية القضائية الذي يتدبانه لهذا الغرض وعلى الموظف الذي يجري التفتيش أن يستصحب معه شاهدين ، وأن يحرر محضرا بما أجراه وبما عاينه ويوقع عليه هو والشاهدان وصاحب المنزل الذي صار تفتيشه ،

فإذا كان هذا الأخير غائبا أو أمتنع من التوقيع على المحضر بأمضائه أو ختمه أو كان غير قادر على إجراء ما تقدم يذكر ذلك بالمحضر ،

وبصير أيضا العمل بأحكام قانون تحقيق الجنايات الاهل وبقية القواعد المتبعة في تفتيش المنازل.

سحب رخصة سيمى السلوك

إذا ساء سلوك الشخص المصرح له بحمل وأحراز السلاح ، وجب على المدة أن يبلغ المركز عنه لإجراء ما يلزم لسحب الرخصة منه في الحال.

حدود إطلاق الأعيرة النارية

يجب على المدة أن يمنع كل شخص يطلق أسلحة نارية على مسافة ٢٥ مترا من محلات السكن ، والطرق العمومية ، والسكك الحديدية .

والأثار الصومية ، أو على النيل والترع المعدة للملاحة ، أو على مسافة
٢٥٠ مترًا من شواطئ النهر .

الفصل السابع عشر

رخص الصيد وأجراءاتها - الأشخاص الممنوع الترخيص لهم بالصيد -
موانع الصيد - بيان الطيور النافعة للزراعة والممنوع صيدها - واجب
الصيعة نحو الخائف .

رخص الصيد وأجراءاتها (١)

يجوز صيد الحيوانات والطيور المباح صيدها بعد الحصول على رخصة
من محافظ أو مدير الجهة التي يقيم فيها الشخص ، والمديرين الحق المطلق
في إعطاء أو عدم إعطاء رخص صيد لأهالي البنادر والقرى بحسب ما
يتراءى لهم، ويسرى منعها في كافة أنحاء القطر لمدة عام واحد ابتداءً أول
يونه من كل سنة ، وهي شخصية لا يجوز التنازل عنها للغير ، وينبئ
أبرازها عند كل طلب من مندوبي الحكومة، وهي تخول لحاملها حق
الصيد مدة النهار من شروق الشمس إلى غروبها سواء كان الصيد
بالبنديقية أو الشباك « أذ ربما يصيد خطأ بالشباك الطيور الممنوع
صيدها » ،

وللمحافظين والمديرين الحق في إصدار قرارات خصوصية يمينون بها
ابتداءً وانتهاءً فصل الصيد في كل جهة ، وأنواع الطيور والحيوانات التي

لا يجوز صيدها ، ولهم أيضا ان يمنعوا الصيد في جهات معينة أو يقيدها
بشروط خاصة.

الأشخاص الممنوع الترخيص لهم بالصيد

لا تعطى رخص الصيد لاحد من الآتي ذكرهم :-

- (١) الأشخاص الذين لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة ،
- (٢) الأشخاص المحكوم عليهم بالحرمان من الحقوق الوطنية ،
- (٣) الأشخاص المحكوم عليهم في مواد التشرد أو السرقة أو النصب
أو الخيانة أو العصيان أو التعدي على رجال السلطة العمومية ،
- (٤) الأشخاص المحكوم عليهم والموضوعون تحت مراقبة
بوليس^(١)

موانع الصيد

الجهات المحظور الصيد فيها والطيور والحيوانات الممنوع صيدها

موضحة فيما يأتى :

- (١) فى املاك الغير ما لم يسمح به مالكه أو مأموره ،
- (٢) ضمن حدود المدن والقرى والكفور والعرب وبوجه عام على
مسافة تقل عن ٢٥٠ مترا من أى مسكن ،
- (٣) بالشباك فى أراضى الغير التي لم يجن محصولها بعد ،
- (٤) صيد الحمام أو غيره من الطيور الداجنة والنافعة للزراعة أو أى
نوع من الطيور والحيوانات المملوكة للغير .

(١) تسحب رخص الصيد من الأشخاص الذين تصدر عليهم بعد الحصول عليها
أحكام من قبيل ما توضع فيما ذكر بهالى . ويتلاحظ أنه بعد مضي خمس سنوات من
انتهاء مدة العقوبة ينتهى الحق فى رفض اعطاء رخص الصيد للأشخاص المحكوم
عليهم المنوء عنهم بالفقرتين السابقتين .

بيان الطيور الممنوع صيدها

بمقتضى القانون نمرة ٩ الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ يمنع صيد الطيور الآتى بياتها بعد ، او القبض عليها او قتلها او نقلها او التجول بها ، جميع او حبسها او عرضها للبيع او بيعها او شراؤها حية كالتار ميتة ماعدا من يكون بيده رخصة من وزارة الاشغال العمومية بالقبض على الطيور وحبسها وعمل مجموعات منها لغرض من الافراض العلمية وذلك لان هذه الطيور نافعة للزراعة :-

قنبرة - أبو فصاده - كروان - عصفور منق - عصفور سقيكولا
عصفور آكل القباب - عصفور يبييت - وردار - أبو قردان - هدهد
زقزاق مطوق - زقزاق بلدى - زقزاق شامى - صغير (١) .

واجب العمدة نحو المخالف

يجب على العمدة ان يخطر المركز في الحال عن مجده بصطاد بدون رخصة او مباشر الصيد في الجهات المحظور الصيد فيها او يصطاد نوعا من الطيور الممنوع صيدها مع ملاحظة أنه في حالة الصيد بملك الغير لا يتدخل العمدة الا اذا تقدمت اليه شكوى من صاحب الشأن .

الفصل الثامن عشر (٢)

تعريف الجواهر السامة - كيفية حفظها - واجبات العمدة ازاء المخالف

(١) هذه الطيور مرسومة بخرط معلقة في مكاتب دوائر البوليس وفي المدارس وفي سائر محطات السكة الحديد وفي عدة جهات أخرى وذلك لمعرفة الجمهور لأشكالها.

(٢) راجع القانون نمرة ١٤ الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤ .

الجواهر السامة

الجواهر السامة هي المواد السامة والكيميائية والمقاوير الطبيعية الخطرة على الهيئة الاجتماعية اذا سهل للأفراد الحصول عليها واستعملوها وحدهم بدون استشارة رجال الفن كالكسليمانى والزربنج والكلوروفورم والأفيون والكوكايين .

كيفية حفظ المواد السامة

يجب على من يرخص له فى تجار او حيازة المواد السامة أن يضمها فى أوعية على حدتها : وعلى كل وعاء منها اسم الجواهر السام الذى يحتويه ، بولفظه سام باللغتين العربية والفرنسية .

واجب العمدة بشأن المخالف

يجب على العمدة أن يخطر المركز فى الحال بطريقة سرية عن كل شخص يبيع او يشتبه فيه ببيع مادة سامة بدون تصريح وعن الأشخاص المأذونين ببيع الجواهر السامة وكذا الصيادلة الذين يرتكبون أمراً يخالف نصوص القانون لانتخاذ الاجراءات اللازمة ضدهم .

الفصل التاسع عشر

واجبات العمدة بشأن المحافظة على خطوط السكك الحديدية والقطارات والمسافرين عليها ، او على السيارات بالطرق الزراعية ، وصيانة أسلاك التلغرافات - الحرائق بسبب شرار الوايور وما يتبع بشأنها - الواجبات المتعلقة بالمحافظة على خطوط التليفون والبوستة وعلامات المساحة .

المحافظة على خطوط السكك الحديدية

والقطارات والركاب وأسلاك التلغرافات

عمدة الناحية الذي يربط بين بلد خط سكة حديد مكلف باتخاذ الطرق المؤدية الى حفظ هذا الخط وأسلاك التلغرافات وقوائمه وغيرها من أملاك المصلحة ، وعليه تقديم كل مساعدة لموظفيها ، وعند حصول أى عطل على الخط يجب عليه ان يستحضر فى الحال الفعلة الكافين لتنجيز الاعمال الاضطرارية اللازمة ولتسليم اعادة تسيير القطار فى أقرب وقت ، وأن يبذل ما فى وسعه لمراقبة جسور السكة الحديد التى ضمن دائرة اختصاصه ، وبصفة خاصة كافة الأدوات والمعدات التى توجد عند انشاء او تجديد الخطوط على تلك الجسور ، وان يمنع ما يأتى :-

الجرائم التى تهدد سلامة المسافرين على خطوط السكة الحديد كرمى الأحجار على القطارات السائرة او وضع الموائق على الخطوط ما شبه ذلك من الافعال الضارة مع تقدير أهمية أمثال هذه الجرائم وخطورتها على الأمن العام ، وخصوصا فى موسم وفود السياح الاجانب الذين ينتفع الكثيرون منهم ماديا ، لأن ارتكاب الحوادث يعرض سلامة المسافرين منهم للخطر ، وذلك يضر بسمعة البلاد ، فضلا عن أنه لا يرغب السياح فى الوفود على القطر المصرى . فيترتب على ذلك نتائج سيئة ،

وكثير من المسافرين يقطعون المسافة بين القاهرة والاسكندرية وبالعكس بالسيارات فى الطريق المعد لذلك ، فيجب على العمدة الذى يربط بين بلدان هذا الطريق ، ان ينبهوا على الأهالى تنبيه شديد بان يمتنعوا عن رمى أحجار على المسافرين بسياراتهم أو توجيه شتم أو سباب اليهم ، لأن وقوع أمثال هذه الحوادث فى زمان أى بلدة يعرض سمعتها ومشايستها

والتفراء المسئولين للتعويضات الشديدة فضلا عن تأديب الجانبين : كل
صرامة (١) ،

(٢) سرقة مهمات مصلحة السكة الحديد أو قتل البضائع التي تسقط
من القطارات السائرة ، وفي الحالة الاخيرة يخطر المركز وأقرب محطة سكة
الحديد فورا عند وجود تلك البضائع ،

(٣) كل مخالفة تقع بشأن لوائح السكة الحديد ،

(٤) كل زراعة تحدث خفية في أراضي السكة الحديد ،

(٥) الاشخاص الذين يسرون أو يركبون علي خطوط السكة الحديد
أو يمرون في غير النقط المخصصة لذلك ،

(٦) الاشخاص الذين يقردون مواشى ويتركونها تتسرب منهم على
خطوط السكة الحديد ،

(٧) اطلاق جسر السكة الحديد.

الحرائق بسبب شرار الوابور

متى حدث حريق بالمزروعات في الحقول المجاورة لخط السكة الحديد
وكانت النار ناشئة عن الشرر المتطاير من الوابور ، وجب على العمدة أن
يبادر بتبليغ ذلك الى ناظر محطة السكة الحديد الاقرب الى محل الواقعة ،
علاوة على تبليغه ذلك الى المركز واتباع الاجراءات الواجب تنفيذها في
مثل هذه الحوادث ، بأن ينتقل لمحلها ويعمل على اطفاء النار وجمع الادلة

(١) البلد التي يقع في حدودها تمد على القطارات أو أسلاك التلغراف أو أي شيء
آخر من ممتلكات الحكومة ولم يستدل على الفاعلين وضبطهم ، تزداد فيها قوة التفراء
مؤقتا على نفقة الادالي ، واذا تكررت وقوع الجريمة يعاقب العمدة وشيخ التفراء وخفير
المركز اداريا لاهملهم واجباتهم .

التي تثبت صعب اشتغالها ، وعند حضور الناظر أو أحد رجال البوليس
أو النيابة يقدم اليه كافة المعلومات التي توصل اليها ويساعده في تنفيذ
مهمته .

المحافظة على خطوط التليفون

في البلاد الموجود بها مواصلات تليفونية يكون العمدة مسئولاً عن
حفظ وصيانة جميع الخطوط التليفونية وممتلكاتها ، وعليه أن يتحقق من
أن شيخ الخفراء والخفراء متيقظون دائماً لمنع الامور الآتية :-
(١) حدوث أى تلف لهذه المواد أو اعدامها أو مرققتها ،
(٢) ارتكاب أى جريمة من الجرائم المذكورة في المواد (١٤١
الى ١٤٤ ق . ع .) (١)

(١) نص المواد كالآتي :-

م ١٤١ - كل من عطل الخابرات التلفرافية أو أتاها شيئاً من آلاتها سواء
بإهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع الخابرات يعاقب بدفع غرامة
لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً وفي حالة حصول قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة
لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض ،
م ١٤٢ - كل من نسب عمداً في انقطاع المراسلات التلفرافية بقطعه الاسلاك
الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الاسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأي
كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال بالزامه بالتعويض
عن الخسارة ،

م ١٤٣ - كل من اتلف من هياج أو غشاة خطأ من الخطوط التلفرافية أو أكثر أو
جعلها ولو مؤقتاً غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الاجبارية
أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع الخابرات بين ذوي السلطة العمومية أو
منع توصيل مخابرات أفراد الناس وكذا من منع قهراً تصليح خط تلفرافي يعاقب بالاشغال
الشاقة المؤقتة فضلاً عن الزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور ،

م ١٤٤ - تسري أحكام المواد السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشأها
الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية .

وعند وقوع أية جريمة من الجرائم المذكورة يجب على العمدة أن يبادر بالبحث عن الماعلين ويضبطهم ، وإن لم يمكن الاستدلال عليهم جاز للمديرية أن تزيد قوة الخفر في البلدة مؤقتا على نفقة الاهالى ، وإذا تكرر وقوع الجريمة جاز معاقبة العمدة وشيخ الخفر اداريا لاهمالها واجباتها.

الواجبات المتعلقة بمصلحة البوستة

يجب على العمدة تعيين من يلزم من الخفر الأمناء للمحافظة على مكاتب البوستة عند ما تطلب المصلحة منه ذلك ، وعليه ملاحظة أجراء التحفظات الكافية عند نقل المراسلات أو صرر النقود ، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع التعدي على صناديق البوستة أو مكاتبها أو باقى ممتلكات المصلحة المذكورة ، وأن يقدم المساعدة اللازمة لموظفى البوستة كلما طلب منه ذلك .

المحافظة على علامات المساحة

على العمدة أن يبذل جهده للمحافظة على علامات المساحة ومنع نزحها من مكانها أو انلافها ، ولكى يكون صاحب الارض الموضوع عليها العلامات (أو واضع اليد على تلك الارض) مسئولاً عنها بالتضامن مع العمدة أو « الشيخ » يجب تسليم هذه العلامات اليه والتوقيع منه على سند الاستلام الذى يوقع عليه أيضا العمدة أو الشيخ ، وفي البلدة التى يتعدد فيها تعد العلامات يجوز للمديرية أن تعين خفيرا زائدا على خفر البلدة لمدة ثلاثة شهور على نفقة الاهالى ، وإذا لم يظهر الفاعل لهذه المسروقات فى خلال المدة المذكورة يمتد تعيين الخفر لمدة اخرى.

الفصل العشرين

وجوب صيانة املاك الحكومة والمنافع العمومية - ما يتبع عند التعدي على املاك الحكومة - الاجراءات التي تتبع عند التعدي على الاملاك الاميرية المعدودة من المنافع العمومية.

منع التعدي على املاك الحكومة والمنافع العمومية

وجوب صيانتها - لا يجوز لاي فرد ان يتعدى على املاك الحكومة او المنافع العمومية بوضع اليد عليها بأي كيفية كانت ،
* والعمدة مسؤول عن صيانة ما يوجد منها في زمام بلده فيجب عليه أن يمر عليها من وقت لآخر ويلاحظ منع وقوع أي تعد عليها ، وعليه تفهم كل شيخ عن الاملاك والمنافع التي في حصته ، والتنبيه عليهم بضرورة مرور كل منهم عليها في دائرة اختصاصه ، للتأكد من دوام صيانتها ، والمبادرة بتبليغه عند حصول أي تعد عليها لاجراء اللازم كما سيوضح بعد ، وعلى العمدة تفهم ذلك أيضا شيخ الخفراء وكذا الخفراء ليعلم كل منهم الموجود منها في دائرة دركه ويتبع ما تقدم بيانه في واجب مشايخ البلاد شأنها ، حتى يجد العمدة من معاونيه المذكورين المساعدة الفعالة ، وتسلسل المسؤولية الى جميع من ذكروا كل في دائرة اختصاصه (١)

ما يتبع عند التعدي على املاك الحكومة - اذا وقع التعدي على

(١) اذا ثبت التعدي من العمدة أو أحد المشايخ في منع التعدي قبل وقوعه أو إيقاف سيره أو التأخير عن تبليغ المركز فوراً عنه ، وترتب على ذلك استمرار التعدي وإتمامه ، فيحال العمدة وشيخ حصة التعدي بحضر اداري لجازاتهم.

أُملاك الحكومة (١) بالبناء أو بالردم منلا وجب على العمدة أن يوقف العمل ولو باستعمال القوة وتكليف التمدي بأزالة ما أحدثه، وإقاعه بكل الوسائل الممكنة وتفهيمة ما يترتب على عدم امتثاله لذلك ، ويخطر المركز في الحال لتكليف أحد معاوني الإدارة بالانتقال الى محل التعدي ومعه أحد المساحين ومعاينة الجزء المقول بحصول التعدي عليه وعمل رسم كروكي عنه يبين به مساحته وحدوده وما اذا كان ولودا بخريطة فك الزمام أم لا وتوضيح نمة القطعة والخوض وتطبيق الخريطة على طبيعة الارض ، وتحرير المحضر اللارم وحصر الجزء المتعدي عليه باستمارة نمرة ٣١ ، وتقديم المحضر مع الاستمارة المذكورة الى المركز لارسالها للمديرية لتقديمها الى قلم الاملاك لمراجعة اجراءات المركز حتى اذا وجد ملحوظات فيها أعادها له لاستيفائها وبعد ذلك اذا ثبت أنه من أُملاك الحكومة ينقرر ما يلزم بشأنها ،

وأما اذا كان التعدي على أرض للحكومة لم تؤجر للاهالي بان زرعت خفية ففي المدة أن يخطر المركز بذلك ويرشد لجنة المساحة عند حضورها لبلده في المواعيد المحددة عن هذه الزراعة لمقاسها وتقدير الايجارة المناسبة على التمدي .

الاجراءات التي تمنع عند التمدي على الاملاك الاميرية المعدودة من المنافع العمومية — لماوردى الحكومة استعمال القوة لمنع التمدي على الاملاك الاميرية المخصصة للمنافع العمومية سواء بالحفر أو بالبناء أو باقامة مصاطب أو حواجز أو غيرها من أنواع التمدي على طريق أو شارع أو حارة أو زقاق من المنافع العمومية واتباع ما يأتي : —

(١) كأرض مملوكة للحكومة وشغلها أحد الأهالي أو شغل جزءا منها ببناء أو حلافة أو كانت مهد مؤجرة وزرعها خلية .

(١) اذا شاهد العمدة حصول تعد أو بلغ اليه وجب عليه ان يبادر بالانتقال الى محله ويوقف العمل ولو باستعمال القوة عند اللزوم ويكلف المتعدى باعادة الشيء الى أصله ويفهمه ما يترتب على عدم امتثاله لذلك ، فإذا اقتنع وأزال البناء مثلاً يجب تسليمه الانقاض والتوقيع منه على المحضر الذي سيوضح بعد ،

(٢) اذا لم يقتنع المتعدى فعلى العمدة أن يخطر المراكز في الحال ويستدعي أعضاء لجنة التعدى (السابق التنويه عنها بالصحيفة نمرة ٢٥ بالفصل الثانى من هذا الباب) لمعاينة هذا التعدى واثبات الاعمال المكونة له والاجراءات التى اتخذت نحوه ، وسؤال المتعدى والاطلاع على مستنداته ، وأخذ معلومات الجيران وكبار السن بالبلد ، واثبات كل ذلك بمحضر يبين فيه مساحة هذا الجزء وحدوده ونوع التعدى من بناء أو حفر أو غرس أشجار أو خلافه ، وما يساويه المثر من الثمن وتبدى رأيها فى أنه من المنافع العمومية من عدمه ، ووجه المنفعة التى يصرف فيها ثمن الجزء المتعدى عليه ، ان ظهر انه من المنافع العمومية ، كتوسيع نقطة أخرى من الطريق أو اصلاح أو ترميم جامع أو مدرسة بالبلدة مثلاً وذلك فيما لو لم ينشأ عن هذا التعدى ضرر ووافقت الوزارة على البيع ، وبعد ذلك يرسل العمدة محضر التعدى المذكور موقفاً عليه منه ومن أعضاء اللجنة للمركز لاحتائه على أحد معاونى الادارة لينتدب معه مساحاً للقيام الى محل التعدى ومعاينته وحمل رسم كروكي عنه مبيناً فيه مساحة الجزء المقول به حصول التعدى عليه وحدوده وما اذا كان وارداً فى خريطة تلك الزمام أم لا وتوضيح نمرة القطعة والحوض وعرض الطريق قبل التعدى وبعد وقوعه وتطبيق الخريطة على طبيعة الارض ، ثم يفحص قرار اللجنة ويعيد ما أجرته ثانياً لينتدب منه فان رأى انه من المنافع العمومية وليس مزاحماً للطريق يبدى رأيه فيما اذا كان من

لمصلحة بيع الجزء المتنازع عليه أو استبداله من عدمه (وذلك في حالة وجود طريقة للاستبدال في أرض تكون ملكاً للمتعدي) مع تقدير الثمن بدون أن ينقيد بثمنين اللجنة وملاحظة أن يكون أكثر من القيمة الحقيقية بنحو العشرين في المائة حتى لا يكون هناك ما يشجع الأهل على اغتصاب أملاك الحكومة لأن البيع ليس حاصلًا لشخص يريد الشراء بطريقة مشروعة بل لشخص مقتصب للطريق العام أو متمتع عليه وإن اقترح البيع له هو حسم النزاع ومراعاة لصاحبه على الأكثر ، وملء خانات الأوربيك نمرة ٢١٨ هـ موضحاً به ملخص البيانات الواردة بالأوراق التي ترفق به ، وبعد ذلك يقدم للركز للتصديق عليه خصوصاً على التثمين من المأمور ثم للمديرية لأبداء رأيها ويرسل للوزارة لتقرير ما تراه لازماً وذلك بعد إحالة الأوراق إلى قلم الأملاك بالمديرية ليفحصها هي والرسم والتأكد من أن القطعة المراد بيعها تابعة للطريق العمومي في سكن البلد ولا يدخل ثمنها في أملاك الميرى الحرة .

الفصل الواحد والعشرون

الدوريات — أنواعها — تأليفها — قائمة كل منها للامن العام .

الدوريات والامن العام

لاحظت أثناء مروري بالدوريات على بعض البلاد والتجوع في مدة خدمتي بالبوايس أن بعض العمدة والمشايع وغيرهم يجهلون الغرض من الدوريات ، وما تؤديه من الخدمات الجليلة لتأييد وصيانة الامن العام ، ولذلك رأيت أن أوضحها بإيجاز للملم بها .

الغرض من الدوريات

الغرض من لدوريات بصفة عامة هو المرور على البلاد والعرب والتخفون والنجوم، خصوصاً الجهات التي تكثر فيها الحوادث الجنائية، لتأكيد من أن كافة القوانين والأوامر منفذة طبقاً للأصول، وأن رجال الحفظ قائمون بواجباتهم خير قيام، خصوصاً ضبط الاشقياء والعابثين بالامن حتى لا ينسج امامهم المجال لارتكاب الجرائم، وتقديم الاقتراحات التي تزيد في تحسين حالة الامن الى الرؤساء المختصين.

أنواع الدوريات

١ - دوريات (سوارى نهائية - سوارى ليلية - هجاة - سودانية - سيارة - مناطق - زراعية - الطرق بالبلاد - السكة الحديد - الحدود).

الدورية السوارى النهارية

تؤلف الدورية السوارى النهارية من ضابط أو صف ضابط بصفة رئيس ومعه عسكري سوارى واحد، وتخرج من المركز أو نقطة البوليس في الايام التي يعينها المأمور أو ضابط النقطة خصوصاً في أيام الاسواق والمواسم، وفروض عليها ملاحظة وجود العدد الكافي من رجال الحفظ لملاحظة حالة الامن في السوق، ومراقبة تطبيق القوانين والمواثيق والأوامر به^(١) وبالبلاد التي يحصل المرور عليها،

وتعبر أيضاً على الموالد والافراح وكل جهة يكون فيها اجتماع، وتلاحظ في سيرها حالة الطرق والكبارى وأسلاك التليفون والتلغراف والسكك

١ - (١) راجع مبحث حفظ النظام والامن يوم السوق بالاصل السادس من هذا الباب

الزراعية والجسور خصوصا جسور النيل والترع ، وتتمنع اخذ أثره منها أو قطعها ، وإن وجدت جثث حيوانات ملقاة فيها تجرى اللازم نحوها وتدون مذكرة باسم البلد المقابلة لها لاثبات ذلك بتقرير الدورية ، وعند وصولها الى احدى البلاد تفتش على أسلحة الخفراء وجبه خاناتهم بمنزل العمدة أو الشيخ لتأكد من انها تامة ونظيفة وصالحة للاستعمال وغير معبرة وانها مصنوعة بأن تكون موضوعة على السلاحليك داخل جدران مقفل ومفتاحه محفوظ طرف الخفر النوبتحي الذي يجب أن يكون موجودا دائما وملابسه بحالة جيدة، وتفتش كذلك على دفتر الحوادث ودقتر خدمة الخفراء وباقي الدفاتر الاخرى التي في عهدة العمدة لتأكد من اثبات كل أمر بها في أوقاته «وخصوصاً ضبط توزيع خدمات الخفر» ومن ان التحرير جار فيها طبق التعليمات تماما ، ويستعلم رئيسها عن حالة الامن ويقف على أسباب ارتكاب الجرائم ويبحث على ثبوع الحوادث ويعمل على منع وقوع أمثالها ، ويتحرى عن احوال المراقبين والمشتبه فيهم وكيفية تمييزهم ، ثم يمضى على دفتر مرور الدوريات ميدياً فيه تاريخ وساعة وصول الدورية ، وبعد ذلك تستأنف الدورية سيرها وتلاحظ في طريقها ما ينشأ من العزب أو المباني التي تقام على الاراضى الزراعية بدون رخصة ، وكذلك قسائن الطوب والجبر القريبة من السكن وتأخذ مذكرة عنها وعن اسم صاحبها، وعن المحلات العمومية أو محلات البقالة أو المشروبات الروحية المدارة بدون رخصة ، والمربان النازلين في الفيضان بعيدا عن البلاد أو بالقرب من السواقي أو الواورات ، وتوجه التفاتها الى زراعة القطن فان وجدت فيها دودة تأخذ مذكرة عن اسم صاحب الزراعة والزام بالبلد التي وجدت بها وعمما اذا كان جبريا تنقيتها أم لا وتلفت نظير العمدة أو الشيخ الى وجوب تنقيتها فعلا حسب التعليمات الموضوعة لذلك ، وكذلك الاخطاب.

التي لم تقطع وثبتت كل ذلك بتقرير الدورية ، وعما اذا كانت المراقبة اللازمة جارية على العمال المشتغلين بالحفر والتنقيب عن الآثار القديمة في جبهاتها أم لا ، وعلى عمال المقاولات (ان وجدوا) وتباغ المركز عنهم « خصوصا اذا زاد عددهم عن مائة شخص » وتضبط الاشخاص الذين يحملون أسلحة بدون رخصة أو يصطادون الطيور المنوع صيدها أو بدون رخصة ، وكذلك الذين يطلقون أعيرة نارية في الجهات المنوعة (١) ؛ وتضبط كل من يشتبه فيه بأن وجد حاملا للمبوسات أو غيرها يظن انها مسروقة ولم يأت بما يدفع الشبهة عنه ، وتسلم المواشي الناجمة الى عمدة البلدة وتبلغ المركز عنها فوراً ،

وعند مرورها في بلد وقت غروب الشمس تتحقق مما اذا كان شيخ الخفراء أو وكلاءه مباشراً اخراج رجال الحفر بطاير المساء أو لا بقصد التتبع والتنقيب عليهم وتسليمهم الاسلحة حسب الاصول بحضور العمدة أو نائبه ، وتلاحظ وجود خفراء الآثار التاريخية بدركاتهم وانهم قائمون بواجباتهم خير قيام ، وفي النهاية تعود الدورية الى المركز ، ويقدم رئيسها الى المأمور تقريراً مشتملاً على بيان الجهات التي مرت الدورية عليها والملاحظات التي رآها مخالفة لقوانين أو اللوائح أو التعليمات ، وعن كل ما يظن رئيس الدورية انه ذا أهمية لصالح الامن العام ويستحق لفت نظر رئيسه اليه .

الدورية السوارى الليلية

تؤلف الدورية السوارى الليلية من ضابط رئيس ومعه نفران سوارى ويزاد هذا العدد الى خمسة اذا دعت الحاجة ، ولا يخرج تحت رئاسة صف (١) راجع الحدود في اطلاق الاعيرة النارية بالفصل السادس عشر من هذا الباب
صحيفة نمرة ٨٧

خاضع الا في الاحوال الضرورية جداً ، وتؤدي المطلوب منها على الوجه السابق ايضاحه بالدورية النهارية الا في أسلحة الخفراء وجبه خاناتهم قاتها تتم عليها وهي بأيديهم وتؤكد أنها في حالة صالحة للاستعمال ، وتتم بنوع خاص بالمرور على الخفراء المعينين على الكبارى والطرق والاراضي الزراعية وعلى دركات باقي الخفراء لتتحقق من وجودهم وثيقظهم بها ، وتقابل بالجهات التي تمر عليها شيخ النوبة وشيخ الخفراء أو وكيله وتستفهم منه عن حالة الأمن العام في البلدة التي تكون قد وصلت اليها ، وعما تم في أمر الحوادث الجنائية التي حصلت ببلدته ، وعما اذا كانت ظهرت أدلة جديدة تفيد التحقيق أم لا ، وعما اذا كان استدل على المتهمين الهاربين منها أم لا ، وتتحقق منه عما اذا كان قد مر على العرب أو الجوع المجاورة (ان كانت هناك حزب أو نجوع) ، وتتوجه لمنازل الموضوعين تحت مراقبة البوليس لتنسجم عليهم والتحقق من وجودهم شخصياً في مساكنهم ويؤشر الرئيس على قدامى اقامتهم بتاريخ وساعة مرور الدورية مع التوقيع عليها ويبلغ لمركز تلفونيا عن المنعيب منهم ، ويتحرى عن المشتبه فيهم ثم يؤشر بامضائه على دفتر مرور الدوريات بالبلاد مبتدئاً فيه تاريخ وساعة وصول الدورية ، ويوجه التفاته الى القهاوى والمحلات العمومية ويضبط المحلات التي يهرق فيها الخشيش أو يلعب فيها القمار ، واذا حصلت أية حادثة جنائية في البلاد التي يمر بها أو في احدى البلاد المجاورة فانه يخطر المركز عنها باشارة تليفونية ويبادر بالتوجه الى محل وقوعها لمصل اللزوم نحو ضبط المجرمين والمسروقات والاسلحة والادوات التي تكون معهم وجمع الادلة المفيدة لاجلاء الحقائق ثم يحرر محضراً بما أجراه ، واذا اسرقت هذه الاجراءات زمناً طويلاً لا يمكنه من اتمام خط سير الدورية فانه يعود بعدها الى المركز ويقدم التقرير الى المأمور مشتملاً على جميع ملاحظاته كما تقدم.

دوريات الهجاة السودانية

تؤلف هذه الدوريات من ضباط وصف ضباط وعساكر الهجاة السودانية الذين يوزعون في كل مديرية بمعرفة الحكام، وأهم واجباتها تتبع النصوص في حوادث السرقات حال ارتكابها أو بعده والتقصي عليهم وضبط ما عندهم من المسروقات ، وعمل دوريات نهائية على البلاد والعزب التي تكثر فيها الحوادث على الوجه السابق ايضاحه في الدوريات السوارى النهارية ، ويمكن الانتفاع بعساكرها في بعض الظروف ليلعمل دوريات سيارة.

الدوريات السيارة

تكون برئاسة صف ضابط أو عسكري ذى نباهة ومضى عليه أربع سنوات في الخدمة على الأقل. ومعه خمسة أو ستة خفراء يؤخذون من بلاد مختلفة ، وتعمل في الطرق والبلاد للمحافظة على الأمن العام بالكيفية السابق ايضاحها بالدورية السوارى الليلية ، وتقابل في طريقها وفي مكانها الدوريات السوارى أو السيارة الأخرى في إحدى البلاد أو الجهات المينة طبقاً للتعليمات الموضحة بخط سير الدورية .

الدوريات الزراعية

تكون برئاسة أحد مشايخ البلد الذي عليه الدور ومعه خفير وبعض الأهالي ، وتعمل على الطرق الزراعية والأجران وحول حدود البلد وفي مزارع العزب والكمفور التابعة للناحية للمحافظة على الأمن العام وضبط كل من تجده متلبساً بالجريمة أو حاملاً مسروقات أو تشتبه فيه وتقدمه إلى العمدة للنفاز في أمره ، وعلى العمدة أن يراعى في ذلك تنفيذ تعليمات المديرية التي ترد إليه بشأن هذه الدوريات أولاً وآخراً .

دوريات المناطق

انشئت دوريات المناطق حديثاً للعمل على توطيد الامن العام بصفة خاصة في الجهات التي تكثر فيها الحوادث الجنائية . وذلك بأخذ خفير من كل بلدة داخلية في حدود المنطقة المعينه وتكون منهم دورية تحت رئاسة صف ضابط « ان سمحت قوة المركز » أو شيخ خفراء أو وكيل شيخ خفراء من ذات المنطقة لعمل دورية خيابة عليها كل ليلة وتنبذ أفراد هذه الدورية أسبوعياً ، ومهمتها المرور على المساكن المعينه لوجود الخفراء بها أي (على الكبارى ومنافذ الطرق والجهات الخيفة البعيدة عن البلاد) وفي بعض الاحيان تكلف بأن تكن في جهات أخرى يعينها المأمور أو ضابط النقطة للملاحظة حالة الامن .

دوريات الطرق بالبلاد

يجب على كل عمدة ان يخرج العدد السكاني من الخفراء غروب كل يوم في الطرق العمومية والمنافذ الواقعة في دائرة بلدة المحافظة على التجار العائدين من الأسواق ابلا دم والأهالي العائدين بمواشيهم من غيطانهم خصوصاً في زمن ربيع الماشي وتلبية دعوة كل من يستغيث بها ، وعقب عودة الخفراء يعطى العمدة اخطاراً للمأمور أو لضابط النقطة بما يبلغه به رجال الحفظ ويقيم هذا الاخطار في دفتر حوادث البلاد ، وخفراء المذب مكلفون بالوجود في الطرق الموصلة لهم للقيام بأداء ما تقدم اسوة بخفراء البلاد وعلى شيخ العزبة ملاحظة تنفيذ ذلك ، ويحمر كشفاً يشتمل على بيان المناطق وحدودها المكلف كل خفير بالمحافظة عليها ويوقع عليه من خفراء البلدة للرجوع اليه عند حصول أية حادثة جنائية في دائرتها .

دوريات السكك الحديدية

تقوم من المراكز أو قطب البوئيس للملاحظة شريط السكك الحديدية والمحطات والتثبت من وجود الخلفاء المختصين في دركاتهم بحالة ثيقتهم، وعادة تكلف بذلك الدوريات السواري الليلية أو السيارة عند اللزوم.

دوريات الحدود

يخصص للحدود الفاصلة بين المراكز وبعضها دوريات سيارة في كل مركز للمرور في المناطق التي تعين بمعرفة مأموري المراكز المتاخمة بالاتفاق مع بعضهم لمراقبة الاشياء الذين يجتمعون في هذه الجهات البعيدة عن البلاد لمبث بالأمن العام.

ملحوظات عمومية

(١) يجب أن تقوم الدوريات من المركز أو نقطة البوئيس في ساعات غير معينة، الى جهات مختلفة وأن تكون خطوط سيرها غير معلومة لاحد سوى المأمور ورئيس الدورية فقط حتى لا يتمكن أحد من معرفة طريق الدورية فيضع المراقيل في سبيل وصولها الى الخفايا التي تكلف بالبحث عنها أو مراقبتها،

(٢) يجب زيادة مرور الدوريات على البلاد التي تكثر فيها الحوادث الجنائية والتي يادى اليها الاشياء أو يخفون فيها المسموقات،

(٣) يزداد عدد الدوريات التي تخرج بين منتصف الليل والفجر وبصفة خاصة في الليالي الغير مقمرة،

(٤) يكون غالباً ضمن خطوط السير استراحة للدورية في نقطة متوسطة بين جملة بلاد أو عزب لتتمكن من أخذ راحتها وتكون في خلال ذلك على

أهمية الاستعداد لتدارك أية حادثة جنائية تحصل ، وبعد أن تقضى المدة المينة بالناحية المخصصة للاستراحة تقوم لاتمام خط السير طبقاً للعمليات ، (٥) تخرج الدوريات في بعض الاوقات قبل الغروب بوقت يمكنها من ملاحظة وجود خفراء الطرق في دركاتهم بقصد منع سرقة المواشى أثناء هودة الاحالى بها ، ويراعى ذلك بصفة خاصة مدة ربيع المواشى ،

(٦) من المفيد أن تخرج دورية سوارى لتنقيب دورية سوارى اخرى أو دورية أو أكثر من الدوريات السيارة للتأكد من تنفيذ خط السير المطلوب به طبقاً للعمليات ،

(٧) يحسن أن يكون خط سير الدورية قصيراً كي يؤدي على الوجه الاكل لان الخط الطويل مما يبعث على الملل والتقصير في الواجب المطلوب اداؤه ،

(٨) ضرورة التثبت مما تدون بتقارير الدوريات بعد اداؤها منعاً لما صاه أن يحصل من اثبات ما يخالف الحقيقة لدفع تقصير أو اهمال وقع ، (٩) يلاحظ عدم أخذ خفراء من العزب ولا من البلاد التى يقل عدد خفرائها عن ثلاثة للمرور بالدوريات على اختلاف أنواعها منعاً من تهديد الأمن بالجهات المذكورة ،

(١٠) يجب على العمدة أن يؤثر في دقة الحوادث في صباح اليوم التالى بما يفيد مرور الدورية على بلده ويثبت ساعة مرورها واسم ورتبة الشخص المترأس عليها .

وجوب مساعدة الدوريات

مما تقدم يتضح أهمية الدوريات والفوائد الجليلة التى تؤديها للأمن العام فيجب على العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء والخفراء أن يقوموا

واجب المساعدة لهذا الدوريات فوراً عند اللزوم، ونظراً لأن هذه الاجراءات
تبدل لصالح العام ولصيانة الارواح والاموال وغيرها فاذا اقتضت الضرورة
تقديم أى مساعدة للدوريات من الاهالى وجب عليهم أن يهتموا بادائها
بكل حناية .

الفصل الثانى والعشرون

قائمة نقط البوليس للأمن العام — أقسامها — كيفية انشائها
قائمة نقط البوليس للأمن العام — لما كانت البلاد كثيرة وبعيدة عن
أشراف المراكز أشرفاً تماماً كان من صالح الأمن العام ومن الدواعى
المهمة لاستنباها إيجاد نقط بوليس تضم تحت أشرافها البلاد التى حولها
تكون على اتصال دائم بها وتقديم لها كل المساعدات التى تنطليها وبذا
تخفف وطأة الاعمال على المراكز حتى تتفرغ لمباشرة أعمال الأمن وتدير
الشئون العامة بمنأى عامة ،

ولا يخفى أن وجود هذه النقط بالقرب من البلاد مما يسهل على الاهالى
تنجيز أعمالهم الضرورية بالنسبة لقربها اليهم عن المراكز، ولينمكن البوليس
من الاسراع فى ضبط الوقائع الجنائية والقبض على مرتكبيها والسعى فى جمع
الأدلة التى يترتب عليها نجاح الدعوى العمومية على مرتكبي الجرائم .

أقسامها — تنقسم نقط البوليس الى مستديمة ومؤقتة ،

النقط المستديمة — تعين النقط المستديمة بقرار من وزارة الداخلية

بناء على ما يطلبه كل مدير فى مديريته لمصلحة الأمن العام .

النقط المؤقتة — تعين النقط المؤقتة بمعرفة المدير عند حصول حوادث

مخلة بالأمن باحدى جهات مديريته أو عند ما يرى ضرورة لايجادها ،

وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور مع أخطار وزارة الداخلية ، ويجوز له تجديد هذه المدة عند لزوم بعد الاستئذان من الوزارة.

الفصل الثالث والعشرون^(١)

الزرائب وكيفية اقامتها واجبات العمدة بشأنها - جواز انشاء زرائب منفردة - الاجراءات نحو المخالف .

الزرائب وكيفية اقامتها

اعتاد بعض أهالي مديريات الوجه القبلي في زمن ربيع المواشي على ترك منازلهم والخروج الى الرعي ليقوموا بزرائب يعملونها من البوص بالأراضي المنزرعة بها البرسيم وجمع مواشيهم وأمتعتهم ليسهل عليهم مباشرة رعيها في زراعة البرسيم وحلب ألبانها واستخراج الزبدة والجبنه منها مدة هذا الموسم .

واجبات العمدة بشأنها

حيث أن تفرق الزرائب وتباعدها عن بعضها يجعلها عرضة لسطو اللصوص عليها ، وحيث أنه لصيانتها بقدر الامكان من هذا السطو يجب أن يكون بعضها على مقربة من البعض الآخر ، لذلك وجب على العمدة تنفيذ ما يأتي : -

(١) أن ينتخب بمعاونة مشايخ البلد النقط اللازمة لاقامة الزرائب بالأراضي المنزرعة ببلده ،

(١) راجع القرار الصادر من مديرية جرجا في ٧ يولييه سنة ١٨٩٥ ومن مديرية اسيوط في ٢٧ يولييه سنة ١٨٩٥ ومن مديرية قنا في ٣ فبراير سنة ١٩٠٢ ومن مديرية المنيا في ٤ مارس سنة ١٩٠٣ .

(٢) لا يجوز أن يوجد بكل نقطة أقل من عشر زرائب وتكون متلاصقة ببعضها ،

(٣) يخرج أصحاب الزرائب مواشيهم في يوم واحد يحده العملة ،

(٤) على العملة أن يباشر تعيين الخفراء الكافين من أبواب الزرائب ومن ضمن الرجال الموجودين فيها .

جواز إنشاء زرائب منفردة

يجوز إنشاء زرائب منفردة بتصريح من المديرية بطريقة استثنائية بشرط أن أربابها يعينون لها الخفراء الكافين .

الاجراءات نحو المخالف

على العملة أن يخطر المركز عن يخالف ذلك لتوقيع العقاب عليه ونقل زريته الى المنطقة المينة لوضع الزرائب بها ، فان امتنع فللعمة ازالها على نفقة المخالف .

الفصل الرابع والعشرون

ما يعمل به العملة لترقية بلده

لا يخفى أن أقدم واجب على العملة هو العمل على تأييد الامن وحفظ النظام ببلده ، ومتى تم له ذلك اطمأن كل شخص على حياته وشرفه وماله وأمكنه تأدية أعماله وانقائها بدون أى عائق ، واذ ذلك لا يجهد العملة أمامه أى شاغل شغله عن العمل على تقدم بلده أديسا وماديا وترقيتها من الالوجه الصحية والعلية والادارية والزراعية والاقتصادية ، لانه أدري من سواء بمحاجاتها واستعداد أهلها ،

فإذا تعذر عليه تنفيذ أمر من الأمور الهامة المفيدة يقدم الاقتراحات عنه الى مأمور المركز ليساعده في الوصول الى تحقيقه بالوسائل الميسورة لان توفر أسباب الرخاء والتدرج في سبيل الرقي مما يوطد دعائم الامن العام بالبلاد ويسهل مأمورية القائمين به ،
فن الوجهة الصحية : —

(١) لفت الاهالى الى عدملقاء السماد (السباخ) والقاذورات في الطرق والميادين وكذلك عدم تركها بالمنازل ، والتنبيه عليهم بوضعها في الجهات القبيلة من البلد مع ملاحظة تنفيذ ذلك حتى لا يكون سببا في انتشار الامراض الوبائية المعدية ،

(٢) ملاحظة موارد الشرب حتى لا تتلوث بالآوساخ والاقذار والعمل على منع الافراد من تناول أمثال هذه المياه من البرك والمستنقعات ، وابداء النصيح اليهم بضرورة تنظيف مياه شربهم بقدر المستطاع حتى نصير تقية صحية ، وإيجاد طلبات ماصة كابسة في نقط معينة أو بالمنازل بدلا من الابار والاسبلة وتحذيرهم من استعمال مياه البرك أو الترع الراكدة سواء في الشرب أو في الاستحمام أو الوضوء ، أو بتعريض بعض أجزاء الجسم طويلا في تلك المياه الملوثة بالجراثيم والميكروبات قلها مجلبة للأمراض كالبلهارسيا وغيرها

(٣) لفت نظر الاهالى الى ضرورة اقامة مبانيهم بكيفية منتظمة بحيث يتخللها الهواء مع انشاء المراحيض فيها بالطرق الصحية ، وحثهم على توجيه العناية الى تنظيف الشوارع والخارات وداخل منازلهم من وقت لاخر يوميا ، والتنبيه عليهم بعدم وضع أحطاب على سعاوح المنازل منما الحصول الحرائق ،
(٤) ايجاد الادوات الضرورية للاسعافات الطبية ووضعها تحت الحفظ والصيانة ، وتعميم بعض رجال البلد ونسائهم بطريقة الاسعاف الوقى على قدر الحاجة ، والتبليغ عن الامراض ، وعزل المرضى بامراض معدية في

مكان مناسب قبلى السكن حتى يحضر طبيب المركز وينخذ الاحتياطات الصحية اللازمة ، ومراقبة الاغراب والقادمين من الخارج كالحجاج وغيرهم حتى اذا مرض أحدهم يبلغ عنه فوراً لاجراء اللازم ،

(٥) السنى فى اثناء مجلس قروى اذا كانت حالة البلدة تسمح بذلك للعمل على تقدمها وتحسين حالتها من سائر الوجوه (١)

ومن اوجه الطبية :-

(١) العمل على نشر مبادئ التعليم بين المزارعين والفلاحين حتى تهذب النفوس ويعرف كل فرد حقوقه وواجباته ، وذلك بأن يوجد لهم فرصة التعليم فى اوقات فراغهم بمدارس ليلية ، أو بواسطة لقاء دروس على صيل الوعظ والارشاد بمسجد أو كنيسة البلدة بعد الفراغ من الصلاة ،

(٢) اثناء مكتاتيب مستوفاة الشروط الصحية واستحضار معلمين أكفاء من المعروفين بحسن السلوك ، وحث الاهالى على ادماج أبنائهم فيها ، ومباشرة استمرار هذه المكتاتيب بنظام يكفل دوام وجودها وارقتها ،

(٣) مديد المساعدة لانشاء مدارس أولية أو ثانوية بدائرة المركز ، وتذليل العقبات التى تعترض من يريد من أبناء الناحية الاستزادة من

(١) المجالس القروية هي عبارة عن هيئة تؤلف فى كل بلدة يكون عدد سكانها وحالتها المالية تسمح بذلك بناء على تصديق من وزارة الداخلية ، وذلك للعمل على ترقية شئون البلدة وتنظيم حالتها من جميع الوجوه الادبية والمادية والصحية ، حكتيبه المواصلات وتنظيم المباني ورصف الشوارع وانارتها ورشها ، واصلاح دورات المياه لمساجد على الطرق الصحية التى تتمدها مصلحة الصحة ، واغلاق كل دورة بهاميضه أو تتصل بجوهرها بالاراضى المجاورة أو بالبرك والقرع ، وتنظيم عمل الخفليات والخزانات للمراحيض والمصرف ، وكذا مواسر التهوية بدورات المياه لمساجد والطلبات بدل الابار ، واتخاذ مايلزم من الاجراءات النافعة نحو الاسواق والمجازر والحيوانات وغيرها من الاعمال والمشاريع العامة المفيدة .

العلوم والمعارف .

ومن الوجهة الادارية : —

(١) طلب زيادة رجال الخفر بحسب الحاجة ،

(٢) بث روح التعاون بين الاهالى والخبراء حتى يقوموا باعمالهم خير قيام ، وتوجيه عناية خاصة لايجاد الروابط والصلات الحسنة بوجه علم بين حفظة الامن والاهالى ،

(٣) الاشتراك مع بعض البلاد المجاورة لايجاد طلبية حريق في بلد متوسطة بين الجميع يكون بها مجلس قروى أو محلى ، وتمارين رجال الخفر على كيفية ادارتها لاستعمالها عند حدوث حرائق .

ومن الوجهة الزراعية :

(١) السعى لمعرفة ما تستلزمه الزراعة ، وكذا احتياجات اهالى البلدة من البذور السليمة التى تصاح لارض البلدة وتناسب جوها ، والاسمدة الجيدة ، والآلات الزراعية الحديثة ، والعمل بكل الطرق الممكنة على اتيانها بأثمان زهيدة ، ويمكن تكليف النقابة الزراعية متى وجدت بادام ذلك ،

(٢) تفهيم الاهالى واجباتهم الزراعية ، وما تستلزمه مهنتهم من العناية والنشاط فى اعمالهم ، حتى لا يعرضوا زراعتهم الى نفثى العاهات الضارة بها . وعند ظهور أية عاهة يجب تبليغ العمدة عنها فوراً كي يسادر بالعمل على استئصالها بكل الوسائل الفعالة خشية انتشارها فى الانحاء المجاورة ، مع اخطار المركز عنها فى الحال .

ومن الوجهة الاقتصادية : —

(١) السعى فى انشاء نقابة زراعية أو الاشتراك فى أقرب نقابة ، وذلك لحفظ الحاصلات وصيانتها ، وتسليف صغار المزارعين ما يحتاجون اليه من

التنود حتى لا يضطروا لضيق ذات يدهم الى بيع حاصلاتهم بأثمان زهيدة لاننى بنفقاتهم الزراعية والمعيشية ، فيلجأون الى الاستدانة أو رهن أو بيع بعض املاكهم مما يودى بحياتهم المادية ؛ وبديهي أن هذه المجهودات والمزايا التى يقدمها أفراد النقابة يكون لها القسط الاوفر فى تحسين أثمان الحاصلات مما يعود بالفائدة على جميع الاهالى ، وبالتالي ينشأ الحركة التجارية ، ويصل بالقطر الى مستوى أرقى متى عم ذلك فى سائر القرى والبلدان ،

(٢) تمهيد المواصلات بإنشاء وتحسين حالة الطرق والجسور والكبارى وغيرها مما يسهل مواصلات البلدة حتى يتيسر للتجار نقل بضائهم بدون تلف أو كبير هتاء ، وللزراعيين نقل حاصلاتهم بسهولة ، مما يساعد على اتناء الثروة ، وكذلك يتيسر للحكام الوصول اليها فى أقرب وقت متى دعت الحاجة الى ذلك ، ولا يخفى ما يعود على الاهالى من الفوائد الجليلة من جراء ذلك ،

(٣) بذل النصيح بما يأتى مستعينا فى ذلك بماأذن الناحية والعلماء وان وجدوا : -

أن ينفق الانسان على قدر منزلته بين الناس ، ويراعى طرق الاقتصاد فى مصروفه ، ويدخر مايزيد عن حاجته لانه يجهل مقدار ما يطلبه منه المستقبل ، ومتى توسط فى الاتفاق أصبح فى مأمن من الفقر وتقلبات الزمن وطوائره ، ففى الحكم الماثورة : (من اقتصد فى النى والفقر فقد استعد ثواب الخير) ومن أهم طرق الاقتصاد ما يأتى : -

(١) - التدبر فى عواقب الامور بوضع ميزانية لحساب الإيراد والمنصرف ، وملاحظة جمل المنصرف أقل من الدخل ، بحيث لا يندروا يقر ، فان كلا الحالين ممقوت ومجلبة لأكبر الضرر ،

ب - عدم التوسع فى البذخ والتظاهر ، كإقامة ولائم بدون مناسبة

ولامبر ، أو الاسراف في جهاز العروس ومهرها ، أو في احتفالات الافراح
والمواسم والمآتم ، لان التبذير والمبالاة مثلاً في تجهيز الميت (الكفن)
وتشييع الجنازة واقامة المآتم وتزيين القبر وغير ذلك من الاعمال المخالفة
لشرع والمنافية للاقتصاد ، تؤدي حتماً الى أسوأ النتائج ،

ومن التوسع المفرط تعدد الزوجات من غير مهر ، وخصوصاً عند
عدم المقدرة على ذلك ، لانه فضلاً عما يستلزمه من النفقات الباهظة ، فإنه
يؤدي الى الضغائن والشحناء بين افراد العائلة الواحدة ولما يتيسر للزوج
أن يقوم بواجب العدل بين زوجاته وأولادهن وقد قال تعالى :
« وان خفتم ألا تعدلوا فواحدة »

ح - توجيه العناية الى تحذير الاهالى من المقامرة والمسكرات والمخدرات
فإنها مضيعة للمال والشرف والصحة ، ومجلبة للشحناء التي كثيراً ما تنفض
الى الاخلال بالامن واغلاق الراحة.

تعزید المشروعات المفيدة

يجب على المدة أن يهتم بنقد وتعزید جميع المشروعات الحيوية المفيدة
التي تنشأ في المركز أو بتدبير المديرية ، وأن يدعو الاهالى الى
الاشتراك فيها ، بعد تفهيم المزايا النافعة والفوائد العامة من تلك المشروعات ،
كتأسيس ملاجىء للاطفال ، ومستشفيات لمرضى ، وجامعات أو مدارس
لتحصيل العلوم والمعارف ؛

وهنا يكون المدة قد أدى أجل الخدمات نحو بلده ، ويكون عضو
عاملاً في نهوض وطنه ، واحلاً في المركز اللائق به من الامم المتقدمة .

الباب الثالث

الضبطية القضائية والواجب في شأنها

قد تفضل بمراجعته حضرة الاستاذ الفاضل

على ذكي المرامي بك مدرّس بمدرسة الحقوق الملكية

تمهيد - وظيفة الضبطية القضائية - مأمورو الضبطية القضائية -
الواجب في الوقائع الجنائية - التلبس بالجريمة - الواجبات والسطة في
أحوال التلبس - التحقيق بمعرفة مأموري الضبطية القضائية - أحوال
دخول أو تفتيش منازل الاهالي - الضبطية الادارية - مأمورو الضبطية
الادارية .

تمهيد

حيث ان قانون تحقيق الجنايات الاهلي اعتبر الممدد : « والمشايخ
الذين يقومون بالأعمال في حال غياب الممدد أو حصول ما يمنهم عن القيام
بالأعمال » ، ومشايخ الخفر من رجال الضبطية القضائية لذلك عنيت
بإيضاح اختصاصاتهم وواجباتهم في هذا الشأن فلم يألوا بها وإداء المطلوب منهم
على أحسن وجه .

الضبطية القضائية

وظائفها - الضبطية القضائية هي السطة التي من وظائفها جمع
الاستدلالات الموصلة أو المسهلة للتحقيق والمعاوى ، فتبادر بضبط
الوقائع ، وتستكشف حقائقها ، وتجمع أدلتها ، وتتخذ جميع الوسائل

التحفظية، لا يمكن من ثبوت الحوادث الجنائية؛ وتجرر بجميع ذلك محضراً
يقسم الى النيابة العمومية مع الاوراق والمضبوطات الدالة على الثبوت
(راجع م ١٠٣٣) (١)

مأمورو الضبطية القضائية — هم المذكورون به :-

أعضاء النيابة — وكلاء المديرات والمحافظات — حكام دارو البوليس
في المديرات والمحافظات ووكلائهم — رؤساء أقلام الضبط — مأمورو
المراكز والأقسام — معاونو المديرات والمحافظات — معاونو البوليس
وللملاحقون — رؤساء نقط البوليس — نظار ووكلاء محطات السكك
الحديدية المصرية — العمدة والشارح الذين يقومون بالأعمال في حال
غياب العمدة أو حصول ما يمنعهم من القيام بالأعمال — مشايخ الخفراء —
صولات البوليس (قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٦) — جميع الموظفين المخول
لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر عال أمانى محال معينة أو باغسبة لجرأتم تتعلق
بالوظائف التي يؤدونها. كفتش صحة المحافظات والمديرات والمراكز والأقسام،
وباشمفتش القسم البيطرى والمفتشين البيطريين ، وبمفتشى خفر السواحل ،
وباشمفتش مصلحة الكس والرش بمدينة القاهرة ، وذلك بالنسبة
للمخالفات التي تتعلق بالأعمال المنوط بهم اداؤها (راجع م ٤)

الواجبات في الوقائع الجنائية (٢)

(١) قبول جميع التبليغات التي ترد بشأن الجنايات والجنح والمخالفات

(١) اشرنا الى لفظة مادة محرف (م) ولم ندر الى مواد قانون تحقيق الجنايات
الأهلي اكتماء بأنها هي المقصودة بالتداع للاختصاص.

(٢) راجع واجبات العمدة بشأن البلاغات وما يلزم اثباته فيها والملحقات لها . وكيفية
السير في التحقيق وما يتبع في المعاينات والتفتيش ، ونمودجات لكل منها ، مفصلة في
التحقيق الجنائى الصلى بالباب الرابع .

واخطار ملحة البوليس بها فوراً لاجراء مايلزم (راجع م ٩)
(٢) تكليف من يلزم بالتنسيق على المراقبين والمشبهين ان كانت
الحادثة جناية أو جنحة مهمة ، وعمل التحري للوقوف على ما اذا كان لا حدم
اتصال بارتكاب الحادثة أم لا (راجع هذا المبحث مفصلاً بالصحيفة ٦٨ بانفصل
العنصر من الباب الثاني)

(٣) الانتقال في الحال لمحل الواقعة والقيام بعمل جميع الاجراءات
السابق تفصيلها عند الكلام على وظيفة مأموري الضبطية القضائية ،
(٤) اجراء التفتيش والمعاينة والتحفظ بكل عناية على الاثر المتروك
في محل الحادثة ، كآثار الاقدام وبصمات الاصابع والبقع الدموية وما أشبه
ذلك (بالكيفية الموضحة بمبحث التحقيق الجنائي الفني بالباب الرابع)
(٥) استدعاء الشهود ، وتحرير محضر يثبت فيه حقيقة وجود الجريمة ،
وكيفية ارتكابها ، ووصف المكان الذي وقعت فيه ، وشهادة الشهود ،
وكل من يمكن الحصول منه على ايضاحات تفيد في كشف الحقيقة ،
(٦) عند وصول أحد المحققين من البوليس أو النيابة لمحل الحادثة
بأحدى البلاد ، على العدة ان يسلمه المحضر ليتولى التحقيق بمرفته ويجري
مايلزم بشأنه ، وعلى العدة ان يبقى مع المحقق ليكمل كل التسهيلات ، وتقدم
البيانات اللازمة ، وينفذ كل أمر يصدر اليه منه .

التلبس بالجريمة

التلبس نوعان حقيق واعتباري ،

فالتلبس الحقيقي — هو مشاهدة الجاني حال ارتكاب الجريمة بالفعل
كروية القائل عند ما يطق البندقية مثلاً على آخر فيصيبه ،
والتلبس الاعتباري — هو مشاهدته عقب ارتكابها ببرهة يسيرة .

في أحوال يستدل منها على ارتكاب الجريمة كما إذا تبعه من وقعت عليه
الجناية عقب وقوعها بزمن قريب ، أو تبعته العامة مع الصباح ، أو وجد في
ذلك الزمن حاملا لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى
يستدل منها أنه مرتكب الجريمة أو مشارك في فعلها (راجع م ٨)

الواجبات في حالة التلبس

نصت المادة ١١ ت.ج. على أنه يجب على مأمور الضبطية القضائية في
حالة تلبس الجاني بالجناية (أى بالجريمة) ان يتوجه بلا تأخير الى محل
الواقعة ، ويحرر ما يلزم من المحاضر ، ويثبت حقيقة وجود الجناية ، وكيفية
وقوعها ، وحالة المحل الذى وقعت فيه ، ويسمع شهادة من كان حاضرا
أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة وفاعلها ،
والحكمة في وجوب الاسراع في ضبط وقائع التلبس وتحقيقها ، هي
ادراك الجاني في محل الواقعة ، ومعاينة آثار الجريمة قبل تغييرها ، لتتوفر
وجه الاثبات .

السلطة في أحوال التلبس

- (١) القبض على المتهم الذى يشاهد متلبسا بالجناية (راجع م ١٥)
وان لم يكن حاضرا في محل وقوع الحادثة يصدر مأمور الضبطية القضائية
أمراً بضبط المتهم واحضاره ، وينذكر ذلك في المحضر (راجع م ١٦)
- (٢) دخول منزل المتهم وتفتيشه اذا كان له منزل معلوم ، وضبط
كل ما يوجد فيه من أوراق تنفيذ التحقيق أو أسلحة أو آلات أو غيرها خصوصا
ما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف
الحقيقة ، وتحرير محضر بما يحصل من هذه الاجراءات (راجع م ١٨ و ١٩)

(٣) منع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، ويسوغ أيضاً استحضار كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة في الحال (راجع م ١٢)

وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبطية القضائية بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد من دعام عن الحضور ، يذكر ذلك في المحضر كي يقدم المخالف للمحكمة لمقابته ، ويكون حكمها بناء على المحضر السالف ذكره الذي يجب اعتباره حجة لديها (راجع م ١٣ و ١٤)

التحقيق بمعرفة مأموري الضبطية

القضائية

توجد بمض أحوال يكون فيها لرجال الضبطية القضائية سلطة النيابة في التحقيق ويكون لهم صفة المحققين بالمعنى القانوني وهذه الأحوال هي :-

- (١) حالة التلّس بالجريمة (راجع م ٢٧ و ٢٨)
- (٢) حالة الانتداب من النيابة العمومية لأجراء التحقيق في قضية معينة (راجع م ٢٦ و ٢٩)
- (٣) حالة الانتداب من وزير الحقانية للقيام بأعمال النيابة العمومية أمام المحاكم المركزية (راجع م ٥ من قانون محاكم المراكز)
- (٤) حالة الانتداب من النائب العمومي لأداء وظيفة النيابة أمام محاكم المحالفات (راجع م ١٢٨)

احوال دخول أو تفتيش

منازل الاهالى (١)

للساكن (٢) حزمة لايجوز انتهاكها من غير مسوغ قانونى وتقضى بذلك الآداب العامة محافظة على الحرية الشخصية ، لذلك رأينا اثبات الاوجه الضرورية التى أساغ القانون فيها لرجال الضبطية القضائية دخول أو تفتيش منازل الاهالى : —

- (١) عند الامتناع أو طلب المساعدة من داخل المسكن ، (٣)
- (٢) فى حالة الحريق أو الفرق ،
- (٣) بأمر من السلطة القضائية ،

(٤) فى حالة تلبس الجانى بالجناية ودخوله مسكنه أو مسكن أحد الاهالى ،

(٥) عند اجراء تفتيش مسكن المتشرد أو المشتبه فيه المنذر أو الموضوع تحت مراقبة البوليس ،
وفى غير ما تقدم لايجوز دخول أو تفتيش منزل المتهم الا برضائه مع اثبات ذلك بالمحضر .

الضبطية الادارية

وظيفتها — الضبطية الادارية هى السلطة التى من وظائفها حفظ الأمن العام ، والعمل على منع وقوع الجرائم بجميع الوسائل الموصلة الى ذلك ،

- (١) راجع المادتين ٥ و ٢٣ ت.ج. والفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من قانون المتشردين والمشبهين والمراقبين .
- (٢) يقصد بالساكن كل بيت مسكون لم يكن مفتوحا للامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية .
- (٣) ووتشد يسوغ لكل فرد من الاهالى النحول للامتناع أو لتقديم المساعدة اللازمة

كحسم النزاع بين الاهالى ، والاهتمام بأمر المصالحات بالتوفيق بين
المتخاصمين ، ومراقبة الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس ،
والاكتثار من السوريات المختلفة فى الجهات التى تقع فيها الحوادث الجنائية ،
وغير ذلك .

مأمورو الضبطية الادارية — هم نفس أشخاص رجال الضبطية
القضائية ، ومن يعاونونهم من موظفى الادارة ، ورجال الضبط والربط .
كما كرا البوليس والخبراء .

الباب الرابع

التحقيق والمباحث الجنائية

الفصل الاول — « القسم العملى »

التحقيق الجنائى والغرض منه — أساليب الجناة .

التحقيق الجنائى والغرض منه

التحقيق الجنائى يبحث فى الاجراءات الموصلة الى جمع الادلة التى
تبين حقيقة الجريمة وظروفها وكيفية ارتكابها ومعرفة الجانين ومسؤلية كل
منهم ؛ والعمل على هدم تمكين الجانى من الفرار أو خروجه من المحاكمة
بدون أن توقع عليه العقوبة التى يستحقها بالنسبة لعدم ثبوت الادلة عليه ؛
فلذا قسمر على المحققين ومن بينهم العند الوقوع فى هذا الخطأ كان ذلك
مشجعا للمجرم ولغيره على الاسترسال فى الاجرام والاستخفاف بالقائمين
بأعمال الامن العام ،

وأنة وان كان يصعب وضع طرق خاصة لتحقيق الجرائم لان لكل

جريمة ظروف مخصوصة ألا أنه يمكن وضع طرق عامة للاسترشاد بها نشير
الى بعضها فيما يأتى : —

أساليب الجناة

لما كان المدممحاتطين بظروف كثيرة من ارتكاب الجرائم والمجرمين
وجب عليهم أن يعرفوا أساليب الجناة إياهمواشرهم ، ومعلوم أن الجاني لا يقدم
على عمل قبل التدبر في عاقبته فهو قبل البدء في تنفيذ ارتكاب الجريمة يرسم
لنفسه خط السير الذى يسير له الوصول الى غايته واتخاذ الاحتياطات التى
تضمن نجاحه ، فربما اتفق مع خادم منزل على ترك الابواب مفتوحة ، وربما
ذهب به الى أبعد من ذلك فيرشده الى مخبآت المنزل مما تسع به كثيرا ،
وربما اتفق مع أحد الجيران على التسلق من داره ، وفي الغالب يذهب
المجرم نهائياً ويرود ويدرس سور المنزل وموقعه وكيفية الوصول اليه ، وربما
يبحث عن محل درك الخفير ليرسل له أحد شركائه ليشتله عنه وقت ارتكاب
الحادث ، وقد بلغ التفنن من بعض المجرمين في اجرامهم أن ينشروا روايح
زكية تخدر الحنفى عليهم وتنومهم فينشلون مامهم بسهولة ، وقد يجلس بعض
المجرمين بجوار بسطاء العقول خصوصاً أهل القرى عندما يحضرون الى
المدن والبنادر لقضاء حاجاتهم فيسترسلون معهم في الحديث ويقصون عليهم
من القصص والامثال ما يجملهم بأنسون بهم ، فاذا شعروا بذلك قدموا لهم شيئاً
من المأكولات أو غيرها بها منوم كالسائورة في المعجوة أو المواد المخدرة
في سيجارة أو حلوى أو خلافة فلا يلبث هؤلاء البسطاء أن تنيب عقولهم
فلا يفقهوا من نومهم حتى يروا أنهم سلبوا منافعهم أو تفودم أو حليهم ،
وقد بلغت حيلة هؤلاء المجرمين أن يخفوا آثارهم من محل ارتكاب
الجريمة ، فربما لبس الرجل حذاء امرأة لتضليل المحققين بأيهامه ان السارق

أنى لا ذكرا ، وربما لبس قفازا « جوانقى » يديه حتى لا تظهر آثار أصابعه فى محل الجريمة ، وقد يغيرون ملامح وجوههم بالتلم أو بالطلاء أو بلبس وجوه أو ذقون مستمارة حتى لا يعرفوا ، وقد يذهب بهم التضييل والتفتن الى أبعد من ذلك فيلقون جثة القتل على شريط السكة الحديدية ليهر عليها القطار ويهشمها لاختفاء معالم الجريمة ، ولكي يستلوا فى الأذهان أن سبب الموت ليس جنائيا بل بسبب مرور القطار على الجثة ، ولكن اذا استعمل العمدة فطنته بدقة عند معاينة الجثة أمكنه معرفة ما يرشده الى الحقيقة ، فيقتنى مثلا آثار دماء القتل أو أرجل الحاملين لها ،

وقد يصل بهم التضييل الى ارتكاب جريمة خنق شخص أو تسميمه والقاء لجثته فى الماء أو حرقها ، وبانتشالها من الماء أو الطريق لا يرى أثر ظاهر للجريمة ، فيظن العمدة لأول وهلة أن الموت وقع بسبب الفرق أو الحرق ، فيثبني من التحقيق والفحص الطبي ان الموت جنائى بسبب الخنق أو السم مثلا ، وان الجناة قدفوا بالجثة فى الماء أو حرقوها لاختفاء معالم الجريمة ،

ومن أساليبهم أنهم يدربون القردة على تسلق الشيطان وفتح الخزائن والصناديق بمناييح مصطنعة مربوطة على الفتح بها ، وذلك لان القردة يسهل عليها التسلق ودخول المنازل بخفة من المناييد الضيقة وهكذا مما لا يسهل على الانسان عمل مثله ، فيصل الجناة بذلك الى غاياتهم فى هدم وسكون بدون أن يباشروا السرقة مخاطر بن بأعضهم ،

ولاجل ذلك يجب على العمدة أن يبرهن على أنه أبعد نظرا من المجرمين ، وانه أذكى من أن يضلوه ، وأن حيلهم لا تخفى عليه ، فاذا علم المجرمون أن أرباب التحقيق ومنهم العمدة أحق منهم وأنهم لا بد واصلون الى انتصاح أمرهم وكشف حقيقته يسمون الى اكتساب معاشهم من طرق الحلال وبذلك يستريح القاضى ويصبح كل من أخيه راضى .

الفصل الثاني

« تابع القسم العملي »

البلاغات وواجب العمدية بشأنها - ما يجب ذكره في البلاغ - تنبيه -
بلاغ غير مستوف مرسل من عمدة الى مركز بوليس عن حادثة سطو -
الملحوظات على البلاغ الغير مستوف - نموذج لصيغة بلاغ مستوف - ملحق
للبللاغ المستوف عن حادثة السطو - ملحق ثان للبللاغ المذكور عن الحادثة
نفسها - نموذج للاجراءات في الحوادث الجنائية بوجه عام .

البلاغات وواجب العمدية بشأنها

على العمدة أن يقبل جميع التبليغات التي ترد اليه بشأن الجرائم (الجنايات
والجنح والمخالفات) ويبلغها فوراً الى البوليس ، فإذا كانت البلدة تابعة
لنقطة بوليس وجب عليه أن يبلغها دائماً ما يصل اليه من الشكاوى والتبليغات
أما إذا كانت تابعة لمركز فيبلغها اليه مباشرة ، ويجب أن يكون التبليغ
في الحال تليفونيا « ان كان في البلد تليفون وان لم يوجد فمن أقرب بلدة
بها تليفون » وذلك في المسائل المستعجلة مثل وقوع الجنايات والشروع
فيها والجنح المهمة ، أما في المسائل البسيطة فيخبر العمدة عنها بلاغاً كتابياً
يشتمل على جميع النقط المهمة في الموضوع ويرسله مع الأشخاص الذين لم
علاقة بالبلاغ مع الخطر الكافي ،

ويجب عدم حصول تاخير في التبليغ والتحقق شخصياً من وصول
هذه الاخطارات للنقطة أو المركز بالكيفية المتقدمة ، وإليه أن يحدد صورة
البلاغ وتاريخ وماعة إرساله بدقته حوادث البلد ، ويلاحظ أن سرعة

التبليغ لها فوائد جمة وتنتج عظمة ولا سيما في الحوادث المهمة حيث يفسر المحققين سرعة الانتقال والوصول الى محل الواقعة لاتخاذ الاجراءات اللازمة قبل اخفاء معالم الجريمة ، وعدم تمسكين المجرمين أو شهودهم من تغيير الحقائق ،

وليعلم العمدة انه يصبح تحت مسئولية عقلية لو فرط في هذا الواجب لان تفريطه قد يؤدي الى افلات المجرمين وضبايح ما كان يمكن الوصول اليه لو كان اسرع في التبليغ.

ما يجب ذكره في البلاغ

يجب على العمدة أن يوضح في البلاغ تاريخ وساعة ومحل ارتكاب الجريمة واسم المبلغ والمحقق عليه والتهمين وشركائهم مثبتا كل ما ذكره في المبلغ ، وبيان ان كان قد ضبط المتهمين جميعهم أو ضبط بعضهم والاجراءات التي اتخذها لضبط الممارين منهم ، مع بيان الجهات التي قصدها وأوصافهم وملبوساتهم أن أمكن وكل ما يراه سهلا لضبطهم وبيان المسروقات أو الاصلحة أو الآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وأسماء الشهود ، وعليه أن يشير في بلاغه الى نتيجة التفتيش أن كان قد أجراه والى اعتراف المتهمين من عدمه والى الآثار الدالة عليهم أن وجدت ، وإذا كانت الحادثة سطوا على بلدته مثلا أو على قرية أو نجح تابع لها وكان السطو لا يزال مستمرا يبين ذلك في البلاغ وكذلك الحال في المشاجرات الكبيرة ، ويوضح الاجراءات التي اتخذها لاقاف هذا السطو أو المشاجرة وضبط مرتكبيها ، لكي يصدر مأمور المركز أو ضابط النقطة ما يراه واجبا في مثل هذه الظروف ، وليعلم أن استيفاء البلاغات بهذه الصفة من أهم الاسباب التي ترشد

الرؤساء والمحققين الى اتخاذ التدابير الموصلة لضبط المتهمين والمسروقات
وغيرها مما له أهمية في الحادثة ،

وسنبين فيما يلي صورة بلاغ غير مستوف عن حادثة سطو مرسل الى
مركز بوليس من أحد العمدة ، والملاحظات التي كان يجب ان يراعيها
ليكون بلاغه تاما ، ونمذج لبلاغ مستوف عن الحادثة نفسها ، وللمحققين
للبلاغ المستوفى موضح فيها نتيجة المباحث التي أجراها العمدة لفائدة
التحقيق توصلا الى حقائق الحادثة .

تفصيل

اعتاد كثير من العمدة على الاخطار عن الحوادث بطريقة مبهمه لو
وصلت الى اى رئيس لما عرف مضمونها ولا نوع الحادثة ولا الاجراءات
التي اتخذها العمدة وبسبب ذلك لا يمكن مأمور المركز او رئيس نقطة
البوليس من اصدار التعليمات الواجب اتباعها في مثل هذه الحوادث وقد
يكون النقص الخلل في بلاغ العمدة سببا في ضياع معالم الجريمة وادلتها وهروب
المتهمين واخفاء المسروقات ولذلك نذكر صورة بلاغ غير مستوف وصورة
بلاغ مستوف ليعلم الفرق بينهما.

بلاغ غير مستوف عن حادثة سطو

حضرة مأمور مركز « كذا »

اليوم قال لى الخبير « فلان » بأن فيه ضرب عيارات نارية بالقرب
من دركه قرب البلد فأرسلت معه عامل التيلفون « فلان » ليستطلع الخبر
فعاد بعد نصف ساعة وبلغنى بأنه سمع عيارات نارية أعقبها استغاثات
وقائم لاجراء اللازم.

التاريخ لأمضاء

الملحوظات على هذا البلاغ

- (١) لم يذكر ساعة حصول الحادثة،
- (٢) ليس له حق في إرسال عامل التليفون لاستطلاع حقيقة ما لانه فضلا عن أنه منوط بخدمة التليفون فإنه لا يحمل سلاحا ولا يدري أى الاجراءات يعمل اذا صادف حادثا من الحوادث بل كان الواجب عليه ان ينتقل بنفسه فوراً وفي حالة وجود أعتذار تمنعه من القيام بنفسه يرسل الى محل الحادثة أحد مشايخ البلد ومعه شيخ الخفراء والممدد الكافي من الخفراء ، وذلك لانه هو والمذكورين منوطون بهذا العمل ويعرفون ما ينبغي ان يفعلوا في مثل هذه الاحوال ،
- (٣) كان يجب على العمدة ان يوضح في بلاغه للمركز نوع الحادثة وما اتخذته من الاجراءات لايقاف السطو وضبط اللصوص ، حتى يكون المركز علي علم بتفاصيل الحادثة لتقدير ظروفها وامكان صدور التعليمات المناسبة ،
- (٤) فإنه أن يخطر المركز يملحق بالبلاغ « بعد انتقاله لمحل الحادثة » يوضح فيه نوعها وما ظهر له من ظروفها ، وفي أى جهة حصلت بالضبط ، مع ذكر المتجنى عليهم فيها والمتهمين ، والاصابات التي توجد فيهم ومبلغ خطورتها ، وما يراه من الطرق الموصلة لضبطهم ، ويبين أن كان ضبطهم أم لا ، وان كان في حاجة لمساعدة المركز أو البلاد المجاورة من عدمه ، وما يماثل ذلك من الاجراءات الواجب على العمدة التبليغ عنها حسب ما تقتضيه ظروف الحادثة.

مخرج عن صيغته بلاغ مستوف

حاضرة مأورد مركز « كذا »

ليلة تاريخه الساعة « كذا » افرنكي مساء أثناء وجودنا بمنزلنا حضر
لنا الخفير « فلان » من قوة خفراء الذاحية بلدنا والواقع دركه بالجهة الغربية
القريبة من نيج « كذا » وابلنا انه سمع طلقات نارية بالنجم المذكور
وأصوات استغاثة ، ففى الحال كلفنا شيخ البلد « فلان » وشيخ الخفراء
« فلان » بالقيام الى جهته ومعه عدد « كذا » من الخفراء لاكتشاف
حقيقة الحادثة وابلنا عنها بوجه السرعة ، وفى الوقت نفسه أرسلنا أحد
مشايخ البلد « فلانا » ومعه عدد « كذا » خفراء آخرين لمحاصرة الطرق
القريبة من محل الحادثة التى يصح أن يسلكها الفارون فى هروبهم ليضبطوهم
مع ما قد يوجد معهم من الاسلحة والمسرقات ونحوها ، فتوجهوا وعاد
الى الخفير « فلان » بعد ربع ساعة وأفهمنى أنه وقع سطو على نيج « كذا »
وأن السطو لا يزال مستمرا وباقى القوة بقى بمحل السطو لتجدة أهالى النجم
والعمل على ضبط القصوص ، وأنا قائم لمحل الحادثة ومعى عدد « كذا »
من الخفراء بعد أن أثبت عنى « فلانا » أحد مشايخ البلد وزكت معه
القوة الباقية من الخفراء بالمعافاة على الأمن فيها ، وكلفته بإجراء التتبع
على المراقبين والمشبهين ومباشرة تبليغ نتيجة ذلك الى المركز ، والمرجو
أبلاغ البلاد المجاورة للحادثة لاتخاذ مايلزم من الاحتياطات التى قد توصل
الى ضبط المتهمين والاشياء التى توجد معهم اذا تمكن أجدهم من الحرب من
محل الحادثة الامضاء

الجهة الساعة التاريخ

وعلى العمدة بعد ارساله مثل هذا البلاغ أن يخطر المركز بما جد من
المعلومات بعد انتقاله لمحل الحادثة بالكيفية الآتية : —

ملحق للبلاغ

حضرة مأمور مركز « كذا »

الحاقا لبلاغنا السابق عن حادثة السطو نخطر حضرتمكم بأننا وصلنا
لمحل الحادثة الساعة « كذا » وتقابلنا مع شيخ الخفراء وعلمت منه أنه تبادل
الطلقات النارية مع اللصوص ولم يصب أحد من رجال الحفظ وتمكن من
إيقاف السطو ، وقد ضبط « فلانا » ومعه بندقية بخروطوش نمر ١٢ مطلقة
الروحين حديثا وكيس قماش أبيض به خمسة ظروف نمر ١٢ ، و « فلانا »
ومعه فردة بروحين بكبسول معمورة المين اليمنى ، واليسرى مطلقة حديثا ،
و « فلان » ومعه سكين بمحدين وكان يسحب بقرنين مسروقتين من منزل
« فلان » من النجع ، فتحفظنا عليهم ، ووجدنا « فلانا » من اللصوص
على سطح منزل « فلان » مصابا ببيار نارى بنخذه الايسر ومعه بندقية
بروح واحد بكبسول مطلقة حديثا ، ولم يصب أحد من الاهالى ، وحضر
ثنا الخفيران « فلان » و « فلان » من القوة التى برئاسة شيخ البلد
« فلان » الممين لخفارة الطرق والمنافذ ومعه « فلان » من اللصوص
ضبط فى الطريق الموصل للبلد حاملا صرة بها ملابس نسائية وسواران
وحلق ذهب وظهر أنها مسروقة من منزل « فلان » من النجع حيث حضر
وبلغ بذلك ، وأخذنا فى التحرى للوقوف على تفاصيل الحادثة واسماف
المصابين الامضاء

الجهة : الساعة : التاريخ

ثم يواصل البحث فإذا ظهرت له معلومات أخرى اخطر عنها بالكيفية
الآتية : -

ملحق لحادثة سطو

جواب مرمى الحضرة مأمور مركز « كذا »

أشرف باحاطة حضر تكريم بأنه بلغنى أن المشتبه فيه « فلان » من الناحية
بلدنا المتغييب قبل حادثة السطو التي حصلت في نيج « كذا » بثلاثة أيام
كان ضمن المتهمين وأصيب في عقبه وهرب إلى جهة « كذا » عند صديقه
« فلان » العربي من قبيلة « كذا » ، وقد قشت منزل المشبوه المذكور
فوجدت به خطابا مرسلا إليه من « فلان » أحد المتهمين السابق ضبطهم
ليلة الحادثة يطلب فيه مقابلته بجهة « كذا » في المفارة المروفة بالجبل في
الليلة المتفق عليها بعد الغروب مباشرة ؛ وقد تحررت فطلعت بأن صديقه
العربي المذكور يقيم بالجهة الشرقية للقبيلة من البلدة المذكورة ، وهو قصير
القامة قوى البنية ذو شوارب طويلة واعاد التدخين كثيرا وشفته العليا
مشقوقة ،

وأما المشتبه فيه المذكور فصورته اخذت عندما كانت تؤخذ الصور
الفوتوغرافية للاشتباه الخطرين ، على الامن العام بدائرة المركز ، وصبق انذاره
من المركز بتاريخ « كذا » نمرة « كذا »

ومرسل مع هذا الخطاب المنوه عنه المضبوط بمنزل المشبوه المذكور ،
وتفضلوا بقبول احترامى . الامضاء

الجهة : السامة التاريخ

نموذج للاجراءات في الجرائم الجنائية

يجب على المدة أن يجمع الادلة ، ولما كانت الحوادث متنوعة الظروف

والاحوال اختلفت الطرق في جمع الادلة فيها ، فاذا كانت الحادثة منلاسطوا
على نجم تابع للناحية وكان لا يزال السطو مستمرا ، فأول ما يجب على العمدة
هو تبليغ جهة البوليس التابع لها تليفونيا في الحال ، وايضاح الاجراءات
التي اتخذها لايقاف هذا السطو وضبط مرتكبيه ، كي يصدر مأمور المركز
الاوامر بما يراه واجبا ، وذلك بأن يجمع القوة الكافية من خفراء البلدة
ويحاصر بها اللصوص بسد المنافذ والطرق المؤدية الى هذا النجم ، ويتخذ
للطرق اللازمة للمحافظة على ارواح رجاله ، وعدم تمكن أحد اللصوص
من الهروب بنفسه أو بالمسروقات ، ولا يفوته أن يعمل الاحتياطات اللازمة
ويتخذ كل الوسائل لضبط من يكون قد تمكن من الفرار من المتهمين سواء
كان ذلك في طريقه للهروب أو في الجهة التي يكون قد لجأ اليها ، وببذل
كل حمة وأقدام حتي يتمكن من ضبط عصاية السطو وما معهم من الاسلحة
والآلات والمسروقات وغيرها ، وبعدئذ يجري ما يلزم من المحافظة على
آثار الحادثة ، وذلك بمنع الناس من الدخول للمحل الذي حصل فيه السطو
وعدم السماح لاحد ما بالخروج لحين حضور رجال التحقيق ، ثم يجري
ما يلزم لاسعاف المصابين « أن كان » وسؤال كل منهم عن اسم من أصابه
وبلى شيء أصيب ، مع مراعاة البدء في استجواب من كانت حالته خطيرة
منهم بحضور شاهدين ، والوقوف على باقي المجنى عليهم والشهود؛
وأذا لم تبلغ الحادثة اليه الا بعد حصول السطو ، يسرع بأرسال قوة
من الخفراء للاكتفاء أثر اللصوص مزودين بالسلاح والجبهة اللازمة لتبليغ
الحادثة في الحال لجهة البوليس تليفونيا ، ويجري اللازم في الوقت نفسه لعمل
الاسعافات « أن لزم » والمحافظة على الآثار بالطريقة السابقة ، وجمع الادلة
المحسوبة (كآثار المتهمين وما يتركوه في محل الحادثة) والمحمولة بالبينة
(كاستجواب الشهود واستجواب المتهمين) ثم يجري للتنميم على الاشخاص

يشتهر فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس لمعرفة الغائبين والحاضرين منهم ، وعمل اللازم في ضبط المسموقات وأرسال من يلزم للبحث عنها في النيطان أن كانت من المواشي ، ويخطر المركز أو النقطة بأنواع المسموقات وأوصافها وأصحاب كل منها وأسماء المتهمين وسبب ارتكابهم الحادثة والآلات التي ضبطت معهم ، ويقدم كل البيانات المذكورة والمضبوطات لمن يحضر من رجال التحقيق بمحل الحادثة.

الفصل الثالث

تابع التحقيق الجنائي العملي

أجراءات العمدية بعد جمع الأدلة في الحوادث الجنائية - كيفية السير في التحقيق - وجوب المبادرة بسؤال المصاب بأصابة خطيرة - كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة - نموذج الاستجواب في تحقيق الحوادث - تعليمات تساعد على اكتشاف حقائق الجرائم.

أجراءات العمدية بعد جمع الأدلة في الحوادث الجنائية

بعد انتقال العمدية لمحل الحوادث الجنائية وجمع الأدلة عنها عليه أن يحرر محضرا يثبت فيه كل ما أجراه وعند وصول المحقق يسلمه المحضر ليشولى التحقيق بمعرفته ، ويلزم أن يقدم العمدية في إجراءاته الأهم على المهم حسب ظروف الحادثة فمثلا إذا كان هناك مجنى عليه أو متهم على وشك الوفاة فإنه يبدأ باثبات أقواله ، وإذا كانت الحادثة اتلافيا يبدأ بالمعاينة إذا علم بها أو باغت له نهارا وإن كان ذلك ليلا انتقل إلى محل الحادثة ويبحث

عن الفاعل وجمع الأدلة وتحفظ على الآثار وأجل المعاينة الى الصباح مبكرا
وان كانت الحادثة تلبس بسرقة وشوهد السارق. داخلا في منزله أو في محل
آخر يبدأ بتفتيش الجأ اليه بعد عمل اللازم لضبطه وتفتيشه نفسه ، وان
كانت الحادثة ضريبا ابتداء باسعاف المصابين ثم يأخذ أقوال المجنى عليهم
فشهودهم ثم أقوال المتهمين فشهودهم وهكذا ،
والفرض من التحقيق الابتدائي هو جمع الأدلة التي تجعلها النيابة
العمومية أساسا لتحقيقها .

كيفية السير في التحقيق

القاعدة العامة هي البدء في اخذ أقوال المبلغ أو المجنى عليه ثم شهود
الاثبات ثم سؤال المتهم ثم سماع أقوال شهود النفي ، وقد تنبهر هذا القامدة
بحسب الظروف التي يراها المحقق فيقدم الالم على المتهم كما ذكر آنفا .

وجوب المبادرة بسؤال المصاب باصابة خطرة

يجب المبادرة بسؤال المصاب باصابة خطرة ، واثبات كل ما يمكن
الحصول عليه من أقواله ، فيسأل عن اسمه وبلده ومركزه ، واسم المعتدى
عليه وشركائه « ان كان له شركاء » ، ونوع السلاح الذي استعمل في
في الاعتداء عليه ، والضحايا أو الاسباب التي حملتهم على ارتكاب الجريمة ،
والجهة التي اتجهوا نحوها ، واسماء الشهود الذين كانوا حاضرين وقتئذ ،
ثم يصف العمدة جرح المجني عليه واصابته بوضوح والملابس التي عليه
وغير ذلك مما يعود بالفائدة على نتيجة التحقيق ، كعمل المعاينة عن محل
الحادثة ورسم كروكي عنها (١) وان أمكن يكون سؤاله بوجود أشخاص

(١) واجب مبحث المعاينة والرسم السكروكي بالفصل الرابع من هذا الباب

يصادقون على صحة أقواله ويوقعون معه على هذا المحضر ، ويشترط في التعويل على ما فيه ان يكون المصاب حافظاً لقواه العقلية .

كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة

عند ما يراد تحرير محضر ضبط الواقعة يلزم اثبات النقط الآتية :-

(١) تاريخ وساعة افتتاح المحضر واسم المحقق ولقبه ووظيفته ومحل التحقيق ،

(٢) تاريخ وساعة وصول بلاغ الحادثة وكيفية وصول التبليغ (شفوياً أو كتابياً) واسم المبلغ ومضنون البلاغ بوضوح ،

(٣) اثبات المضبوطات وأوصافها بالمبالاة التي ضبطت عليها وكيفية ضبطها وذکر من ضبطها ومن ضبطت بطرفه ،

(٤) وصف ما بالمصابين من الإصابات بكل دقة وبيان ما تبعه بشأنهم ،

(٥) أقوال المجنى عليه فيبدأ بتدوين اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومولده ومحل اقامته وتبعية وتثبت ما سرده من تفاصيل الحادثة بناية ووضوح وإيجاز وتاريخ وساعة حصولها وأسماء فاعليها والشهود (ان وجدوا) والبواعث التي يظن انها حملت المتهم على ارتكاب الجريمة ضده مع بيان وصف الاسلحة أو الآلات التي استعملت وكيفية ذلك وأقوال شهود الرؤية (ان وجدوا) ،

(٦) أقوال شهود الاثبات بحضور المتهم (١) مبتدئاً بكتابة الاسم واللقب الخ ولا يوجه الى أحد منهم أسئلة عند أخذ أقواله بل يطلب

(١) يجوز سماع شهادة الشهود بدون وجود المتهم متى رأى المحقق فائدة في كشف حقيقة ارتكاب الجريمة.

منه سردها من تلقاء نفسه ، ويثبت في المحضر نفس ألفاظه بدون تغيير
ثم يناقشه في أقواله عقب انتهائه من سردها ، ويسأله عما اذا كان له قرابة
أو علاقة أو عدا مع المجنى عليه أو المتهم ام لا ، ويسأله أيضاً عن الامور التي
استشهد المجنى عليه بها فيها ،

(٧) سؤال المتهم عن اسمه... الخوعن التهمة المستندة اليه ، وعن الادلة
التي تؤيد صحة دفاعه من عدمه (١) واثبات الضمان التي ينهون بين المجنى
عليه أو الشهود ومناقشته في نقاط الاتهام التي وجهها اليه المجنى عليه والشهود،
ومواجهته بهم واثبات هذه المواجهة وتبجيها بالمحضر ،

(٨) سؤال كل شخص يكون عنده معلومات في الحادثة من شهود
نفي وغيرهم بالكيفية السابق ايضاحها بالبند السادس ،

(٩) يتلو على كل شاهد أقواله بعد الانتهاء من تدوينها ومتى أصر
عليها يكتب في نهايتها عبارة « تمت أقواله وتليت عليه واصر عليها .
وامضى » ويوقع منه في آخر أقواله بامضائه أو ختمه أو بصمة ايها المسمى .
باعتناء وذلك في حالة عدم معرفته القراءة والكتابة وعدم وجود ختم
معه ، واذا امتنع أحد المستجوبين في المحضر عن التوقيع عليه بدون به
ملحوظة في ذيل أقواله بما يفيد هذا الامتناع ثم بمضيها المحقق ،

(١٠) عند الانتهاء من تحقيق الحادثة أو استجواب الحاضرين من الشهود
وغيرهم ، أو عند وجود أى داع لانتهاء التحقيق ، يقفل المحضر مع اثبات
الساعة والتاريخ والاسباب التي اقتضت ذلك ،

(١١) يراعى عدم التحشير بين السطور أو حصول شطب أو كشط ،

(١) وان اصراف بالجرعة يناقش حتى يقيم الدليل القاطم على صحة هذا الاعتراف
لأنه قد يعترف المتهم بأنه ارتكب الجريمة لتضليل المحقق لغاية يستفيد من وراءها في
أوجه دفاعه .

وإذا كتب بالمحضر ألقاباً صححها نفس الشخص المستجوب كتحريف
في الاسماء أو في التعبير اللفظي فإنه يحصره بين قوسين ويكتب بعده صح
ثم يكتب اللفظ المصحح له ،

(١٢) إذا تصادف حصول جريمة ولم يوجد مع أمور الضبطية القضائية
(١) أورليك نمرة ٤ محاضر ، فعليه ان يحرر محضره على ورق ابيض
ويثبت في مقدمته عدم وجود الاورليك المذكور وفي هذه الحالة يترك
هامشاً ابيض مقدار بوصة من البين ويترك أيضاً ظهر كل صحيفة مكتوبة
على يياض بدون كتابة عليه وينثر أوراق المحضر بنمرة سلسلة متداً
من نمرة (١) الى النهاية .

نموذج للاستجواب في تحقيق الحوادث (٢)

بعد اثبات تاريخ وساعة افتتاح المحضر واسم ووظيفة محرره وصيغة
بلاغ الحادثة يشرع في التحقيق كالآتي : —
(١) سألنا المجنى عليه فأجاب بالآتي : —
اسمى فلان سنى « كذا » صناعتى « كذا » مولود بجهة « كذا »
مقيم بناحية « كذا » رعية « كذا » أقول : —
(هنا تثبت أقواله و يناقش توصلها للحقيقة)
(٢) سألنا الشاهد الاول فأجاب بالآتي : —
(هنا يثبت اسمه ولقبه الخ كما تقدم فى أخذ أقوال المجنى
عليه)

(١) راجع مبحث الضبطية القضائية بالباب الثالث صحيفة ١١٦

(٢) قد اثبتنا هذا النموذج للفسج على منواله • ولا يشترط الترتيب المبين فيه بل
بماضى تقديم الالم على المهم تبعا لظروف الحادثة كما سبق ذلك فى أول هذا الفصل .

(وتؤخذ أقوال باقي شهود الاثبات على هذا النمط)

(٣) سألنا المتهم الاول فأجاب بالآتى : -

هنا يثبت اسمه الخ وأقواله ويناقش فيها يقرره من دفاعه وتوجه
اليه التهمة والأدلة التى جاءت على لسان المجنى عليه والشهود ثم يسأل عما
إذا كان له سوابق أم لا ويواجه بشهود الاثبات والمجنى عليه وتثبت النتيجة
بالمحضر)

(٤) سألنا شاهد النفى الاول فأجاب بالآتى : -

(يثبت اسمه وقبه الخ ويناقش فى أقواله وفيما قرره شهود
الاثبات وكذلك ما قرره المتهم ويواجه بهم متى دعت الحالة) وهكذا باقى
شهود النفى ،

(٥) هنا حضر الخفير « فلان » ومعه للتمم الثانى فسألناه أجاب بالآتى

(يستجوب الخفير كما استجوب شهود الاثبات المتقدمين)

ملحوظة قدم لنا الخفير فلان مبلغ « كذا » ورقى بنكنوت فى
« كذا » مثلا أو فردة بروحين بكبسول العين اليمنى منها مطلقة حديثا
والعين اليسرى غير معمرة مثلا وحفظت المضبوطات على ذمة التحقيق ،

(٦) سألنا المتهم الثانى الذى احضره الخفير المذكور فأجاب بالآتى

(يستجوب المتهم المذكور بالكيفية التى استجوب بها المتهم الاول

كما تقدم)

(٧) قفل المحضر على ذلك فى تاريخه الساعة « كذا »

الامضاء

تعليمات تساعد على اكتشاف حقائق

الجرائم (١)

التأني في التحقيق - يجب التدقيق والتأني مع مراعاة القدمة في التحقيق ومجاراة ظروف الحادثة بدون أن يركن المحقق الى عواطفه الشخصية. حاجة العمدة الى الخبرة في التحقيق - ينتقل العمدة الى الخبرة في التحقيق، وذلك بتوجيه التفاته الى ما يجريه المحققون بحضوره في الحوادث الجنائية ببلده، ومطالعة الكتب المؤلفة في هذا الموضوع، ويجب أن يكون ذا فراسة ونظر صادق، ويتوصل الى ذلك بتوجيه عنايته ليتعرف عادات الاشخاص وأخلاقهم وحالاتهم النفسية ولا سيما الجناة منهم حتى لا تنطلي عليه حيلهم ولا ينخدع بأباطيلهم وتلفيقاتهم^(٢) فيسهل عليه كشف أسرارهم واجلاء فواض الجرائم كما يجب عليه أن يتعرف ما بين العائلات بعضها والبعض من علائق المودة والعداء.

تحري صدق الشهادة من كذبها - على العمدة ان يتحرى صدق الشهادة من كذبها ويبحث عن البواعث الداعية الى الكذب او الخطأ فيها حتى يمكنه التوصل الى اظهار ما خفي منها وتقدير قيمتها، والتمييز بين ما يكون منها مطابقة لواقع او غير مطابق كأن تكون الشهادة ملقنة مثلاً ويبدى النصيح لكل شاهد عند ذكر شهادته بأن يقرر الحقيقة وارشاده الى النتيجة السيئة التي تترتب على شهادة الزور .

(١) راجع الواجبات في الوقائع الجنائية بالمصحفة ١١٧ بالباب الثالث ، ونموذجاً بالاجراءات في الحوادث الجنائية بوجه عام بالمصحفة ١٢٥ بالفصل الثاني من هذا الباب .
(٢) راجع مبحث أهمية العلم بمبادئ الجناة بالمصحفة ٣٢ بالفصل الثالث من الباب الاول وأساليب ارتكابهم للجرائم بالمصحفة ١٢٣ بالفصل الاول من هذا الباب .

معاملة الشهود بالحسنى - ينبغي معاملة الشهود باللين والرفق سواء كانوا شهود نفي أو اثبات، والوقوف على جميع وقائع الحادثة وتفصيلها بدون أى قص ، وعدم مفاجأتهم بما يؤثر في نفوسهم أو ما يدل على أن المحقق غير واثق بشهادتهم لأن ذلك ربما يحملهم على الكذب أو كتمان شهادتهم ، ويجب سماع أقوال الشاهد نفسه فلا يجوز أن يؤديها غيره نيابة عنه ، ويلاحظ أن الشاهد في شهادته يقرر ما رآه بنفسه ولا يتمكن في شهادته على ما يتخيله أو يسمعه من أقوال الناس .

منع اختلاط المتهمين والشهود بعضهم ببعض - لا يسمح للمتهمين أو الشهود بالاختلاط بعضهم ببعض أثناء التحقيق أو اختلاطهم بأحد أفراد الناس حتى لا يتمكنوا من الاتفاق على طرق مخصوصة للدفاع أو اداء الشهادة أو نقل كلام من المتهمين الى ذوى قربانهم أو غيرهم وتستمر هذه المراقبة عليهم حتى ينتهى التحقيق .

الالتفات بما يبدو من تأثرات الشهود الغير اعتيادية أثناء التحقيق - يجب توجيه الالتفات الى ما يبدو على الشاهد من الانفعالات والاحوال غير الاعتيادية ، كتأثره أو اضطرابه أو انهاشه أو الاشارة الى غيره بعينه مثلا ، وتدوين ذلك في المحضر مع بيان علاقة هذه الحالة غير الاعتيادية بظروف الشهادة ومواضع الانفعالات بناسباتها وأسبابها ، وتدوين تردد الشاهد وسكوته عن الجواب والوقوف منه على السبب الذى دعا الى ذلك ، لأن له فائدة كبرى في تقدير قيمة الشهادة .

معاملة المتهمين بالحسنى - ينبغي معاملة المتهمين بالحسنى وسماع دفاع كل منهم واثبات ما يقرره موصلا لمعرفة الحقيقة ، وتوجيه العناية الى حالته

النفسانية وحر كانه التي تظهر عليه ، لانها قد تم من حقيقة أمره كما تقدم في الشهود ، ويجب أن يكون ذلك مقروناً بالحزم فلا يفرط في الاين ولا في الشدة لتلا يفسر الاين بالضعف والشدة بالنحامل .

الفصل الرابع

في المعاينة

تابع التحقيق الجنائي المعلى

تعريف المعاينة — وجوب عملها — الفرض منها — مراعاة استفادة كل مطلع على محضرها — ارشادات من كيفية اجرائها — قائمة الرسم الكروكي في المعاينات .

المعاينة

المعاينة هي مشاهدة محل الحادثة وبمحه ووصف حالته لمرة نوع الحادثة وأسبابها ، وبمحت حالة المجرى عليه والتهمة وقت لتركيب الجريمة ان كانت الحادثة جنائية ، واثبات كل ذلك بمحضر المعاين .

وجوب عمل المعاينة

نص قانون تحقيق الجنايات بالمادة ١١ على انه يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ، وفي المادة ١٢ بأنه يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشبهة أو الاثمان الذي وقعت عليه الجناية .

ويستنتج من ذلك أن المعاينة ضرورية ومهمة للغاية ، لأنها ترشد المحققين ومن بينهم العمد لاكتشاف حقائق الحادثة ، وهي من أهم أركان التحقيق الجنائي .

الغرض من المعاينة

للمعاينة المقام الأول في التحقيق الجنائي ، فهي ترشد العمد والمحققين إلى حقيقة وجود الجريمة أو عدم وجودها ، وكيفية ارتكابها ، والاهتمام إلى الفاعلين ، وهي أهم الوسائل التي يستعان بها على معرفة المعلومات التي توصل إلى استخراج الجاهل من الحوادث للدلالة على الجريمة وفاعلها إذا كان غير معروف ، أو تطبيقها على حالة الشخص المشتبه فيه أو المتهم وتعرف قوتها في إثبات التهمة عليه أو نفيها .

مراعاة استفادة كل مطلع

على محضر المعاينة

تكون المعاينة عديمة الأهمية إذا لم يمكن الانتفاع بها لغير الماعين ، فيجب أن تكون دقيقة للدرجة أن من يطلع على محضرها من ذوي الشأن ترسم في مخيلته كما رآها الماعين .

ارشادات عن كيفية اجراء المعاينة

المبادرة بعمل المعاينة - يجب القيام بعمل المعاينة عقب العلم بوقوع الحادثة مباشرة بدون تأخير .

الاحتياطات لحفظ الأشياء والأثار - يجب اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حالة مكان الحادثة حتى لا يحصل أى تغيير فيه عن حالته التي كان عليها وقت حصول الحادثة ، وذلك بمنع دخول الناس إليه

أو خروج أحد من كانوا فيه منه أو اختلاطهم بغيرهم ، والتحقق مما إذا كان حصل أى تغيير فى المكان المذكور أم لا بالاستعانة بمن سبق المعاين الى محل الحادثة من رجال الحفظ وغيرهم ، ويجب عليه أن لا ينقل أى شئ من محله كلية حتى تنتهى المعاينة .

التفرغ لعمل المعاينة - يجب على المعاين أن يستجمع كل حواسه -

فما يجريه مع استعمال الروية والرزانة والهدوء ، فيجعل ذهنه خالياً من جميع المؤثرات التى تحيط به ، كتصور هول الجريمة وفظاعتها ، أو التأثير من عويل أهل المحنى عليه وصراخهم ، وغير ذلك مما يشتت أفكاره ويخل بنتيجة عمله .

التدرج فى المعاينة - عليه ان يتدرج فى المعاينة بحيث يعاين

الاشياء التى يجب معاينتها حسبما يقضيه ترتيبها الوضعى ، بأن يبحث الموقع العام لمحل الحادثة وبعده عن مركز ثابت لها كنزل العملة مثلا ، ثم يعاين مكانها من الخارج ، ثم من مداخلها ، فالطريق الذى يظن أن الجانى سلكه لتتوصل الى محل الحادثة ، ثم المكان من الداخل ، فجسم الجريمة ، فوصف حالة المجنى عليه والمتهم ان وجدا « مع ملاحظة ما بين هذه الخطوات من الارتباط الذى يتوصل به الى النتيجة المطلوبة من المعاينة ثم يثبت ذلك فى محضر المعاينة متوحيها هذا الترتيب (١)

وجوب التيقظ لاثبات كل ماله علاقة بالحادثة بوضوح - يجب

عليه ان يثبت كل ماله علاقة بالحادثة بوضوح فلا يهمل شيئا قد يظنه غير مهم ثم تنضح فيما بعد أهمية ذكره فكثيرا ما كانت هذه الاشياء الصغيرة هى مفتاح الحادثة فاذا أهملها المعاين بقيت الحادثة بين يديه صندوقا مغلقا ليس فى الوسع فتحه .

(١) انظر نموذج لمحضر معاينة سرقة خزانة بنقب حائط محل تجاري بالانفصل الخامس من هذا الباب.

وجوب عمل رسم كروكي لمحل الحادثة - يجب عمل رسم كروكي
لمحل الحادثة بالكيفية التي ستوضح فيها بعد .

اثبات الموقع العام لمحل الحادثة - يجب اثبات الموقع العام لمحل
الحادثة وبعده عن مركز ثابت كتمزل العمدة أو نهر أو ترعة مشهورة أو
وابور « فلان » مقدرا ذلك بتقاسات مضبوطة وبيان حدوده الاربعية .

وصف مكان الحادثة من الخارج - يجب وصف مكان الحادثة من
الخارج مع ذكر ما جاوره كجنيئة أو سور أو منزل أو دكان أو اسطبل .

بحث مداخل محل الحادثة - يجب بحث مداخل محل الحادثة بحثا
دقيقا ، وتدوين الحالة التي وجد عليها وقت ارتكاب الجريمة وما كان عليها
قبل حصولها ، والاسترشاد بمن يوجدون في المنزل أو خلافه من أصحابه
أو خدسهم أو غيرهم عن كل ما يازم الوقوف عليه .

بحث الطريق الذي سلكه الجاني - يجب الاجتهاد في الوقوف على
حقيقة الطريق الذي سلكه الجاني عند توجهه لارتكاب الجريمة وعند
خروجه أو فراره منه ، فإذا ظهر ان الجاني لم يدخل من أحد الابواب أو
الشبابيك أو غيرها من النوافذ يجب فحص جميع الأماكن الاخرى قد
يتضح انه دخل بواسطة نيب جائط أو سقف أو تسلق المنزل أو توصل اليه
بواسطة منزل الجار أو غير ذلك مما تظهره الآثار التي توجد من وجه
المباين عنايته في البحث عنها ، ويجب عليه ان يثبت في محضره ما يجده
بها بكل دقة ووضوح ، فمثلا يبين موضع النقب وكيفيته ومقدار طوله
وعرضه وارتفاعه من سطح الارض وما اذا كان منتظما أم لا ومادة الحائط
أو الجدار المنقوب ومسكها وما اذا كان قديما أو حديثا بعد أن يفحصه

جيداً وعليه أن يبين أن كان هذا النقب يمحى بدخول شخص عادي للجسم أدلاً وعمل التجارب عن ذلك، وأن كان الجاني تسلق حائطاً الى محل الحادثة يبين كيفية تسلقه، فإن كان مسلماً مثلاً يبين نوعه وعدد درجاته ومميزاته تفصيلاً وأن كان حبلاً يثبت وصفه ونوعه، وأن كان أشجاراً ملاصقة لمكان الحادثة يصفها ويبين بعدها عنه.

معاينة محل الحادثة من الداخل - يجب وصف مكان الحادثة من الداخل وبيان اجزائه وشتملاته، ومواضع كل منها، ومساحتها، وأصلها ببعضها، والكيفية التي وجدت عليها، والآثار المتركة بها كآثار الدم او بصمات الاصابع الملوثة به أو بأى مادة أخرى متحدة كانت او مختلفة (١) أو آثار أقدام مع بيان ان كانت متجهة لداخل المحل او خارجه او لهما معا، لو ما يتركه الجاني من الاشياء التي تم عليه، كمنديل او سيجارة او عصا او غير ذلك.

استعمال فطنة المعائن - في الماين ان لا يقصر بحسبه على المشاهدات الحسية فحسب، بل يوجه نظره الى ما يستنتج من تلك المشاهدات، ويستعمل فطنته فيما يؤدي الى كيفية الانتفاع بتلك النتائج حتى يصل بها الى ضالته المنشودة.

جسم الجريمة - بعد وصف مكان الحادثة من الخارج والداخل جيداً بالكيفية المتقدمة يتوجه المعائن الى الجزء الذي ارتكبت فيه الجريمة من محل الحادثة كركن الغرفة الذي وضعت فيه النار او وجدت فيه جثة القتل او سرقت منه القود او المصوغات او حصل فيه ضرب او تصادم او انتحار مثلاً ويدون الحالة التي رأى الماين عليها تفصيلاً مع التدقيق

(١) يحسن ان يكون مع المعائن منظار ليفحص به الاشياء التي ينتظر ترك آثار اصابع المعانين عليها كالمزق والنوايل والاوراق والوان وغيرها.

فيوصف ظروف الحادثة ونوعها .

معاينة الحرائق - ان كانت المعاينة لحريق وجب على المعائن ان

يبين الشيء المحروق والمادة التي احترق بها، والاماكن التي حترقت قليلة او كثيرة ، قريبة من بعضها أم بعيدة، ودرجة قابلية الاشياء التي حولها للالتهاب وما اذا كانت الابواب والشبابيك وباقي النوافذ مفتوحة أم مغلقة، لانها اذا كانت مغلقة تنطفئ النار بسرعة لعدم تجديد الهواء بها .

معاينة مكان السرقة - ان كانت الجريمة سرقة يجب اثبات حالة

الصندوق او الخزانة او الدولاب الذي حصلت منه السرقة وتحديد الموضع والحالة التي كان عليها قبل ارتكاب الجريمة، وهل كان مغلقاً بالقفل او بدونه او مفتوحاً، والكيفية التي فتح بها، ويذكر الموضع الذي كان به الصندوق ووصفه ووصف الآثار التي قد توجد به مع التحفظ عليها جيداً لانها قد تنم عن شخصية المجرم كآثار الاصابع وغيرها ، وبالجملة كل ما يتعلق بالجريمة كالطريقة التي اتبعها المجرم في دخول المكان المسروق، وعما اذا كان شعر به أحد او لم يشعر وهل كان يقيم في المكان او ان يراه أحد أم لا .

معاينة محل المضاربة - يجب اثبات مساحة المحل بالتدقيق، وتوصف

المعنى او الاسلحة والالات التي استعملت في المضاربة ان ضبطت، وما يوجد من الآثار كالنساء والمعنى المكسورة ومحوها ان كانت حديثة أم قديمة ، ويدون كل ما يرى او يوجد في محل الحادثة تفصيلاً بدون ترك او احوال شيء لانه قد يؤدي ذلك الى ضياع حقيقة الجريمة .

معاينة الجثة - ان كانت المعاينة لجثة قتيل وجب اثبات وضعها،

والحالة التي وجدت عليها ، والملابس والآثار التي بها من تمزيق او بقع

او قلوب او خروق، وتحديد مواضع كل منها وعددها وانجاهاتها ، ويستنى
ببحثها فيما تكون مصطنعة بقصد تضليل الممارين ، ويجب العناية بفحص
الاصابات التي بالجثة من جروح وكسر ونحو ذلك، والاسلحة والاكالات
والآثار التي قد توجد حولها وغير ذلك مما له علاقة بالحادثة ويسهل
اثبات حقائق الجريمة وتعرف شخصية القاتل اذا كانت مجهولة وسيرد
تفصيل ذلك فيما يلي، وان وجدت الجثة في صندوق او شوال وجب فحصه
حيثاً والنهض عليه ، وان اوضح قد شيء من الملابس وجب اثباته .

استنتاج أسرار الجريمة من المعاينة - يجب توجبه العناية

لتعرف أسرار وأسابا ارتكاب الجريمة ، قد يحقد بعض الاقارب على
ابنة ازيلت بكارتها فيقتلها تخلصاً من العار ، فلو وجدت جثة فتاة بالصفة
السابقة كان ذلك منبهاً للممارين بأن توجه شبهة الاتهام لمن بينهم أمرها ،
ويضم الى ذلك من الادلة ما يؤيد هذه الشبهة او ينفيها ، ولا يفوت الممارين
تفتيش الجيوب كلها اذ ربما يوجد بها ختم او قود او مصاغ او أوراق ثم
على شخصية القاتل ان كانت مجهولة، او تكشف من أمور الجريمة ما يوصل
الى معرفة الباعث على ارتكابها او فاعلها . فلو وجدت في جيب القاتل
قود لو أشياء ذات قيمة لكان في ذلك إشارة الى ان الباعث على ارتكاب
الجريمة ليس هو السرقة غالباً بل غيرها من البواعث كالانتقام مثلاً .

كيفية وصف الجثة - توصف الجثة بكل دقة وترتيب ، فيثبت

اولاً ان كانت وجدت في حالة تعفن رمي أم لا، وتوها ان كانت جثة ذكر
أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً ، وجنسيتها ان كانت مصرية أو اجنبية « ان
امكن » ، وفحص جيداً فيثبت كل الجروح والاصابات التي توجد مع
ذكر مواضعها وآثار الاظافر أو العض أو الخنق أو الضغط على الفم

والعلاقة بين كل منها وبين التمزق الذي في الملابس ، واتجاهات الثقوب بالنسبة الى الاصابات المذكورة وتبحث ايضا الاجزاء المستترة من الجسم اذ ربما تكون الإجابة بها ولا تظهر قعماين الا اذا بحثها جيدا كنحت الابط وفي أصول الشعر ، ثم يثبت ماقد يكون عالقا بالجلطة كشر في اليد مع ايضاح كيفية قبضها عليه أو كحبل مربوط بالرقبة وماشابه ذلك مما يكون متصلا بها ، ثم توصف اجزاء الجسم بدقة ، وبصفة خاصة اذا كانت شخصية الجلطة غير معلومة فيبدأ بالوجه حتى ينتهي بالتدخين مع بيان ما يوجد بها من العلامات كالوشم ولون الشعر وطوله أو قصره والعينين والفم والاسنان والاذن والزوائد الجلدية ان كانت قديمة أم حديثة (١) ثم باقى الجسم الى هذا المتوال الى التدخين .

تضليل الجناة - لا يفوت المعائن أن يثبت كل ما يجده من الاصابات ، وبين اذا كانت حيوية أم غير حيوية ، لان بعض الجائين يفترون معالم الحوادث فيستعملون الخلق في القتل وبعد تنفيذه يحدثون بعض اصابات بالرأس أو بالبطن أو غيرها ليوهوا المحققين أن القتل كان بالسبب الاخير لتضليل ، وزيادة عما ذكرناه في الصحيفة ١٢٣ بالفصل الاول من الباب الرابع في مبحث أساليب الجناة تذكر هذه المناسبة انه في بعض الاحيان يشوه الجناة حالة الجلطة لتضليل المحققين وإخفاء شخصية القتل وإبعاد المحقق عن الوصول الى معرفة البواعث على ارتكاب الجريمة بأن يقطعوها أربا أو يوصلوا رأسها عنها ، فيجب في مثل هذه الاحوال البحث عن كيفية ارتكاب هذا العمل ، والاجتهاد في الحصول على ذلك الجزء المنفصل من الجسم في المزارع أو السواقى أو الزرائب أو غيرها.

(١) راجع أنواع العلامات المميزه بالصحيفة نمرة ٧١ بالفصل الحادي عشر من الباب الثاني.

- فائدة أخذ صورة الجثة - من المفيد جداً أخذ الصورة الفوتوغرافية

للجثة وما يوجد حولها من الأشياء والآثار ، ويكون ذلك ضرورياً متى كانت شخصيتها مجهولة ، وتأخذ الصورة المذكورة بمعرفة أحد المصورين بالحالة التي وجدت عليها الجثة بقدر الامكان تسهيلاً لمعرفة

فائدة أخذ بصمات أصابع الجثة - أخذ بصمات الاصابع مفيد أيضاً

في الاعتماد الى شخصية الجثة في حالة صلاحيتها للاطباع والمقارنة بحيث ترسل البصمات الى قلم تحقيق الشخصية بالقاهرة لفحصها ومضاهاتها لاحتمال ان يكون صاحبها من ارباب السوابق فتعرف شخصيته .

نقل الجثة - يلاحظ عند نقل الجثة بعد الانتهاء من جمع الادلة أنه

يوجه مزيد العناية الى المحافظة بقدر الامكان على اجزاء الجثة وملابسها بحالتها التي وجدت عليها بحيث لا يحدث بها ما من شأنه تغيير وجهة التحقيق.

فائدة تشريح الجثة - بعد أن يكشف الطبيب على الجثة كشفاً

ظاهرياً ، ويثبت ما يراه من الاصابات النسارية وغيرها ، تعمل الصفة التشريحية للوقوف على نوع الحادثة وحقيقة أسباب الوفاة ، ووقت حصولها.

معاينة الاراضى الخلوية - اذا كان محل الحادثة في انحاء ، وجب

اثبات موقعه العام ، وبمده عن البلد ، وحدوده ، ومساحته ، وما اذا كان في ارض قاحلة أو منزرعة أو رملية ، ونوع الزرع ، والحالة التي وجد عليها من تلف أو عدمه ، واذا وجد بها تلف فيبين مقداره ، والطريقة التي استعملت في الأتلاف ، والطرق الموصلة اليه ، مع العناية في اثبات النقطة التي وقعت فيها بالضبط ، ويقدر عدد الاشخاص الذين يكن ان يقوموا بهذا التالف في الوقت الذي حصل فيه ، وكذا آثار الاقدام أو أى شيء

يمكن الانتفاع به للاهتمام على شخصية الراطلين ، مع بيان ما اذا كانت ظاهرة أم غير ظاهرة . ففي الحالة الاولى يجب التحفظ اللازم عليها مع بيان ما اذا كانت الزرعة حديثة او قديمة لمعرفة امكان انلائها بسهولة أولا وبيان ما اذا كانت الارض مروية حديثاً أم لا ، وهل الشيء الناقص تركه بحال الحادثة أم نقل منها لجهة أخرى ، وبالجملة كل ما يتعلق بالجريمة وفاعلها .

الرسم في المعاينات

في بعض الاحيان لا تنفي محاضر المعاينات بالفرض المقصود منها ، فقد نشوش على انكار من يطالونها من ذوى الشأن ، وقد يجدون لطول اوصاف صعبة في ربط احزائها ببعضها وتبين ما بينها من العلاقات ، ولذلك يستحسن كثيراً ان يرفق كل محضر معاينة برسم كروكي عن الحادثة ؛ وأن يتصور الماين في مخيلته الشكل السموي لمكانها ، مينا فيه المسافات بالتدقيق وعدم الاكتفاء بذلك على وجه التقريب لما فيه من البعد عن الحقيقة ، ثم يشير الى الطريقة التي سلكها المتهم في دخوله وخروجه ، ويمين بالضبط النقطة التي حصلت فيها الجريمة ، وموقف الشهود ، وهل كان يمكنهم معرفة المتهم أم لا ، وكل ماله علاقة بالجريمة ويفيد التحقيق ، ويستحسن أن يكون ذلك باشارة تلفت النظر كما تمثال المداد الأحمر ، ويرمز الى كل النقط المتقدمة برموز تدل عليها كأعداد أو حروف يوضح المقصود بها في ذيل الرسم المذكور ، مع ملاحظة تعيين الجهات الاربعه الاصلية بالضبط ، (انظر الشكاين نمرة ١ و ٢ بالفصل الخامس من هذا الباب)

الفصل الخامس

نماذج لمخضر المعاينة والرسم الكروكي

تابع التحقيق الجنائي العملي

وجوب اجراء التحفظات الوقتية بمحل الحادثة - نموذج لمخضر معاينة
عن حادثة سرقة خزانة بنقب حائط محل تجارى ورسم كروكي للمحل
المتدكور - نموذج لاثبات اجرامات عمدة عن حادثة سرقة باكره ورسم
كروكي لمحل الحادثة .

وجوب اجراء التحفظات الوقتية بمحل الحادثة

جرت المادة ان اعالى البلاد عند سماعهم بمحصل حادثة فى جهة ما يقصدون
محلها للوقوف عليها ، ويدخلون المكان الذى وقعت فيه الحادثة ، ويمرون
مثلا من جهة النقب ، ويلصقون بأيديهم الاشياء التى استعملها الجناة والتى
قد توجد عليها آثار أصابهم أو أقدامهم أو تكون تركت منهم - ههنا
فى محل الحادثة ، فيضيعون بذلك معالمها ، ويحطلون مهمة المحقق صعبة ، فقد لا يكون
أمامه ما يرشده الى الجرمين ويقوى أدلة الاثبات قبلهم سوى هذه الآثار ،
ولذا فالى غنيت بيان ما يجز به العمدة بمحل الحادثة من حيث اجراء التحفظ
على المكان الذى وقعت فيه الجريمة لحين وصول المحقق (١) ،

(١) راجع الواجبات فى الوقائع الجنائية بالصحيفة ١١٧ بالباب الثالث ونموذج
للاجراءات فى الحوادث الجنائية بالصحيفة ١٣١ بالفصل الثانى من هذا الباب
وعمليات تساعد على اكتشاف حقائق الجرائم بالصحيفة ١٣٩ بالفصل الثالث من
هذا الباب .

(١) عند ما يعلم العمدة بوقوع حادثة بدائرة بلده عليه أن يأمر شيخ الغفراء بأخذ العدد السكاني من قوة خفراء البلد وعمل كردون حول محل الحادثة بعيداً عنه بقليل ، ولا يسمح لأحد من الاهالي بالدخول اليه سواء أ كان من المجنى عليهم أم من الجمهور ؛

(٢) يجري التفتيش في الحالات اقاووية (١) وإذا لم يتمكن من اجرائه ف عليه عمل الترتيب اللازم لمنع المتهمين من تهريب أو إخفاء الأشياء المسروقة أو الأسلحة أو الادوات التي استعملت في الجريمة وذلك بالطريقة المناسبة نظروف الحادثة (٢) ؛

(٣) يجري اللازم لمنع هروب المتهمين والتحفظ عليهم حين وصول المحقق ؛

(٤) يتم على المراقبين والمشتبه فيهم حتى اذا كان أحدهم متغيباً يتحرى عن سبب نفيه وان اتضح أن له يدا في ارتكاب الحادثة فعليه ان يعمل على ضبطه بالحالة التي يوجد عليها (٣) .

نموذج لمحضر معاينة عن حادثة

سرقة مخزاة

بنقب حائط محل تجارى (٤)

محرد بتاريخ « كذا » سنة « كذا » هجرية الموافق (..... ميلادية)

(١) راجع الحالات التي يجوز فيها تفتيش مساكن الاهالي بالصحيفة ١٢١ بالباب الثالث .

(٢) راجع بيان الاشياء الواجب ضبطها عند التفتيش وكيفية اجراء ذلك بالفصل السادس من هذا الباب .

(٣) راجع مايقع نحو المراقبين والمشتبه فيهم عند وقوع حادثة جنائية بالصحيفة ٦٨ بالفصل المباشر من الباب الثاني .

(٤) لما كانت هذه الحادثة مما يقع كثيراً بالجهات فقد وضعت هذه المعاينة نموذجاً لا مثلاً لها .

الساعة « كذا » افرنكى بعرفنى اما « فلان » وظيفة « كذا » مركز
« كذا » مديرية « كذا » أثبت الآتى :-

بناء على لاشارة التليفونية الواردة للمركز اليوم من عمدة ناحية « كذا »
بمصول سرقة خمسمية وعشرين جنبيها من خزانة حديدية بعد كسرها بمحل
تجارة « فلان » تاجر الاقمشة بسوق الناحية باحداث ثقب بمحاط المحل
المذكور ولا يتهم أحداً؛ _____ (١)

قد انتقلت لضبط الواقعة فوصلت البلدة المذكورة الساعة « كذا »
وقابلت العمدة وتوجهنا لمحل الحادثة وبارشاد المجنى عليه المذكور بادرت
بمحل المعاينة كالآتى :-

وصف الموقع العام لمحل الحادثة - محل الحادثة كائن فى الجهة
الشرقية القبلية من سكن البلدة ، وعلى بعد ثمانين مترا بحرى وابور طحين
« فلان » ، وبحد شرقه بميدان السوق وغربا بمحل تجارة « فلان » المطار
وشمالا « بحرى » بخراية « فلان » وجنوبا « قبلى » بشارع السوق ؛

وصف مدخل المحل - هذا المحل مبنى من الطوب الاحمر ، ومكون
من حجرتين احدهما داخل الاخرى ، ويفتح للجهة القبلىة فى شارع السوق ،
وله باب من الخشب ذو أربعة ضلف ويقفل بواسطة كالوين بالضلفة الثالثة
من جهة اليمين وخارج الباب حزام من الحديد موضوع بمساواة عرض
الباب ويقفل بقفل من ذوات النمر ولم نلاحظ به أى كسر كما أنه لم يشاهد
بأقفاله أى تلف ؛

وصف الحجرة الاولى القبلىة - وبدخلنا المحل المذكور وجد

(١) شغلنا الفواصل التى فى آخر الفقرات بمثل هذا الخط اشارة الى عدم جواز
ترك فواصل على ياضل تحرير المحاضر.

عبارة عن حجرة طولها أربعة أمتار وعرضها ثلاثة أمتار ونصف وارتفاعها خمسة أمتار ونصف ، وأرضيتها من البلاط ، وسقفها من الخشب ، ولها نافذتان أحدهما شرقية والأخرى مقابلة لها غربية وتقف من الداخل بضلفتين من الخشب ولهما قضبان حديدية وارتفاع كل منها عن أرضية الدكان من الداخل ومن الخارج متر ونصف ولم نلاحظ بها أى كسر أو آثار أخرى وطول كل منها متر وعشرون سنتي والعرض سبعون ، ويحيطانها الأربعة أرفف من الخشب موضوع عليها أقمشة من أصناف مختلفة ومرتبعة ، وقد وجدنا في مدخل الباب بنكا من الخشب به رص الحجر وله درجان أعدا لوضع النقود بها نهرا ولكل كالون صالح للاستعمال وقال المجنى عليه بأن مفاتيح الدرجين المذكورين كانت معه ولم يكن يداخلها شيء ، ووجدنا في الجهة البحرية الشرقية مكتبا خاصا بكاتب المحل ووجدنا عليه بعض الدفاتر ولوجود الكاتب استفسرنا منه عما إذا كان قد حدث شيء بدفاتره ومتعلقاته فأجاب سلبا ، ويخصص كاتبة أجزاء الفرقة والأشياء الموجودة بها ومحوياتها لم نجد آثارا يستدل منها على دخول أى أجنبي فيها حيث وجدناها بحالتها الطبيعية ولم نمس كاتبة ووافق على ذلك المجنى عليه؛

وصف الحجرة الثانية البحرية - هذا وفي مواجهة الداخل يوجد باب الحجرة الداخلية الذى يفتح للجهة القبلية وهو من الخشب ومكون من ضلفتين وتقف بواسطة كالون وبماينته وجد سلبا ، وبالدخول من هذا الباب للحجرة المذكورة وجدنا مساحتها وارتفاعها كاللحجرة الأولى ، وبداخلها طرود مملوءة بالأقمشة لم نمسها الايدى وقد وردت حديثا ولم تفتح من قبل وموضوعة بجوار الحائطين القبلي والغربي وقليل منها في الجهات الشرقية والبحرية؛

وصف النقب - وقد شاهدنا بالحائط البحرية لهذه الحجرة في مقابل بابها تقريبا نقبا حديثا بشكل يكاد يكون يضاوياً غير منتظم ، مرتفعا عن أرضية الحجرة بنصف متر ، وارتفاعه من أسفل لأعلى ثمانون سنتي ، وعرضه من الداخل خمسون سنتي ، ومن الخارج ثمانون سنتي ، وصمك الحائط أربعون سنتي ، وهذه الفتحة تمكن أى شخص معتدل الجسم من الدخول والخروج منها بسهولة ، ووجدت بعض اقفاض لهذا النقب ملقاة في الداخل وأغلبها مبعثر في الخارج مما يدل على أن النقب حصل من خارج الحجرة من جهة الخراباة التي نجد المحل من الجهة البحرية ومنه دخل الجناة ، ونوع الحائط من الطوب الاحمر والمونة سوداء (أصرمل وثراب وجير) ، ويبحث هذه الاقفاض وجدنا سباعنة حديدية مما تستعمل في نقب الخيطان ؛

وصف الخزانة الحديدية المسروقة - وشاهدنا خزانة حديدية في الزاوية الشرقية البحرية من الحجرة المذكورة ومثبتة في الحائط في الموضع السابق ايضا ، وهي من ماركة « بارى » ، وطولها خمسون سنتي وعرضها أربعون وارتفاعها ثمانون ، وبابها الظاهر له اكرة نحاسية ومفصلتان ويفتح للجهة الغربية ، ويخصص هذه الخزانة لم نجد بها آثارا للفاعلين يمكن الاتفاف بها ، ووجدنا أن بابها مخلوع بالقوة من جهة المفصلتين بواسطة كسرهما ، وشاهدنا وجود آثار ضغط في الخلق تدل على استعمال آلة كالاجنة بأن وضعت بين الباب والخلق ثم ضغط عليها بقوة فانكسر الباب من جهة المفصلتين كما تقدم ، ووجدت الخزانة المذكورة مكونة من درجين الاعلى منها بدون باب وبه صندوق صغير من السلك مقسم الى أربعة أجزاء قال المجنى عليه انه كان فيه نفود فضية من أربعة أنواع احدها للقطع ذات العشرين قرشا والثاني للمشرات والثالث للخفسات والرابع للقروش ويبلغ

مجموع ما كان فيها عشرون جنيتها ، ووجد كالون الدرج الاسفل مكسورا
وفتحته مشوهة ببعض كسور وخالية من كل شيء وقال المجنى عليه انه كان
داخل هذا الدرج مبلغ خمسمائة جنيه من ورق بنكنوت من أنواع مختلفة
وانه كان قد اعتاد أن يبين عيدها ونوع كل منها في كشف يضعه في الدرج
الاسفل في نهاية كل يوم مع الاوراق المذكورة فضلا عن ختمها ببصمة
ختمه؛

متروكات الجناة بمحل الحادثة - وعلاوة على العنلة السابق العثور
عليها بين انقاض النقب ، وجدنا بجوار الحائط الشرقية قبلى الخزانة أجنة
حديدية ملبسة في نهايتها بكاوتش ، وقادوم؛

العثور على بصمات أصابع تتم عن الجانبين - وبمفحص هذه
المتروكات بواسطة المنظار ظهر لنا وجود آثار أصابع على كل منها فتحفظنا
عليها لمرضاها على المندوب الفنى ، ووجدنا بجوار القادوم والجنة كشفا
موضحا به بيان أورلق البنكنوت وانواعها وقد قرر المجنى عليه انه هو
الكشف المحرر عن يوم السرقة بنمر البنكنوت المسروقة وبفحصه
وجدت به ايضا آثار اصابع يمكن الانتفاع بها فتحفظنا عليها باحتراس ،

بمبحث خارجى عن الجناة بمجرى محل الحادثة - قد خـجنا من
النقب بقصد البحث عن محل دخول الفاعلين ، فاتجهنا نحو باب خراطة
« فلان » الموجودة بمجرى المحل ، فوجدنا بابها مفتوحا ، وهو من الخشب
ذو ضلعتين ويفتح من زقاق « كذا » للجهة البحرية وهذا الزقاق عرضه
متران ونصف وينتهى بسد فى الجهة الغربية ويفتح فيه منزلان للجهة القبلية
لفلان وفلان « لاحظنا ان الباب المذكور له كالون يقفل به ولكن ما

مفتوح ولسان السكّون مقفل مما دلنا على انه فتح من الداخل بواسطة
رفع ترايسه » وهذه الخرابة عبارة عن ارض فضاء مهجورة وغير مستوية
ومسورة بمخاط من الطوب الاخضر ارتفاعها اربعة امتار ونصف «

المشور على آثار اقدم للجانيين صالحة للنقل - قد بحثنا في الخرابة
فوجدنا آثار اقدم متجهة من النقب الى بابها ومنه الى الزقاق للجهة الشرقية
ثم انقطعت لكثرة المرور بشارع السويقة الكبير ومن بينها قدما يمين
مختلفتان وظاهرتان يمكن أخذ قوالب منها لان ارض هذا المكان من
الطينة اللينة فتحفظنا عليهما باحتراس بان وضعنا اواني عليهما علاوة على
عميق خفير لمنع رفع الغطاء عنهما أو احداث أى نشوب لهما وذلك حين أخذ
اللازم منهما بمعرفة المندوب القى،

آثار اقدم اخرى غير صالحة للنقل - قد اتجهنا نحو النقب فلم
نجد شيئا غير السابق وصفه فبحثنا عن محل دخول الحنطة فوجدنا آثار اقدم
قادمة من الماطط الشرقية وهي تشبه في شكلها ومقاسها الاقدام الخارجة
لباب الخرابة السابق الكلام عنها ولم نجد من بينها ما يصلح لأخذ قوالب
منها لصلاية الارض وجفافها من هذه الجهة وقد تحفظنا عليها احتياطا بالكيفية
السابقة لعل فيها فائدة بنقل صورتها على لوح من الزجاج بمعرفة المندوب
القى،

كيفية دخول الجانيين لحل الحادثة - واستدردنا مع هذا الامر
الى أن وصلنا الماطط الشرقية فشهدنا على بعد نصف متر من الزاوية الشرقية
البحرية للخرابة آثار نزول من أعلى الى أسفل وهي تدل على ان الفاعلين
انزلوا من هذا المكان ، وشاهدنا في مقابله من الخارج نخلة ارتفاعها مربعة

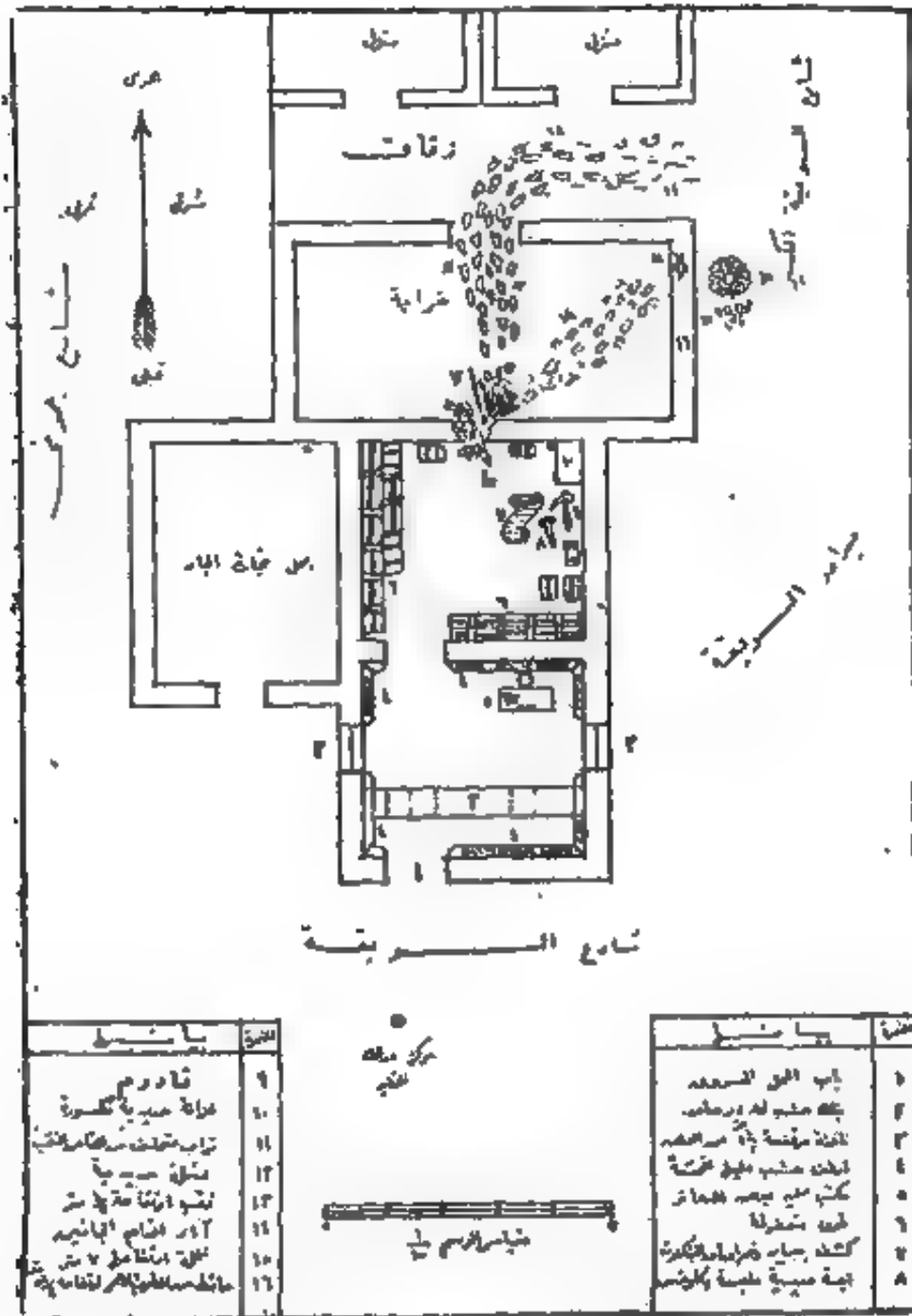
أمتار وتبعد عن الحائط الشرقية للخراطة بمسار ، فاستنتجنا أن
المصوص نسلقوها وتمكنوا من النزول منها على الحائط ومنها الى داخل
الخراطة وأحدثوا النقب وكسروا الخراطة ، وبعد ذلك خرجوا من باب
الخراطة بالكيفية السابق ذكرها ، وقد شاهدنا بجوار النخلة أثر أقسام
تشابه السابق الكلام عنها ولكنها غير صالحة للنقل ، ولقد أرسلنا في طلب
التجارين والحسادين بالناحية لمرض اللجنة والقادوم والعلة عليهم اعلمهم
يستدلون منها على أصحابها ،

تقصير خفير الدرك المستول - هذا وقد علمنا من شيخ الخفراء أن
محل الحادثة تابع لدرك الخفير « فلان » وعلى بعد مترين ونصف من
مركزه ، ولقد رأينا من المماينة أن مسألة ارتكاب الحادثة بما تخلفها من نقب
وغيره يستغرق نحو ساعة على الأقل ، ولو كان هذا الخفير يقظاً لتمكن من
ضبط اللجنة أو على الأقل لم يتمكنهم من ارتكاب السرقة ، ومنتهى اللازم
ضده بعد نهو التحقيق ،

النشر عن المسروقات - وقد نشرنا عن المسروقات (١) تحت
عنوان « كذا » ،

التحريات السرية - وبالتحريات السرية ظهر أن الجيران من
الأشخاص ذوي السمعة الحسنة وليس لهم شأن في الحادثة ،
وقفل المحضر عن ذلك في تاريخه حيث كانت الساعة « كذا » صباحاً ،
ويرفق بالقضية مع الرسم الكروكي « انظر الشكل نمرة ١ » الذي رأيته
عن الحادثة ايزيد المماينة تفسيراً ووضوحاً ،
الامضاء

(١) لمديرية والمركز لا يبلغ ذلك لعم الصيارف والبنوك والمصارف المالية والمحلات
التجارية الشهيرة للاعطة من رفق من البنكنوت المروق وتقديمه للتحقيق معه
توصلاً لمرقة مصدرها لتسهيل ضبط الفاعلين للسرقة .



شكل (١)

بعد تصغير هذا الرسم بالترنكوغراف ولاحظ أن الكتابة المبدئية بالجدولين قد يتغير قراءتها ، فلما رأينا إعادة كتابتها بالصحيفة التالية .

تابع الشكل (١)

الترتيب	بيانها	الترتيب	بيانها
١	باب المصل المسروق	٩	قادوم
٢	بنك خشب له درجان	١٠	خزانة حديدية مكسورة
٣	نافذة مرتفعة متر ونصف عن الأرض	١١	تراب متخلف من أنقاض النقب
٤	أرصفة خشب طيلم أفقية	١٢	عتلة حديدية
٥	مكتب عليه بعض الدفاتر	١٣	نقب ارتفاعه نصف متر
٦	طرود معلقة	١٤	آثار أقدام الجائنين
٧	كشاف بياني أهداق البتكنوت	١٥	نخلة ارتفاعها سبعة أمتار
٨	أجنة حديدية ملبسة بكاوتش	١٦	حائط من الطوب الاحمر ارتفاعه خمسة أمتار ونصف

نموذج لاثبات اجراءات عمدة

عن حادثة سرقة باكره

محرد بتاريخ « كذا » سنة « كذا » هجرية الموافق (..... ميلادية) الساعة « كذا » افرنكي بمرقو أما « فلان » عمدة ناحية « كذا » أثبت الآتي أثناء وجودي في منزلي اليوم ساعة افتتاح هذا المحضر حضري « فلان » من الناحية بلدا وبلغني شغويا بالآتي :-

اليوم الساعة « كذا » افرنكي نهرا أثناء مروري على جسر ترعة « كذا » مقابل برنج « كذا » واما محل شوال أذرة على حمارتي عائداً للبلد من القيط خرج على « فلان » و « فلان » من ناحية « كذا » من زراعة الأذرة تماق « فلان » ، وهما على وأوقعا على الأرض ، والاول منها قبض على يدي وضغط عليهما ووضع ركبته فوق كنتي ، والثاني وضع يده في جيب الصدري تعلق وأخرج منه المحفظة وأخذها وانقطع القيطان من عروة الصدري ، وكان بالمحفظة مائتان وخمسون قرشا عبارة عن ورقتين ينك نوت في الواحدة جنيه والخمسون قرشا الباقية بعضها فضة والباقي

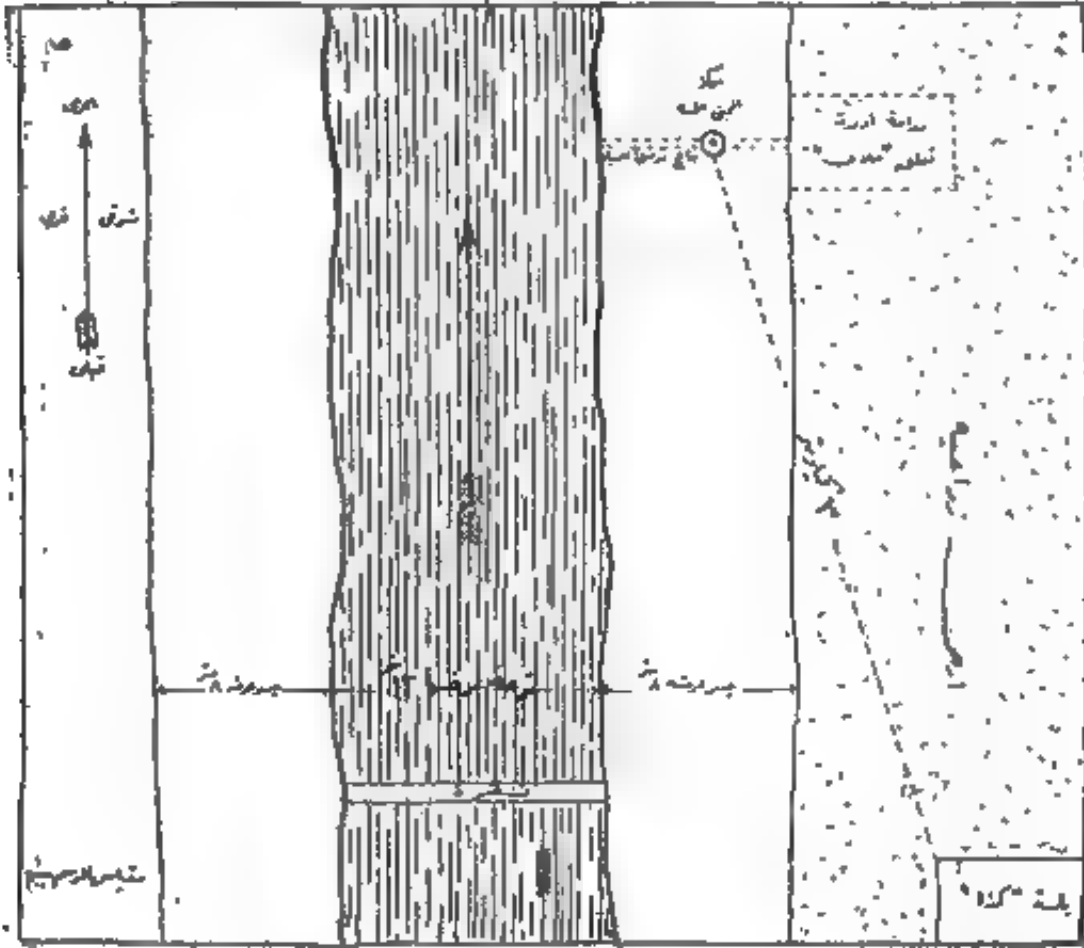
بيكل ، وكان بالمحافظة أيضا اتصال بمبلغ سنين قرشا صاغا ديننا لي على
« فلان » من ناحية « كذا » ، وقد هرب الثاني بمجرد أخذه المحافظة ،
ولاني كنت أستغيث وقت مأوقعاني على الارض ، وان « فلانا » خفي
زراعة « كذا » أجابني بضوت عال بقوله « حاضرك » فلما سمعه الاول
ورأى ان زميله هرب ترك يدي وشرع في الفرار فقامت وأمسكت بجلابسه
ولكنه تمكن من التخلص مني فتمزقت جلابيته من صدرها ، كتبها
اليمن ، وهي من قماش كوم النور أبيض مقلم بقلم اسود ، وحضرت الآن
لتبليغ حضرتك بذلك ،

بناء على هذا البلاغ اخطرت المركز تليفونيا في الحال ، ولمدم وجود
« تليفون » ببلدة المتهمين أرسلت رسالة لعمدة الناحية المذكورة مع شيخ
الخبراء « فلان » والخفير « فلان » بطلب مراقبة دخول المتهمين للبلدة ،
واحضارهما لنا بمحالتهم ، وتفتيشها وتفتيش منزليها ، وارسال ما يضبط
معها من النقود والاوراق والمحافظ وغيرها مما يشتبه فيه ،

المعاينة - وقد انتقلت ومعي شيخ البلد « فلان » والخفير « فلان »
وبارشاد الجنى عليه وصلنا لمحل الحادثة الساعة « كذا » وأجرينا المعاينة
خارج دناه واقفا بزمام الناحية ، وعلى بعد ٣ كيلو متر بحرى البلد ، على
جسر ترعة « كذا » مقابل بريح « كذا » ، وبعد من الجهة الشرقية بزراعة
الاذرة تعلق « فلان » من الناحية ومن الجهة الغربية بترعة « كذا » ومن
الجهتين البحرية والقبليية بالجسر الشرقى ترعة « كذا » ، ولم
نميز آثار أقدام المتهمين لان الطريق مطروقة (١) ، وعدنا للناحية
فقابلنا حضرة المحقق « فلان » وسلمناه التحقيق مع الردم الكروكي لمحل

(١) يستحسن في مثل هذه الحوادث أن يسجل المدة رسما كروكيا بسيطا ، بين
فيه موقع الحادثة بالنسبة لبلده ، وحالتها الطبيعية ، كالرسم المبين بالشكل نمرة ٢.

الحادثة (انظر الشكل نمرة ٢) ،
وقتل المحضر على ذلك في تاريخه الساعة « كذا » افونكي مساء
الامضاء



شكل (٢)

الفصل السادس

في التفتيش

تابع التحقيق الجنائي العملي

التفتيش - أهميته - الأشياء الواجب ضبطها عند التفتيش - معرفة مساقته

الطلق الناري - الاحتياطات والاجراءات الواجب اتباعها في التفتيش -
نموذج لمخبر قتيش .

التفتيش

التفتيش هو البحث عن الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة كالأسلحة أو الآلات أو العصي أو المفاتيح المصطنعة أو الجواهر السامة أو ما يكون له علاقة بها كالملابس الملوثة بالدماء أو النقود المزيفة أو الأوراق أو المسروقات كلها أو بعضها وغير ذلك مما يعود بالفائدة على التحقيق ويوصل الى اكتشاف غوامض الجريمة واستخراج المجهول منها والوقوف على الحقيقة .

أهمية التفتيش

شرع القانون التفتيش لانه من أهم فقط التحقيق، فقد يؤدي الى اكتشاف الجرائم والوقوف على حقائق الحوادث والتوصل لمعرفة المتهمين وشركاتهم، وهو ذو أهمية كبرى في التحقيق من وجهة الاثبات .

الاشياء الواجب ضبطها عند التفتيش (١)

نذكر ما يأتي على قبيل المثال والاسترشاد به حسب الظروف واختلاف الحوادث، ولم قصد التقيد به، اذ الواجب أثناء اجراء التفتيش استعمال الفطنة ودقة الملاحظة والاجتهاد في البحث وضبط كل ما يمكن الوصول اليه ويكون مفيداً لتقوية الادلة في التحقيقات الجنائية .

(١) توضع المضبوطات داخل حرز مطلق مربوط ومختوم عليه بالشمع الاحمر، ومكتوب على شريط ورق داخل الختم تاريخ ضبط تلك الاشياء، وتاريخ ونمرة القضية الخاصة واسم من ضبطها، والفرس من وضعها داخل حرز مختوم هو عدم امكان تغيير ما او تغيير او محو آثارها التي عليها.

اولا :-

في جرائم القتل والتعدي - تضبط الملابس الملوثة بالدم والطبنجلت والاسلحة أو أجزائها والسكاكين والآلات والرش والرماس وظروف الجبه خان فارغة أو ملاءة والخراطيش والعصى الغليظة وغير ذلك .
في جرائم التسمم - تضبط الجواهر السامة التي توجد في حوزة المنهم أو في منزله أو في محل الواقعة والاواني والمأكولات التي يشبه فيها والمواد التي يتقايها الشخص المسموم وما أشبه ذلك .
في جرائم السرقة - تضبط المفاتيح المصطنعة والآلات والنقود والمسروقات .

في جرائم التزييف

(١) تضبط في جرائم تزييف النقود الآلات والادوات والمقايير والمواد المستعملة في ضرب العملة الزائفة أو تزييف العملة الصحيحة ،
(٢) تضبط في جرائم تزوير الاوراق وخلافها الخواص والمستحضرات الكيماوية والاوراق المضاهية للورقة المزورة وزجاجات المداد الذي يضاهي المداد المحبورة به الورقة أو الاوراق المزورة وكل ما يتعلق بارتكاب الجريمة .

في جرائم الحريق عمداً - تضبط المواد القابلة للاشعال كالكبريت والمشاعل والفتائل والغاز والبنزين والسيرتو وما شاكلها .

المنوعات - تضبط كل ما يوجد من المنوعات كالحشيش والكوكايين والافيون والجواهر السامة (١) والاسلحة النارية والاسلحة

(١) راجع تعريف الجواهر السامة بالصيغة ٩٠ بالفصل الثامن عشر من الباب الثاني .

البيضاء (١) الغير مرخص بحملها واحرازها.

ثانياً :-

(١) جميع الاشياء التي توجد في محل الواقعة من متروكات الجناة مثل
أسلحة أو آلات أو أدوات أو ختم أو كيس نقود أو عملة أو طربوش أو
منديل أو جزمة أو خلافة ، وبالجملة كافة الملابس سواء كان صاحبها معروفاً
أو مجهولاً ، وجميع الاوراق أو الامتعة التي بواسطتها يمكن معرفة المصاب
أو سبب الاصابة أو الآلة التي استعملت في احداثها ،

(٢) الاشياء التي توجد مع شخص المتهم سواء كانت لها علاقة بالحادثة
أم لا ،

(٣) اذا وجد على ملابس المصاب دماء ، أو كانت بها ثقوب نارية
أو تمزيق ، فانها تضبط للاستدلال من الثقوب على نوع الآلة التي استعملت
في الحادثة ، وبعد أو قرب المسافة بين الجاني والجنى عليه ، ومن التمزيق
على أن المصاب دافع عن نفسه وان الحادثة سرقة باكره أو مشاجرة ،
وان لم تعرف شخصية القاتل فقد يمكن الاستدلال عليه بمرض ملاسه
المضبوطة على الجمهور ،

(٤) كافة الاشياء التي عليها آثار الجناية كقطعة خشب ملطخة بالدماء
وما شا كل ذلك لو وجدت بمنزل المتهم أو المجنى عليه أو بمحل الحادثة أو
ملقاة أو مخفية بأي جهة ،

(٥) الاشياء التي وان لم يكن لها علاقة بالجناية الحالية لكنها تدل
على سوابق المتهم أو على ميله لارتكاب الجرائم كوجود آلة لفتح الخزن
أو عتلات أو غيرها مما يستعمل في النقب ،

(٦) جميع الاوراق التي يمكن أن يستفاد منها بشأن الحادثة .

(١) راجع بيان الاسلحة البيضاء بالمعينة ٤٧ بالفصل السادس من اليبس الثاني.

معرفة مسافات الطلق الناري

تعلم المسافة التي بين الضارب والمضروب بما يأتي . —

عند القتل يطلق ناري برصاص — تحصل حالة من ثلاث : —

- (١) إذا كانت المسافة بين الجاني والمجنى عليه أقل من طول ماسورة السلاح المستعمل ، فالبارود المطلق من السلاح يحدث حرقاً في ملابس المجنى عليه حول ثقب رصاصة السلاح المقنوف ،
- (٢) إذا كانت المسافة بينهما طول ماسورة السلاح المستعمل ، فإن البارود يحدث هالة سوداء حول ثقب الرصاصة بدون احراق الملابس ،
- (٣) إذا كانت المسافة أبعد من طول ماسورة السلاح المستعمل فلا يحدث شيء غير ثقب منفذ الرصاصة.

في حالة الاصابة بنحروش برش — فإن البارود يحدث المفعول السابق

بيانه ، غير أن الرش يحدث ثقباً بقدر عدده ، وتكون متقاربة أو متباعدة من بعضها بالنسبة لقرب أو بعد المسافة بين الجاني والمجنى عليه ، فكما يحدث المسافة اتسع بعد الثقوب عن بعضها وقل تأثيرها ، وقد يحدث أن تكون المسافة بعيدة بعد اضعف قوة المقنوف لدرجة أن الرش لا يقوى على أحداث ثقب في الملابس والجسم كلية ، فيقتصر تأثيره على أحداث كسب بسيط نتيجة مصادمته بالجسم .

الاحتياطات والاجراءات الواجب

اتباعها في التفتيش

وجوب المبادرة بعمل التفتيش — يلاحظ ان الجناة يسارعون

الى اخفاء كل ماله هلاقة بالجريمة أو ما يدل عليها عتب ارتكابها مباشرة

بطرق شتى تصعب من مأمورية العمدة « أو من يقوم بالتفتيش غيره »
على الاهتمام إليها فيجب المبادرة بإجراء التفتيش في الحال.

كيفية الاستدلال على الأماكن اللازمة تفتيشها - يمكن

العمدة أن يستدل على الأماكن اللازمة تفتيشها مسترشداً بما يقرره الجحى
عليه من وصف محنة الجاني، ونوع الشيء المطلوب البحث عنه، وما يعرف
عن الجاني من العادات، ومسترشداً أيضاً بمعارفه وأصدقائه الذين على
شفاكلته قد تكون المسروقات مخبأة عند أحدهم، وإن كانت له مشوقة
ملافتة يستدل على أثر الجريمة عندها، ويستفاد كثيراً من معرفة عادات
الجناة وأسااليبهم، فالمعتادون على سرقة الخلى يتبعون في أساليب الاختفاء
غير ما يتبعه المعتادون على سرقة المواشى وهكذا، وكذلك نوع الشيء
المسروق فانه يدل على المكان الذى يحتمل ان يخبأ فيه مثله.

التغلب على تضليل الجناة - يجب توجيه العناية والدقة والصبر أثناء

التفتيش مع ملاحظة كل شيء غير عادى، قد يلحق الجناة جثة القنيل
في بئر مهجورة أو ساقية أو قاع ترعة، وقد يخفون الأسلحة أو الآلات
والادوات التى تستعمل عادة في ارتكاب الجرائم في القرى في سقف أو عرش
القاعة أو زريبة المواشى أو في القش أو في الحطب الذى يوجد عادة فوق
السطوح بكثرة، وقد يخفون المصوغات والنقود في حائط أو في جوف الأرض.
أو تحت البلاط وفي هذه الحالة قد يظهر أثر ترميم حديث في الحائط أو أثر
حفرة في الأرض، فيوجه العمدة التفاته الى مثل ذلك لاكتشاف الشيء
المخبأ بسهولة.

تفتيش جميع الخبآت - يجب إجراء التفتيش في كل جزء من

أجزاء المنزل، وفي الأمتعة والفراش وغير ذلك مما ينتظر إخفاء الأشياء

فيه ، وإن وجد العمدية أن الحالة طبيعية فهذا لا يمنعه من مواصلة البحث .
كأن يجد فوق الحفرة التي بها الأشياء المراد ضبطها غطاءً بمائل سطح .
الأرض المادي ويعرف ذلك من مبلغ مهارة المتهم وتعوده طرق التضييل .
فواجب المفتش أن يتقلب على أمثال هذه الخدع بفطنته ودقة بحثه .

قائدة إعادة التفتيش - كثيراً ما يصادف وجود الأشياء المراد

ضبطها عند إعادة إجراء التفتيش ، فكثيراً ما يحصل أن المحرمين ينقلون
الأشياء المسروقة من مكان لآخر إما بعرقهم أو بواسطة أقاربهم أو أقرانهم ،
وقد يتناولونها إلى نفس المكان الذي سبق تفتيشه معتمدين على أنه لا يقتش
مرة ثانية .

شهود التفتيش - يجب على العمدية أن يأخذ معه عند التفتيش أحد .

مشايخ البلد وشيوخ الخفراء ويجري ذلك بحضور المتهم أو أحد أقاربه « في
حالة غيابه » سواء كان قاطناً معه في ذات المنزل أو في محل آخر (١) لأنه
فضلاً عن ضمانه عدم انكار المتهم لما وجد في منزله فإن العمدية يستفيد من
وجوده قبل ضبط الشيء الخبأ وبمنه ،

قبل الاهتمام إليه قد تظهر على المتهم بعض العلامات الدالة على
اضطرابه متى وجد أن العمدية قد اقترب من الوصول إلى الشيء الخبأ المراد
ضبطه وبذلك يمكن للعمدية أن يكشف سره ويهتدي إليه ،

ويستفيد أيضاً من وجوده بعد ضبط شيء من الجاري البحث عنه لأن
المهم يضطرب عند مشور العمدية على الشيء الخبأ وبسؤاله عن باقي المسروقات
ومكان اختائها وكيفية حصول ذلك يمكنه أن يستخلص منه بهارته وذكائه .

(١) راجع المادتين ٢٣ و ٢٤ من النقرة الثالثة من المادة ٢٩ من قانون المنشردين
المشهورين والمراقبين نمرة ٢٤ الصادر سنة ١٩٢٢ .

المكان أو الامكنة الخبأ فيها باقى المسروقات وكيفية اخفائها وبذلك تم
مأموريته بنجاح ،

وفي النهاية يثبت بيان المضبوطات في كشف يوقع عليه من المتهم « في
حالة حضوره » أو من مندوب عائلته الحاضر « في حالة غيابه » ومن
شهود التفتيش .

تفتيش المتهم - بمجرد ضبط المتهم يجب تفتيشه وفحص جسمه بدقة
وعناية قد يكون أخفى في ملابسه الاشياء الصغيرة الحجم ذات القيمة
كالنقود وما عائلتها ، ويجوز أيضاً تفتيش أهل منزله والنساء منهم عند
الزوم ، وفي هذه الحالة تنتدب احدى النسوة الموثوق بصدهن عند المدة .
لتفتيش اجسام النساء مع الدقة في تفتيش ثيابا الجسم وخلافه ، والبحث داخل
الطرايش والجيوب وفي الاحذية وغيرها .

وصف المضبوطات والتعفظ عليها - يجب وصف الاشياء المضبوطة .
وتعيين محل وجودها وحفظها بعناية حين تسليمها للموظفين ذوى الشأن ،
وابتات كل ذلك بالتفصيل في محضر التفتيش .

تفتيش شريك المتهم - اذا ظهر للمتهم شريك في الجريمة يجب تفتيشه
وتفتيش منزله بالطريقة نفسها .

حالات جواز اجراء التفتيش - اذا كان المتهم غير متلبس بالجناية -
أو لم يكن موضوعا تحت مراقبة البوليس أو متشرداً غير مندر أو مشبه
فيه غير مندر ووجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في انه ارتكب
جناية أو جنحة فلا يجوز تفتيش منزله الا بأمر النيابة العمومية أو من
تنتدبه من مأمورى الضبطية القضائية لذلك أو برضاء المتهم فاذا لم يقبل

يجتنب عمل الاحتياطات التحفظية لحين وصول الامر الصادر بالتفتيش (١)
وجوب مراعاة الآداب والكمال وقت التفتيش - يراعى عند
تفتيش المساكن شروط الآداب ، فلا تنتهك حرمة من فيها ، ولا يتعدى
عليهم بشم أو ضرب أو اهانة ، بل يلزم اداء هذه المهمة بكل حكمة وكمال .
تفتيش الجهات الخلوية - في الجهات الخلوية تكون مهمة التفتيش
صعبة ودقيقة لاتساع الامكنة المراد تفتيشها . فيكون النجاح في العثور على
الاشياء المخفية في باطن الارض وغيرها موكولا لدقة البحث وزيادة الاهتمام
بذلك كله المفتش .

نموذج لمخبر تفتيش

محور بتاريخ « كذا » سنة « كذا » هجرية الموافق (.... ميلادية)
الساعة « كذا » افرى صباحاً بمرفقى أنا « فلان عمدة ناحية « كذا »
تبع مركز « كذا » أثبت الآتى :-
بناء على تكليف المركز لنا تليفونياً ساعة تاريخه بالقيام فوراً لتفتيش
منزل « فلان » من الناحية بلدنا المشتبه بوجود بعض المسروقات التى
سرقنا من خزانة « فلان » بطرفه ، تمت فى الحال ومضى شيخ البلد « فلان »
وشيوخ الخفراء « فلان » لحل اقامة المذكور ، فوجدانه يقيم بمنزل بحرى محل
الحادثة بمساحة خمسمائة متر ، ووجدنا منزله مقفلاً وزوجته بمنزل والدها ،
وبعد ان عملنا التحفظات اللازمة حول المنزل المذكور منعاً من تهريب شئ
من المسروقات المقاتل عنها ، أرسلت لطلب الزوجة فحضرت وقالت ان
زوجها ترك المنزل منذ يومين لزيارة أحد أصدقائه ولا تعرف الجهة التى توجه
عليها ولا اسم هذا الصديق ، فطلبنا منها تفتيش المنزل فقبلت ذلك وقصته

(١) راجع مبحث تفتيش المساكن بالصحيفة ١٢١ بالباب الثالث.

لنا ، فوجد مكونا من دورين وكل منهما يشتمل على حجريين ، وبفتيش الدور الاول لم نعثر به على شيء ، ولما سعدنا للدور الثاني قالت الزوجة بصوت عال « زوجي غائب والدور مفهش حاجة ودلوقت تدخلو مويئاً كد لكم صحة قولي » (١) ، ووضعت المفتاح في الباب ومضت نحو دقيقتين وهي تتظاهر بأنه خربان ، وسمعنا وقتئذ حركة غير عادية داخل الدور اكرتها الزوجة ، فأخذت منها المفتاح لفتح الباب فافتح بسهولة ، وبدخولي الحجرة الاولى وجدتني معدة للنوم وبها سرير من الجريد عليه مرتبة وخاف ، ولاحظنا ان المرتبة غير مستوية السطح لان وسطها عال عن جانبيها ، فرفسناها فاذا بشخص نائم تحتها ، فسألناه عن اسمه فأظهر الدهشة مدعيًا انه كان نائمًا من مدة وبمد قليل قال بان اسمه « فلان » من بلدة « كذا » وانه حضر لزيارة صديقه فلم يجده فقل عليه باب الحجرة ونام ، ولما سألنا عن سبب نومه بين المرتبة وسطح السرير قرر أنه مصاب بروماتزم ولا يود ان يتعرض لوطبة الهواء ، فاشتبهنا في أمره وقتشناه فوجدنا معه بعض مفاتيح خاصة بفتح الخزن وورقة بنكنوت من فئة الخمسة جنيهات نمرة « كذا » وموقع عليها ببصمة ختم المجنى عليه « فلان » فسألناه عن مصدرها فقال بأنها عنده من زمن ولا يذكر مصدرها الآن أما المفاتيح فقال انه يستعملها في فتح صناديق منزله فضبطناها وكذلك ضبطنا ورقة البنك نوت السابق ذكرها ، وأجرينا تفتيش باقي أجراء الحجرة فلم نجد شيئًا بها وتحفظنا على الشخص المذكور ، ثم دخنا الحجرة الثانية ومعنا زوجة المتهم التي اخذت لها محلا في الحجرة لم تغيره طول بحثنا ، فكان ذلك باعثا لاشتباها في الموضع المذكور ،

(١) يلاحظ في انشاء المحاضر اثبات نفس ألفاظ الشهود والتهمين بدون أقل تحريف أو تعديل فيها ، راجع كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة بالمسجفة ١٣٥ بالفصل الثالث من هذا الباب .

فقصدها وطلبنا منها أن تبارحه لتفتيشه ، فترددت وتمعت علينا بالشر
فلم نعبأ بذلك ولا طفناها حتى بارحته ، وبتفتيش الموضع المذكور وجدنا
أن حالته مغايرة لباقي أرضية الحجر حيث أنها رطبة كأنها صلحت حديثاً ،
وبما أن أرضية الحجر جميعها مخففة كلّفنا شيخ الخفراء بحفر هذا الموضع ،
وعلى عمق خمسة سنتيمترات وجدنا محفظة من الجلد لونها بني طولها عشرون
سنتيمتراً وعرضها اثني عشر ، وبتفتيشها وجدنا فيها - عشر ورقات بنك
نوت من فئة العشرة جنيهات عمرة « كذا » وعمرة « كذا » وعمرة « كذا ».... الخ ،
وموقع على كل منها ياصمة ختم المجنى عليه المذكور وقالت زوجة المتهم
أنها لا تدري عنها شيئاً ولا تعرف مصدرها ، وبتفتيش باقي أجزاء المنزل
لم نجد به شيئاً ، وقد بينا هذه المضبوطات بكشف خاص توقع عليه منا
ومن شيخ البلد « فلان » ومن شيخ الخفراء « فلان » وزوجة المتهم « فلانة »
والشخص السابق ضبط الخمسة جنيهات معه في الحجر الأولى ، وقفل المحضر على
ذلك في تاريخه الساعة « كذا » أفر نكي صباحاً ، وقد وضعنا المضبوطات داخل
حرز محتوماً عليه بالشمع الأحمر ياصمة ختمى ، وكافنا شيخ الخفراء وبعض الخفراء
بالتحري عن محل وجود المتهم واحضاره لنا ويرسل المحضر للمركز مع
الشخص المذكور وزوجة المتهم والمضبوطات ما

الامضاء

« فلان »

عمدة « كذا »

الباب السابع

التحقيق الجنائي الفني

الآثار في المباحث الجنائية وفائدتها في التحقيقات - آثار الاصابع

وفائدتها - آثار الاقدام وفائدتها - تعريف الأثر - أنواعه - واجب العمدة نحوه - كيفية المحافظة عليه .

تمهيد

الآثار في المباحث الجنائية وفائدتها في التحقيقات - قد يترك الجناة

في محل ارتكاب الجرائم آثاراً فتم عليهم، ومما اجتهدوا في عموها أو إخفائها من الاعين فإن المحقق الدقيق لا يعدم وسيلة يكشف بها آثارهم، ونظراً لأن المجرمين في أغلب الاحايين يرتكبون الجرائم خفية عن أعين الناس، منتهزين فرصة الليالي المظلمة، أو في الطرق البعيدة عن المساكن، أو في وسط المزرع، ينسرون ان يراهم أحد أثناء ارتكابهم للجرائم، فيكون الأثر الذي يتركونه في محل الجريمة هو الدليل الوحيد في مثل هذه الاحوال، وهو شاهد صدق، ويكون ذا تأثير كبير على القاضي، وأدعى الى اقتناعه أكثر مما يسمعه من أقوال الشهود أو اعتراف المتهم في بعض الاحوال لانه دليل محسوس لا يقبل النقص أو الاشتباه بخلاف باقي الادلة الاخرى. آثار الاصابع وفائدتها - ان الخطوط والرسوم التي في باطن الاصابع

وراحة اليد لا يمكن ان تتشابه تماماً في شخصين بل ولا في شخص واحد، وهذا من عجائب القدرة الالهية، وحينذا لوحلت بصمات الاصابع محل الاختتام في العقود، لأن الأولى لا يمكن ان تتغير عند بني الانسان في الصغر والكبر والصحة والمرض، فضلاً عن ان التجارب دلت حتى الآن على انه لا يمكن تشابه بصمة أصبعين متقابلتين في يد شخص أو مختلفتين في يد واحدة له، وتكفي هذه النتيجة لتقدير أهمية أخذ البصمات في لحداث الجنائية لفائدة التحقيقات،

أما الاختتام أنه سهل تقليدها، وان تعدد امضاء الخاصة بذلك أعظم

دليل على صدق ما ذكر، ولا تقتصر فائدة بصمات الاصابع على ما تقدم
أيضاًه فحسب بل يستفاد منها عند مضاهاتها بقلم تحقيق الشخصية على
ما يقابلها هناك، اذ يتوصل لمعرفة سوابق المتهم ان كانت له سوابق، وحقيقة
اسمه ان كان غير اسمه كما يحصل ذلك كثيراً، وأيضاً ينتفع بها في
ترتيب أوراق الفيش وتحقيق الشخصية بالقلم المذكور .

آثار الاقدام وفائدتها - يمكن تمييز آثار الاقدام بعضها عن بعض
بكل سهولة، لانه كثيراً ما يوجد بها زوائد أو أصابع ناقص أو مقطوع أو أصابعان
متلاصقان تلاصقاً ممتازاً عن الباقين، أو أمراض جلدية أو غير ذلك، كما
انه معروف ان الاقدام تتفاوت في الكبر والصغر، وتختلف في الطول
والعرض، فيستفاد كثيراً عند مقارنة ما يوجد من الآثار بأقدام الاشخاص
المشتبه فيهم فان انطبقت على أحدهم كان هو الجاني بدون أقل شك،
وكثيراً ما تكون الآثار هي السبب الوحيد في معرفة المجرمين أو تأييد التهمة
قبلهم، ويستدل من آثار الاقدام ايضاً على أمور أخرى جوهرية كحالة
الجاني عند مفارقه محل الحادثة من حيث سيره بالخطوة المعتادة أو السريعة
مستمراً الى الامام أو رجع الى الخلف مرة أو مراراً بقصد التضليل أو كان
قد وقف وعكدا .

الآثار في المباحث الجنائية

تعريف الاثر - الاثر هو كل ما يتركه الجاني بمحل الحادثة ويمكن أن

يدل عليه كآثار الاسنان والشعر والاصابع والافاقر والاقدام وحوافر
الخيل ومجلات العربات أو بقع الدم والبقع المنوية ،

فوجود اسنان بمحل الحادثة يدل على حصول مضاربة عنيفة فيه، ووجود
آثار لها أو للافاقر بجسم انسان يدل على حصول المقاومة بالعض أو بالقبض بشدة

بأظافر الاصابع ، وأيضا وجود الشعر يدل على مقاومة المجنى عليها ان كانت أنثى
او المجنى عليه أو المنتهم ان كان ذكرا طویل الشعر ، وآثار الاصابع تدل على
لامسة الجاني للجسم المنطبعة عليه ، وآثار الاقدام تدل على اتجاه سير
الجاني وحالته من حيث المشى أو الوقوف ، وآثار حوافر الخيل او عجلات
العربات تدل على أن الجاني كان راكبا جوادا أو حربة ، ووجود البقع
الدموية تدل على حصول جرح أو قتل ، والبقع المنوية تدل على وقوع
جريمة الزنا وهكذا .

أنواع الاثر - الاثر نوعان : نوع ظاهر ، ونوع خفي : -

الآثار الظاهرة - هي التي يمكن رؤيتها بالنظر العادي كآثار الاصابع

والاقدام وبقع الدم وبقع البصاق ، وكذلك ما يتركه الجناة من الاشياء التي
تم عليهم (١) أو على الأقل تضيق دائرة البحث عنهم مثل الأسلحة
والادوات وأجزاء الملابس والاوراق وغيرها مما يكون تركه الجناة بمحل
الحادثة .

الآثار الخفية - هي التي يتركها الجناة على أجسام صلبة ، كالتزانات .

والصناديق والابواب والشبابيك والزجاج والاثاث الفضية أو الصينية
ومما يماثلها ، ولا يمكن ادراكها بالنظر العادي ، بل تكتشف بواسطة أخرى
غير النظر الطبيعي ، كالمنظار الممظم ، أو آلة التصوير (الفوتوغرافيا) او
بمواد كيميائية تظهرها كمسحوق الرصاص الناعم ، او ثمرات الفضة بأن
يوضع على مائة نقطة من الماء ثمان نقط من ثمرات الفضة .

(١) محل الحادثة أو في الامكنة أو الجهات المجاورة له كدخل الدار أو اسوارها
أو حديقته أو منزل الجار أو ارض منزلة بجوارها أو المنزل الذي ضبطت فيه المسروقات .
الحياة وما أشبه ذلك ،

واجب العمدة نحو الآثار

يطلب من العمدة عند ارتكاب جريمة أن يبادر بالبحث عن الآثار الموجودة بمحل الحادثة بكل احتراس (١) والحكمة في سرعة البحث عن الآثار سهولة أكثها قبل اختلاطها بغيرها أو حصول أى تاف لها فنه يصح عديمة الفائدة ، وعند وجودها يجب المحافظة عليها بمنايا تامة بالكيفية التى ستوضح بعد الى ان يصل ذوو الشأن من البوليس او النيابة .

كيفية المحافظة على الآثار

علاوة على مايناه بالصحيفة ١٤٢ بالفصل الرابع من هذا الباب من الاحتياطات لحفظ الاشياء والآثار ، وبالصحيفة ١٥١ بالفصل الخامس من هذا الباب عن وجوب اجراء التحفظات الوقفية بمحل الحادثة قد اقتطفنا الآتى بمسمن منشور ادارة الامن العام بوزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩١٣ لانه واف بالفرض المقصود :-

اولا - يجب تفهيم أهالى القرى والعزب ونحوها بأنه من الواجب لمعاونى رجال الحكومة فى اقتفاء آثار الجانين وضبطهم وجمع الادلة الكافية

(١) يجب عند البحث على الآثار استئصال التانى والصير والدقة ، وان لا يقتصر البحث على محل الحادثة فقط بل يجب ان يتناول الجهات المجاورة له ولواستدعى ذلك مسير مسافات طويلة ، فان وجدت آثار وجب تتبعها حتى تنقطع توصلا الى معرفة المكان الذى دخله الجاني أو التبعأ اليه ، فقد يكون هذا المحل لشخص مشبه فيه وبقتيشه ضبط فيه فاعل الجريمة أو المبروقات أو السلاح المطلق حديثا أو غير ذلك وبهذه الكيفية يتوصل الى الغاية المقصودة ، ويلاحظ انه قد ينقطع الأثر فى جهة لصلاية الأرض بها مثلا لالانتهاء مسير الجاني ، وفى هذه الحالة يجب الاستمرار فى السير فى الاتجاه نفسه أو فى اتجاهات اخر فى حدود هذه المنطقة المبلبة حتى يهتدى الى الأثر ثانية ومنه يتوصل الى محل وجود الجاني ، ويكثر ذلك فى القرى والجهات الريفية .

لها كنهم انه متى وقعت حادثة قتل أو سرقة داخل منزل فلا يترب احد من المكان الذى وقعت فيه الحادثة ولا ترفع جثة القتيل من موضعه ولا يمس أى شيء مما عليها أو مما حولها ولا أى شيء مما فى المكان الذى فيه الجثة بل يترك كل شيء على حاله ، وكذلك فى حوادث السرقة يجب أن لا يقل صندوق أو خلافة مما فتحه أو كسره اللصوص مثلا وإن لا يغير وضعه بل يترك كل شيء فى مكانه حتى يحضر العمدة أو من يقوم مقامه من رجال الحفظ للمحافظة على هذه الاشياء لحين حضور الموظفين ذوى الشأن ،

ثانيا - يجب التنبيه ايضا على الاهالى بأنه اذا حصل المشور على جنة خارج السكن فلا يمسها أحد ولا يمسك أى شيء يوجد ملقى بجانبها. وانما يبادر باخبار العمدة فوراً ، وفى حوادث انلاف المزروعات يجب على أصحاب الزراعة والاهالى ان لا يدخلوا الفيض الذى وقعت فيه الحادثة بل عليهم ابلاغ رجال الحفظ لاتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة حتى يصل موظفو البوليس والنيابة ،

ثالثاً - يراعى قدر الاستطاعة ان لا يداس فى أثناء ذلك على آثار الأقدام التى توجد بالمحل مع المحافظة على ما يرى منها انه من آثار مرتكبي الجريمة ، وذلك بتغطيتها بوقاية متينة مثل صندوق خال أو أى غطاء آخر كانه نحاس أو صاج أو فخار أو سبت أو نحو ذلك لوقايتها من الانطاس ومن تأثير الشمس والرياح والمطر ،

رابعا - يجب ان لا يمس بالأيدي أى شيء أجلس السطح نولاً مع وقط يبحث بالنظر عما ذا كانت توجد عليه آثار أصابع ، ونستعمل فى ذلك كل الاوضاع الممكنة كالنظر بعيل من جهة البمين ومن جهة اليسار وغير ذلك مع مراعاة عدم ملامسة الوجه للشيء المتقصى فحصه وعدم التنفس على

سطحه، وكذلك يبحث عما يوجد من الآثار على الأبواب والشبابيك والخيطان.
خامساً - إذا عثر على زجاج مكسور أو على شيء من الآلات التي
أرتكبت بها الجريمة يجب أن يكون تناولها يتم حفظ واحتياط حتى إذا كان
عليه أثر من الآثار لا يتلف وحتى لا تؤثر فيه أصابع الباحث نفسه ،
سادساً - في حالة العثور على آثار أقدم أو بصمات أصابع يجب بعد
اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لحفظها أن يطلب من إدارة عموم الأمن التمام
مباشرة انتداب خير لمعاينة وعمل الإجراءات الفنية اللازمة ،
وينبغي أن يكون الطلب بالتلغراف أو بالتليفون على حسب الأحوال
وإن يذكر فيه محل الواقعة ، وأقرب محطة إليه ، وصفة الحادثه ، وعدد
المتهمين فيها إن أمكن ، هذا مع تعيين من ينتظر وصول الخبير بالمحطة
واعداد ركوبة لانتقاله إذا كانت المسافة تستدعي الركوب . ويلاحظ دائماً
الأسراع في ذلك حتى يصل الخبير في أثناء وجود موظفي الضبط ووجود
من قبض عليه بسجل الواقعة ،

سابعاً - في حوادث القتل إذا حضر الطبيب قبل وصول الخبير تؤخذ
بمخطوره بصمات أصابع وكفى الجثة على ورقة فيش (١) وبين على كل
منها اسم المجنى عليه ولده والمركز ... الخ ويحسن دائماً في هذه الحوادث
استصحاب الطبيب لحل الحادثة نظراً لأهمية ما يقرره بعد الكشف
الطبي لتتوיר التحقيقات .

الحالات التي لا يتيسر فيها أخذ قالب من آثار الاقدام :-

(١) إذا كانت الأرض جافة أو محروثة أو ممزقة حديثاً ،

(١) طلب انتداب الخبير لمعاينة آثار الاقدام وبصمات الأصابع ونقلها وتطبيقها على
ما يوجد لدى المتهمين ، وأخذ بصمات أصابع القاتل وكفى الجثة على ورقة فيش يكون
بعمرة موظف البوليس أو النيابة ، وليس للعمدة أي دخل في ذلك في واجبه ينحصر في
الاجراءات المتقدمة .

(٢) إذا كانت الأرض مغطاة بأعشاب أو شجائر أو نباتات أخرى،

(٣) « مغمورة بالمياه »

(٤) إذا وجد تشقق جسيم بالأرض قبل أو بعد حدوث الآثار،

(٥) الأرض الرمائية التي تنهال فيها الرمال بكثرة،

وعلى العموم فإنه يشترط في آثار الاقدام ان تكون واضحة، وإن يكون
مميزا بها شكل القدم والاصابع، حتى تتيسر المضاهاة عليها، وتقدم للمحكمة
كدليل أو قرينة يمكن الاخذ بها في القضايا الجنائية (راجع منشوري
وزارة الداخلية الصادرين في أغسطس سنة ١٩١٣ و١٩١٤).

وجوب حفظ آثار الاصابع عند اكتشاف آثار الاصابع

بالنظر العادي أو بالمسار المعظم على أي جسم أو سطح ناعم نظيف كخشب
مصقول أو معادن أو خزائن أو زجاجية أو مرآة أو طبق أو ورق أو سلاح
أو آلة استعملت في ارتكاب الجريمة كقادوم أو أجنة أو غيرهما يجب التحفظ
عليها بكل عناية إلى أن تؤخذ صورتها بالأشعة الشمسية «الفوتوغرافية»
فإن كان الأثر غير مرئي للعين وجب اجراء اللازم لإظهاره أولاً ثم تؤخذ
صورته بعد ذلك لعمل المقارنة عليها، وقائدة أخذ الصورة «الفوتوغرافية»
للاثر منع ماعساء يحصل له من التلف والتغير بأي كيفية كانت فيصبح
هديم الفائدة، وأيضاً لينتكن القاضى وكل من له شأن في الدعوى من الاطلاع
عليه والاقتناع بمدلوله حيث يعتبر من أهم المستندات والدلائل المحسوسة،
ويجب حفظ نفس الجسم الذي وجدت عليه آثار الاصابع متى كان صغيراً
ويسهل نقله ويمكن أن يستغنى عنه صاحبه كصباح أو زجاجة أو قفل أو ورق
أو غيره وذلك لعمل المقارنة على ذاته.

اختلاف أوضاع قدم الجاني

حال مسيره ووقوفه

(١) ظهور آثار أقدام الجاني بوضوح دليل على مسيره بالخطوة العادية،

(٢) ظهور اثر الجزء الامامى منها دليل على انه كان يجرى بسرعة

متوسطة ،

(٣) ظهور اثر الجزء الخافى منها دليل على انه كان يجرى بسرعة زائدة،

وفى هذه الحالة يكون الاثر غائرا فى الارض وعليه كمية كبيرة من التراب والحصى ، وقد يظهر اثر الاصابع أيضا ظهورا خفيفا ،

(٤) يمكن معرفة وقوفه اثناء السير من النظر الى عرض قدمه ، فانه

يكون حال الوقوف اعرض منه حال السير ، والى آثار الاصابع فانه تكون

حال الوقوف أكثر استدارة منها حال السير القى تكون فيه أميل الى الطول ،

واذا كانت الارض ليينة ظهر حال المسير الجزء الخافى من القدم وما يجاوره

من باطنه غائرا فى الارض أكثر مما يظهر حال الوقوف ، وعلى العموم

يكون اثر القدم حال الوقوف أظهر وشكله الطبيعي أثبت لانه حال المسير

يكون اثر القدم أكثر تقوسا منه حال الوقوف ، ويظهر ذلك بجلاء عند

أخذ قلب منه ،

(٥) قد يرجع الجاني الى الخلف لترض فى نفسه ، كما اذا اشتبه فى

رؤية من يخشى أن يفضح امره ، أو يكون غرضه من الرجوع تضليل المحققين ،

ويعرف ذلك بضيق خطواته وتعميقها لعدم تعود الأرجل على المسير للخلف ،

فإن فطن الجاني لذلك وأوسع خطواته كي لا يهتدى لرجوعه أمكن معرفته

بنور الجزء الامامى من قدمه أكثر من المعتاد ، ويتقارب الاجزاء الامامية

من الاقدام وانفراج الاجزاء الخلفية عكس ما يظهر حال السير الى الامام -

دل على كل هذه الأوضاع التجارب العملية،
وقد رأينا أن لا نذكر شيئاً عن كيفية نقل الآثار ومقارنتها ونرى أنها
ذلك إلى المختصين به من الخبراء الفنيين .

الباب الخامس

مباحث في القسم العام

من قانون العقوبات الاهلي

قد تفضل راجعته حضرة الأستاذ الفاضل محمد بك عثمان

مدرس قانون العقوبات بمدرسة البوليس والادارة

تمهيد

القانون سنة هو نموذج يقاس عليه، واصطلاحاً هو مجموع الاوامر والنواهي
المنظمة لشؤون المجتمع، والتي يجب على الناس اتباعها والا ازموا على ذلك
بقوة الحكومة، وهي تصدر من السلطة التشريعية وتعمل بموجبها السلطة
التنفيذية، وتنقيد بها معاملات الناس دفماً للمظالم وضماناً للحرية والمساواة
لجميع بحيث اذا خالفها شخص حوكم بما يستحق حسب النص القانوني (١).

مبحث في القانون الجنائي الاهلي

القانون الجنائي الاهلي - هو الذي يبين الافعال المنهي عنها وعقوباتها

والاجراءات الواجب اتباعها من وقت العلم بوقوع الجريمة الى تنفيذ الحكم،
وأغلبه ماخوذ من القانون الفرنسي، وبمضه من الشريعة الاسلامية القديمة

(١) راجع هذا المبحث مفصلاً بالمصحفة نمرة ٨٨ بالباب الثاني.

والبعض الآخر من القوانين الإيطالية والبلجيكية والانجليزية والهندية .
تقسيم القانون الجنائي - ينقسم القانون الجنائي الى قسمين - الاول
 قانون العقوبات ، والثاني قانون تحقيق الجنايات .

قانون العقوبات - هو الذى ينص على الجرائم وعقوباتها سواء
 كانت مذتورة فى القانون أو فى اللوائح الملحقة به (١) وينقسم الى قسمين
 عام وخاص .

القسم العام - هو الذى يبين القواعد والاحكام والعقوبات بصفة
 عامة .

القسم الخاص - هو الذى ينص على كل جريمة ويحدد عقوبتها .

قانون تحقيق الجنايات - هو الذى يبين السلطات المختصة بالنظر
 فى المواد الجنائية والاجراءات المؤدية لاكتشاف الجرائم وتحميق الدعاوى
 ومحاكمة المجرمين وتنفيذ العقاب عليهم .

الغرض من القانون الجنائى - هو التوصل الى حفظ النظام وتأيد
 وصيانة الامن العام فى البلاد حتى يعيش كل فرد فى طمأنينة آمنة على نفسه
 وماله وسائر حقوقه .

(١) اللوائح هى التى تصدر من جهة الادارة والمنوء عنها فى المدة ٣٤٨ م ونصها:-
 من خالف احكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية
 أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط الا تزيد من
 العقوبات المقررة للمخالفات فان كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائدة من هذه الحدود
 وجب حتماً انزالها اليها .

فاذا كانت اللائحة لا تنص من عقوبة ما يجازى من يخالف احكامها يدفع غرامة
 لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً .

مبحث في الجريمة

الجريمة - هي ارتكاب فعل نهى عنه القانون أو ترك أمر به، ويجب أن يكون الفعل أو الترك منصوباً عنه ومعاقباً عليه في القانون.

أنواع الجريمة - للجريمة ثلاثة أنواع وهي :-

١- جنائية وجنحة ومخالفة « ر. م. ع. ٩٠ » (١).

الجنائية - هي الجريمة المعاقب عليها بأحدى العقوبات الآتية :-

الأعدام « بالشنق » - الأشغال الشاقة المؤبدة « طول الحياة » -

الأشغال الشاقة المؤقتة « مدتها من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة » -

السجن (مدته من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة) « ر. م. ١٠ و ١٣ و ١٤ »

« ع. ١٦ ».

الجنحة - هي الجريمة المعاقب عليها بأحدى العقوبات الآتية :-

(١) الحبس من أربع وعشرين ساعة إلى ما يزيد عن أسبوع أي « لناية

ثلاث سنين ».

(٢) الغرامة من خمسة قروش إلى ما يزيد عن جنيه مصري ولم يحدد

القانون النهاية « ر. م. ١١ و ١٨ و ٢٢ ».

المخالفة - هي الجريمة المعاقب عليها بأحدى العقوبات الآتية :-

(١) الحبس من أربع وعشرين ساعة إلى ما لا يزيد عن أسبوع،

(٢) الغرامة من خمسة قروش إلى ما لا يزيد عن جنيه مصري « ر. م.

١٢ و ١٨ و ٢٢ ».

(١) والمراد بالراجع بحرف « و » والي مادة بحرف « م »، والي قانون العقوبات بحرف « و » للاختصار.

كيفية التمييز بين الجرائم وبعضها - يمكن التمييز بين الجناية والجنحة والخالفة بمعرفة عقوبة كل منها المنصوص عليها في القانون .
أقسام أخرى للجريمة - للجريمة أقسام أخرى قد استنبطت من نصوص القانون وهي :-

جريمة وقتية - وهي التي تقع وتنتهي فوراً كالقتل أو الضرب أو السرقة .

جريمة مستمرة - وهي التي تقع وتستمر زمناً قصيراً أو طويلاً والاستمرار أماماً كحمل السلاح بدون رخصة ، إخفاء أشياء مسروقة ، ولما معنوى وذلك بأن لا يكون الفعل الذي ارتكبه الجاني مستتراً بل وقع على دفعت متوالية في أزمنة متقاربة تنفيذاً لغرض جنائي واحد مع ثبوت وحدة القصد الجنائي كسرقة بالات قطن من مخزن على دفعت متعددة في ليلة واحدة مثلاً .

جريمة الاعتياد - هي التي لا يساقب عليها القانون لأول مرة بل يساقب عليها إذا تكررت مثل جريمة الاعتياد على اقراض نقود بالربا للفاحش (١) .

جريمة بسيطة - هي التي تتكون أفعالها المادية بدون زيادة ظروف كالسرقة بدون اكراه .

(١) رأت محكمة النقض أن العادة في هذه الحالة تتوفر بالاقرض مرتين على الأقل (د - م ٢٩٤ ع مكررة) ، : تقسيم الجرائم الى وقتية ومستمرة واعتيادية يفيد في تحديد هاية المدة التي تسقط بها الدعوى العمومية ،
في الجرائم الوقتية تبديء المدة المذكورة من يوم ارتكابها ، وفي المستمرة من يوم انتهاء الاستمرار ، وفي الاعتياد من يوم آخر فعل تكونت به العادة .

جريمة بطرروف - هي التي زاد على أفعالها المادية ظروف أوجبت تشديد عقوبتها كالسرقة باكره .

جريمة التلبس - راجع هذا البحث بالباب الثالث صحيفة ١١٨ .

جريمة قصدية « عمد » - هي التي يثبت على فاعلها القصد الجنائي كالقتل عمدا او السطو .

جريمة غير قصدية « غير عمد » - هي التي يثبت فيها عدم وجود القصد الجنائي بأن تكون ارتكبت خطأ ، او اهمالا كالقتل خطأ وكاغلب المخالفات .

مبحث في أركان الجريمة

أركان الجريمة - هي العناصر الاساسية التي يلزم توفرها لتكوين الجريمة فاذا نقص أحدها فلا جريمة .

أقسام أركان الجريمة - تنقسم الى قسمين - أركان عامة وأركان خاصة :-

الاركان العامة - هي العناصر الاساسية التي يجب وجودها في كل الجرائم كنص على الجريمة وعقوبتها في القانون ، او كوقوع او ترك الفعل المادي للجريمة ،

وتنقسم الى أربعة أقسام وهي :-

(١) الركن القانوني او الشرعي - وهو النص عن الفعل او الترك مع العقوبة في القانون او الواجب الملاحقة به ،

(٢) الركن المادي - وهو تنفيذ فعل مكون للجريمة او ارتكاب ترك كذلك او الشروع في تنفيذه ،

(٣) الركن الادنى - كون الجاني وقت ارتكاب الجريمة متمتعا بإرادته وحرية وقواه العقلية ،

(٤) ركن التعدي - هو ارتكاب الجريمة بغير وجه حق اما اذا ارتكبها بوجه حق زالت المسؤولية الجنائية فلا جريمة ولا عقاب وذلك كالدفاع الشرعي عن النفس والمال أو كتأديب الوالد لاولاده ،

الاركان الخاصة - (١) هي العناصر الاساسية الخاصة بكل جريمة على حدتها كأركان جريمة السطو أو السرقة .

مبحث في الفكر الجنائي

الفكر الجنائي - هو أول ما يحول بخاطر الامار قبل ارتكاب الجريمة ، ويتبعه التصمم على ارتكابها ، فلا يعاقب عليها مادام لم يقترن ذلك بافعال ظاهرة ولم يهدد حقوق الغير ، لاسيما ان هذا الفكر أو العزم يكون كامنا في خاطر صاحب (انظر م ٤٥ ع التي متوضح فيما يلي لمعرفة الفرق بين الفكر الجنائي والشروع في ارتكاب الجريمة) فلا يحاسب عليه اذن الا أمام ضميره وأمام الله فضلا عن احتمال رجوع الانسان عن عزمه ويستثنى من ذلك بعض حالات معاقب عليها كتخريب جماعة على ارتكاب جنایات مضرة بأمن الحكومة (م ٨٠ ع) وكالاتفاقات الجنائية (م ٤٧ ع مكررة) .

مبحث في الشروع

عرفت (المادة ٤٥ ع) الشروع بأنه البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنایة أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروعا في الجنایة أو الجنحة بمجرد العزم على ارتكابها ولا الاعمال

(١) راجع هذا المبحث مبيئا في الباب السادس .

التحضيرية لذلك - مثلاً شخص رفع سلاحه ليقتل آخر فإذا بثالث قبض على يده قبل أن يخرج المقدوف، أو شخص أطلق عياراً نارياً على آخر قاصداً قتله فأصابه ولا سبب خارجية عن إرادة الفاعل عولج المصاب وشفى.

الشروط التي يجب أن تتوفر في الشروع

هي الآتية بعد :-

- (١) البدء في تنفيذ جناية أو جنحة فلا شروع في المخالفات ولا شروع في الجنح الا بنص ،
- (٢) أن يوقف التنفيذ أو ينجب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها،
- (٣) وجود القصد الجنائي.

عقوبات الشروع

نصت (المادة ٦٦ ع) على أنه يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية الا اذا نص قانوناً على خلاف ذلك :-

- (١) بالاشتغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام ،
- (٢) بالاشتغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الاشتغال الشاقة المؤبدة ،
- (٣) بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو السجن اذا كانت عقوبة الجناية الاشتغال الشاقة المؤقتة ،
- (٤) بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو الحبس أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيهاً مصرياً اذا كانت عقوبة الجناية السجن ،

ونصت (المادة ٤٧ ع) على أنه تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبه هذا الشروع.

مبحث في الجريمة المستحيلة

الجريمة المستحيلة هي التي لا يمكن حصول أثرها بسبب نقص ركن من أركانها الأساسية بدون علم الفاعل بنقص هذا الركن، وهي تارة توجب عقاب فاعلها وذلك إذا كان يمكن وقوع الجريمة قانونا، ولكن لسبب «خارج عن إرادته» فاعل لم يحصل «كن فتح خزانة أو صندوقا بقصد سرقة ما فيها من النقود أو غيرها فلم يجد شيئا، أو كن أطلق نارا نارا على آخر في حجرة امتاد النوم فيها بقصد قتله فاتفق أنه كان غائبا عنها،

وتارة لا توجب عقابه «وذلك إذا كان لا يمكن تكون الجريمة قانونا بأي حال من الأحوال» كن إطلاق عيارا نارا على آخر بقصد قتله فأنضح أنه كان ميتا قبل الطلق، أو كن سرق شيئا معتقدا أنه ملك غيره فأنضح أنه ملك له.

مبحث في الجاني والمجنى عليه والشرط

الجاني - هو الشخص (١) الذي ارتكب فعلا أو تركا جنائين على

وجه التعدي ويشترط فيه أن يكون ذا إرادة صادرة عن عقل وتمييز.

المجنى عليه - هو الشخص (٢) الذي وقعت الجريمة على نفسه أو

ماله أو حقوقه سواء كان مميزا أو غير مميز كالصغير والمجنون.

(١) يقصد بالشخص هنا الذكر أو الأنثى ولا يكون إلا شخصا طبيعيا أي إنسانا.

(٢) يقصد بالشخص هنا الذكر أو الأنثى حقيقيا أو اعتباريا مثل الحكومة والشركات.

الشريك في الجريمة - هو الذي يساعد الجاني على ارتكاب الجريمة

بدون ان يأني عملا من الاعمال المكونة لها، مثال ذلك شخص اعطى سلاحه لآخر وهو يعلم انه سيقتل به او اعطى له زجاجة ملوثة بالغاز لاحتراق منزل او ساقية، وقد نصت المادة ٤٤٠ ع على انه يعد شريكا في الجريمة :-

أولا - كل من حرص على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض ،
ثانياً - من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فووقت بناء على هذا الاتفاق ،

ثالثاً - من اعطى للفاعل او الفاعلين سلاحا او آلات او اى شيء آخر مما يستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها، او ساعدهم بأى طريقة اخرى في الاعمال المجهزة او المسهلة او المتممة لارتكابها.

المحرض - هو الشخص الذي يدفع الجاني الى ارتكاب الجريمة، وقد

يكون مدبرا لها او مشتركا في التدبير، وهو يعتبر شريكا للفاعل الاصلى الذى قد يكون آلة في يده، ولذلك تقدر المحاكم هذه الظروف، فقد ترفع بالفاعل الاصلى وتشدد على المحرض. مثل ان يرى انسان غيره على سرقة شيء فيسرقه فيعد محرضا له على جريمة السرقة، ومثل ان يكون له سلطة على انسان ويأمره بضرب شخص فيضربه فيعد محرضا له على جريمة الضرب كسلطة العمدة في بلده والمخدوم على خادمه .

عقوبة الشريك - من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى

قانوناً بنص خاص (ر.م ٤١٤ ع).

مبحث في العقوبة

العقوبة - هي الجزاء الذي يفرضه القانون في صالح الهيئة الاجتماعية على كل من يثبت عليه ارتكاب إحدى الجرائم المبينة فيه، وقد اعطى حق المعاقبة للهيئة الحاكمة تستعمله بالنيابة عن الهيئة الاجتماعية.

الغرض من العقوبة - هو ان تكون وسيلة لتأديب الجناة وزجر غيرهم، وذلك محافظة على النظام والامن والمنفعة العامة في البلاد - قال الله تعالى «ولكم في القصص حياة»

اقسام العقوبة - تنقسم العقوبة بالنسبة لادائها أو من تقع عليه الى ستة اقسام :-

- (١) بدني - وهو الاعدام أو التأديب الجسماني للاحداث الذكور (١)،
 - (٢) مؤبد - وهو الاشغال الشاقة طول الحياة،
 - (٣) مقيد الحرية - وهو الاشغال الشاقة لوقت أو السجن أو الحبس،
 - (٤) مقيد الإقامة - وهو وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس،
 - (٥) مالي - وهو ما كان بالغرامة أو المصادرة،
 - (٦) أدبي - وهو الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع، وذلك كالحرمان من القبول في أي خدمة بالحكومة أو التحلي برتبة أو نيشان وفي المادة ٢٧ ع كالعزل من الوظائف الاميرية،
- انواع العقوبة - العقوبة نوعان أصلية وتبعية :-

العقوبة الاصلية - هي التي فرضها القانون مباشرة على كل جريمة،

(١) بالضرب بمصارفية لا يزيد عدد ضرباتها عن اثنتي عشرة ضربة في المخالفات، ولهم - عشرين في الختم والجنايات، ويكون ذلك بأمر من القاضي.

وتكون مستقلة بذاتها وتنص عليها المحاكم في أحكامها كالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس .

المقوبة التبعية - هي التي تستند إلى عقوبة أصلية بقوة القانون أو نص في الحكم كوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الأصلية، أو كحرمانه من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المواد ٢٥ و ١٧٥ و ٣٠٤ ع .

انقضاء العقوبة - تنقضي العقوبة بأحد الأسباب الآتية :-

موت الخاطئ - بالتنفيذ - بسقوط العقوبة بمضي المدة الطويلة - بالعفو .

سقوط العقوبة بمضي المدة الطويلة (١)

(١) تسقط العقوبة المحكوم بها في الجنايات بمضي عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثاني درجة ، غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضي ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثاني درجة « ر . م ٢٧٦ تحقيق جنابات » ،

(٢) تسقط العقوبة المحكوم بها في مواد الجنح بمضي خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف ، فإن حصلت معارضة أو استئناف فتبتديء هذه المدة من يوم صدور الحكم النهائي « ر . م ٢٧٧ ت ج » ،

(٣) تسقط في المخالفات بمضي سنة تحسب بمقتضى الأصول السابقة

(١) سقوط الدعوى بمضي المدة الطويلة :-

(أ) في الجنايات بمضي عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق ،

(ب) في الجنح بمضي ثلاث سنين ،

(ج) في المخالفات بمضي ستة أشهر « ر . م ٢٧٩ ت ج » .

المدينة في شأن الجرح ما لم يكن الحكم الصادر فيها انتهائيا لا يجوز الطعن فيه فتبتدي مدة السنة من تاريخه « ر.م ٢٧٨ جبايات » .

مشروعية التقادم

ظهر مما تقدم فرض المشرع من عقوبة الجاني، وإن الحكم عليه بما يتناسب مع حرمته تأديب له وردع لغيره، وذلك الفرض يتحقق بتنفيذ الحكم. إلا أنه في بعض الظروف قد لا يتيسر تنفيذ الحكم عليه لفراره أو اختفائه، فرأى المشرع أن يبقى هذا الحكم قائما بمثابة سلاح يهدد به الجاني كل وقت، فيبقى مدة طويلة، مضطرب البال وعلامهوما، وهذه عقوبة شديدة السكاية أوجدها بقاء الحكم،

خير أنه من جهة أخرى لا يصح أن يبقى الحكم قائما إلى الأبد، بل لابد من وضع حد لبقائه، ولذا وضعت الحدود المدينة في المواد السابقة،

وكذلك سقوط الدعوى. فالحكم فيه أنه بمرور الزمن الطويل قد انسى الجريمة ونسياتها فتقد منية الحاجة إلى الدبرة والموعظة، ولا به يستعذر أثبت الجريمة أو نفيها بعد مرور زمن طويل، أما لضياح معالم الجريمة، أو لموت الشهود، أو لنسيانهم ظروف الواقعة.

الغرامة

الغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم، ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش في أي حال من الأحوال (م ٢٢ ع).

مبحث في المصادرة (١)

المصادرة هي عقوبة تبعية تحكم بها المحاكم ، تبعا للعقوبة الأصلية ،
وتكون المصادرة بضم وأضافة الاشياء المضبوطة الى جانب الحكومة
كالمبين في الحالات الآتية : —

- (١) الاشياء التي تحصلت من الجريمة — كالنقود والامثلة التي تضبط
في المحلات الممنوعة لدخول الناس ولعب القمار والياناصيب فيها ،
 - (٢) الاشياء التي استعملت في جريمة القتل أو الضرب مثلا — كالأسلحة
والآلات المضبوطة ، وما استخدم لنقل الخشيش كالصنادل والعربات
والحيوانات وكذلك البضائع الموضوعة حراة لاختفاء ، وتسهيل أدخاله ،
 - (٣) الاشياء التي من شأنها ان تعمل في ارتكاب جريمة أو جنحة
كالمفاتيح المصطنعة أو آلات تزيف النقود وغيرها ،
- ففي الاحوال المذكورة تجب المصادرة بدون اخلال بحقوق الغير
الذين حست نيتهم ،

- (٤) الاشياء السابق ذكرها التي بعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها
أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاتها — كاحراز الخشيش أو حمل السلاح
بدون رخصة ، وفي تلك الحالة تجب المصادرة ولو لم تكن الاشياء مملوكة للمتهم .

مبحث في المسؤولية الجنائية

المسؤولية الجنائية — هي أن يسأل الشخص المقاتل الخنار عما
ارتكبه من الافعال المضرة بالمجتمع الانساني ، ولكي تتم مسؤولية الشخص
الجنائية يجب أن يتوفر فيه الشروط الآتية : —

(١) راجع المادتين ٣٠ و ٣٠٧ ع والمادة ٤ من الامر المالي الصادر في ١٠ مارس
سنة ١٨٨٤ .

الادراك ، والاختيار ، والقصد ، أو الامل .

الاحوال التي تزيل المسؤولية الجنائية - هي أسباب نص عليها

القانون لتزيل عن الجاني مسؤولية العقوبة ، وذلك : أما لفقدان التمييز كالصغير الذي لم يبلغ عمره سبع سنين كاملة ، وأما لفقدان الشعور كالمجنون أو الغائب من صوابه من كمال عقله عقاب مخدرة ، إذا أخذها بالرغم عن إرادته أو بدين علمه بها ، وأما لفقدان الحرية كالكره على ارتكاب جريمة .

الاعذار المخففة للمسؤولية الجنائية - هي أسباب نص عليها

القانون لتخفيف المسؤولية عن الجانين : كعذر السن ، وعذر الزوج ، وعذر تجاوز حدود الدفاع الشرعي .

عذر السن - نسم القانون السن الى أربعة أقسام :-

(١) السن من سبع سنين فأقل ماع من العقاب ،

(٢) من فوق سبع سنين الى خمس عشرة سنة ويسمى من التمييز

الناقص خلقة تخفف فيه العقوبات المنصوص عليها للجرائم (١) أو تتخذ

في حق من في هذا السن طرق تأديب وتهذيب تناسب سنه : أما بتسليمه

لوالديه أو لوصيه إذا تعهد في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل ، وإما أن

يحكم بتأديبه تأديبا جساميا إذا كان غلاما ، وإما في الجنابات والجنح : بإرساله

لمدرسة اصلاحية ، أو محل آخر معين من قبل الحكومة ، أو يحكم مع إرساله

الى مدرسة اصلاحية بتأديبه أيضا تأديبا جساميا لأن كان غلاما

وذلك حسبما يراه القاضى في أحوال وأخلاق المجرم (ر . م ٦٠ و ٦١ ع) ،

(١) إذا كانت الجريمة التي ارتكبها عقوبتها السجن أو الاشغال الشاقة المؤقتة تبطل

هذه العقوبة بقوة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا ،

وإذا كانت جنابة عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة تبطل هذه العقوبة بقوة

الحبس مدة لا تزيد عن خمس سنين .

(٣) من فوق خمس عشرة سنة الى سبع عشرة سنة وهو من الرشد الجنائي الذي لم تكمل خبرته يحكم فيه بالعقوبات المقررة للجرائم ، وقد استثنى القانون من ارتكب جناية وهو في هذا السن من عقوبات الاعداء والاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة قائما بتسديد بالسجن في حدود المادة ٦٦ ع ،

(٤) من فوق سبع عشرة سنة ويسمى سن الرشد الجنائي الذي كملت فيه خبرته ، وتكون مسئوليته الجنائية تامة فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للجرائم بدون استثناء .

عذر الزوج - أن من يرتكب جريمة القتل ضد زوجته ومن يزني بها عند مفاجاته لها حال تلبسها بالزنا ، لا تطبق عليه أحكام جريمة القتل عمداً ، بل تخفف ويحكم عليه بالحبس ، وذلك مراعاة لما يحيط بالزوج من الظروف المحزنة التي تفقده صوابه أزاء خدش عرضه وشرفه فلا يعى ما يفعل (د م ٢٠١ ع) .

عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعي - هو أن يتجاوز المدافع القدر اللازم لدفع التعدي كما سيوضح بعد .

مبحث في الدفاع الشرعي

إذا وقع تعد على أى شخص وجب عليه ان يرفع أمره الى السلطة المختصة لا ان يقتصر لنفسه بنفسه ، ولكن توجد ظروف استثنائية يبيح له القانون فيها ان يدفع القوة بالقوة اذا لم يستطع الاحتماء برجال السلطة العمومية في الوقت المناسب ، وفي هذه الحالة يستعمل الشخص ما يمكنه من القوة لدفع التعدي الواقع عليه او على ماله او على نفس غيره او ماله « د م ٢٠٩ ع » ، ويشترط ان يقع التعدي في الحال وبغير حق ، وان لا يمكن

التخلص منه بطريقة أخرى ،، ان لا يتجاوز القدر اللازم من القوة لدفع التعدي (د . م ٢١٠ و ٢١١ ع) .

مبحث في العود

العود - هو ان يرتكب المجرم جريمة بعد سبق الحكم عليه نهائياً في جريمة سابقة ،

والفرق بين العود وتعدد الجرائم هو سبق الحكم نهائياً في الجريمة القديمة في العود ، وللقاضي في حالة العود ان يشدد العقوبة في الجريمة الجديدة لان تكرار اجرام المتهم بعد سابقة الحكم عليه دليل على عدم ارتداعه بالعقوبة الاولى ، وطبيعي ان يكون المائد أشد خطراً ممن يجرم لأول مرة ، ولا تسري أحكام العود على المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، وذلك لان المشرع راعى تخفيف العقوبة على الصغير ، بان تتخذ في حقه طرق تأديب وتهذيب تناسب منه كما تقدم بيان ذلك في حذر السن للمسئولية الجنائية (د . م ٦٥ ع) .

مبحث في إيقاف التنفيذ

إيقاف التنفيذ - هو عدم تنفيذ العقوبة على من يرتكب جنحة (١) بصفة مؤقتة ، لوقاية من يرتكبها لأول مرة من تأثيرات السجون التي قد تفسد

(١) ماعد الجنح المنصوص عليها في المواد الآتية :-

أ - المادة ١٨٣ ع الخاصة بجنح التزوير في محركات أحد الناس ،

ب - المادة ٢٣٢ ع الخاصة بجنح هتك عرض صبي أو صبية بغير قوة أو تهديد ،

ج - المادة ٢٣٣ ع الخاصة بجنح مخريض الشبال عادة على الفسق والفجور ذكورا كانوا أو اناثا ،

والحكمة في عدم إيقاف التنفيذ ان أمثال هؤلاء المجرمين لا يستحقون الرأفة ،

وأيضاً في الخنايا إيقاف تنفيذ الحكم لاهميتها ، ولاني المخالفات لبساطتها ، ولا يكون

الزوايا في الجنح أيضاً لانه لو كان كذلك لشجع المجرمين على ارتكاب الجنح .

الاخلاق. ويتكون الايقاف عنه النطق بالحكم ، وذلك كلما كان هناك أمل في انه ينتج أثرا حسنا ويجعل المحكوم عليه يسلك بعد ذلك سلوكا حميدا ، واذا توقع على المحكوم عليه عقوبة مقيدة للحرية في جناية أو جنحة. في مدة الخمس سنين التالية لتاريخ صيرورة الحكم نهائيا يصبح الحكم الموقوف تنفيذه واجب التنفيذ حتما ، اما اذا مضت المدة المذكورة ولم يرتكب في خلالها ما يستوجب الحكم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية فإن الحكم الموقوف تنفيذه يصير لاغيا ، ولا يعتد أساسا للعود ، ولكنه يكون مانعا من الحكم في المستقبل بايقاف التنفيذ مرة أخرى لأي حكم آخر » راجع المادتين ٥٣ و ٥٤ ع.

الجهل بالقانون

ليس من اسباب عدم المسؤولية

لا يقبل من أحد اعتذاره لعدم العلم بما تضمنته القوانين أو الاوامر من يوم وجوب العمل بمقتضاها » المادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ، وذلك لانه لا تعتبر القوانين نافذة المفعول الا بعد ان يعلم بها الجمهور ، باعلانها بواسطة درجها بالجرائد الرسمية ، وتعتبر تلك القوانين والاوامر معلومة لدى جميع أهالي القطر بعد اعلانها بالجرائد بثلاثين يوما ، ويجوز تنقيص هذا الميعاد بمقتضى نص صريح في القوانين أو الاوامر المذكورة » المادة الاولى من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

الباب السادس

بحث في مامية بعض الجرائم الأكثر وقوعا ، وفي الاجراءات الواجب اتباعها لضبط وقائعها .

مفحوظة - لم نراع الترتيب المبين بقانون العقوبات الاهلى ، بل قسمنا هذا الباب الى ثلاثة فصول كلاتى . -

أولا - الجرائم المتعلقة بالنفس ،

ثانيا - » » بالمال ،

ثالثا - » » بالدين والعرض والشرف .

تمهيد

ذكرنا بالباب الثالث ان قانون تحقيق الجنايات الاهلى اعتبر العمد «والمشايع الذين يقومون بالاعمال فى حال غياب العمد أو حصول ما يمنعهم من القيام بالاعمال» من رجال الضبطية القضائية ، كما أوضحنا أن وظيفة الضبطية القضائية جمع الاستدلالات الموصلة أو المسهلة لتحقيق والدعوى ، فتبادر بضبط الوقائع ، ونستكشف حقائقها ، وتجمع أدلتها ، وتتخذ جميع الوسائل التحفظية لتمكين من ثبوت الحوادث الجنائية ، وتحرر بجميع ذلك محضرا يقدم الى النيابة العمومية مع الاوراق والمضبوطات الدالة على الثبوت ، كما أوضحنا فى الباب المذكور الاحوال التى يكون فيها لرجال الضبطية القضائية سلطة النيابة فى التحقيق ، ويكون لهم صفة المحققين بالمعنى القانونى ، ومن بينها حالة التلبس بالجريمة ، وهى التى يعنى العمد والمشايع بأمرها بصفتهم من مأمورى الضبطية القضائية ، وقد ذكرنا ان الحكمة فى وجوب الاسراع فى ضبط وقائع التلبس وتحقيقها ، هى ادراك الجانى وقت الحادثة أو عقبتها ، ومعاينة آثار الجريمة قبل تغيير معالمها ، توفر أوجه الاثبات ،

وبما أن حفظ الدعوى لعدم كفاية الأدلة ، وافلات اللجنة من يد العدالة والتأديب الزاجر لهم ، راجع فى الغالب الى عدم دراية كثير من

العمد والمشايع بواجباتهم في هذا الشأن ، وسبق ان ذكرنا بالباب الرابع انه يصعب وضع قواعد خاصة لتحقيق الجنائي عن كل جريمة على حدة ، وأوضحنا أيضاً قواعد عامة للاسترشاد بها في جميع الحالات ، الا أننا رغبتنا في تقريب ذلك الى أذهان المنوطلين بهذه الاحمال ، وتسهيل مأموريتهم ، دفعتنا الى تعريف كل جريمة « من الجرائم الهامة الاكثر وقوعاً » على حدة ، وشرح الغامض من نصوص موادها ، وبيان مايتبع في كل جريمة لضبط وقائها حتى يكون أمام العمدة والمشايع بيان لواجباتهم في مختلف الحوادث الجنائية الاكثر وقوعاً ، ويكفيهم عند وقوع أى حادثة في بلد أحدهم ، ان يرجع الى هذا الباب فيسترشد به الى أحسن الوسائل التي توصله الى اتمام عمله كاملاً بلا نقص أو قصير ، وبذلك لا يتمكن أى مجرم من الافلات من يد العدالة ، فينال جزاءه الزاجر له والرادع لامثاله من المايثين بالامن العام ، فيترتب على ذلك اضطراب هؤلاء الاشرار الى تعديل سلوكهم ، والسعى للارتزاق بوسائل مشروعة ، فيقل وقوع الجرائم الخلة بأمن البلاد ، فيرتاح ضمير العمدة « أو الشيخ القائم بعمله » ويحوز رضا المولى سبحانه وتعالى ، ورؤسائه المختصين ، وثقة مواطنيه ، وهذه نعمة كبرى .

الفصل الاول

القتل - اخفاء الجثث - الجرح أو الضرب - الحريق عمدًا - سرقة الاطفال وخطف البنات - اعطاء جواهر ضارة - اسقاط الحوامل - مقاومة الحكم وعدم الامتثال لاوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره - الاكراه وسوء معاملة الموظفين لافراد الناس - القبض على أحد الناس أو حبسه

بدون حق .

جرائم القتل (١)

التعريف - القتل هو ازهاق روح شخص بفعل شخص آخر بطرق شني وهو نوهان : قتل عمدا ، وقتل خطأ .

القتل عمدا - هو ما كان مقترنا بنية اعدام المجنى عليه من غير سبق اصرار ولا تردد : ومعتبر قاتلا عمدا الطبيب الذي يعطي مريضه جرعة من السم قصدا ليعجل بوفاته تخلصاً من ألم المرض أو خوفاً من العدوى ، وكذلك من يقتل آخر بناء على طلبه ليتخلص من أمر ما كضيق ذات يد ، أو كمن يجلس انساناً ويمنع عنه الطعام قصداً بذلك قتله إذا مات الشخص المسجون جوعاً ، وتمد الأم قاتلة إذا تعمدت عدم تغذية ابنها وهي قادرة فلت جوعاً وهكذا (٢)

أركان جريمة القتل عمدا - يجب أن تتوفر في الجريمة ثلاثة أركان : -

أولاً - القتل بأي طريقة من شأنها ازهاق الروح : سواء بالضرب بسلاح ناري ، أو بآلة حادة ، أو بمص في مقتل ، أو بالخنق ، أو بغير ذلك : كمن يخنق لآخر حفرة في طريقه ، أو يقطع جسرا يعلم أن المجنى عليه سيمبره ، أو يلقيه في البحر بنية قتله ، إذا حصل الموت فعلاً بأحدى الأسباب المتقدمة ،

ثانياً - أن يكون القتل قد وقع على نفس حية ، لأن من يطلق عياراً طرأ على جثة هامدة بنية القتل لا يعتبر قاتلاً ولا شارعاً في القتل لاستحالة

(١) ر.م ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ ع.

(٢) يلاحظ الملاحظين الاخيرة ان فيها سبق اصرار .

الجريمة (١) ،

ثالثا - ان يكون القتل حصل من الجاني بنية أزهاق الروح .
سبق الاصرار والترصد يشددان العقوبة - لو سبق جريمة
القتل عمد اصرار أو ترصد لكان ذلك ظرفا مسببا لتشديد العقوبة (ر .
م ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ ع) ،

والاصرار السابق - هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لا ارتكاب
جناية أو جنائية يكون فرض المصرف فيها ايذاء شخص معين أو أى شخص
غير معين وجده أو صادفه ، سواء كان ذلك القصد معاقبا على حدوث أمر
أو موقوفا على شرط (م ١٩٥ ع) ، ويتوفر سبق الاصرار المتقدم ذكره
في جريمة القتل بمواد صامة (ر . م ١٩٧ ع) ،

والترصد - هو ترصد الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة
مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو
الى ايذائه بالضرب ونحوه (م ١٩٦ ع) .

سبب تشديد العقوبة على الاصرار والترصد - الحكمة في

تشديد العقوبة أن الاصرار والترصد يسبقان الجريمة بزمن يسمح للنهم
بالتفكير والتدبر في عاقبة أمه . وتقدير أخطاره ، فاقدامه بعد كل ذلك على
لارتكاب الجريمة بوجه أشد خطرا ممن يرتكبها بدون تفكير ولا تدبر ، فنكون
مستولينه أشد .

مضار القتل العمد - القتل هو اشتهع جريمة يرتكبها بنو الانسان ،

وقد حرمها سائر الشرائع السماوية . قال تعالى « ولا تقتلوا النفس

التي حرم الله الا بالحق ، ،

ولما كان ازهاق الروح من طبيعة الحيوان الوحشي ، فارتكاب الآدي
له يدل على ان فطرته خلقت من أخص المزايا البشرية ،

ولنتصور موقف القاتل السفاك وقت تنفيذ الجريمة بالنسبة الى المقتول
المسكين الذي لا يملك انتزاع روحه من جسده سوى المولى عز وجل ،
وحرمان عائلته منه وقد يكون عائلهم الوحيد ،

ولنتصور ايضا حالة المجنى عليه وهو يتألم ويتوجع من الضربات
القاسية المشومة التي انزلها به ذلك الجاني السفاك المتوحش ،

ولا ينبغي ان ارتكاب هذه الجريمة كثيرا ما يكون سببا في حرمان
البلاد من أيد عاملة لو بقيت لساعدت على خدمتها ورق المجتمع الانساني ،
وان تعدد ارتكاب هذه الفظائع في امة من الامم ، دليل على تأخرها ،
ويكون وصمة عار لها ، ومهددا لكيانها ، وشائنا السمعتها بن الامم المتقدمة ،
فضلا عن انه يفضي الى الاخلال بالامن العام ، اذ ربما تكون للمقتول عائلة
تتأثر له ، فتقع معارك دموية بين المائلتين او العائلات ، ويحصل بالانحسار عقباه .

القتل خطأ - هو ما يقع بدون قصد ولا تعمد بأن يكون ذلك
فاشئا عن رهوة ، او عن عدم احتياط وتحرز ، او عن اهمال وتفريط ،
او عن عدم اقتباه وتوق ، او عن عدم مراعاة واتباع القوانح ، ومن القتل
الخطأ : ان يرمى انسان طيرا مثلا فيصيب انسانا فيقتله ، او ان يسوق
شخص سيارة فيصدم انسانا فيقتله باهماله لا بقصده (ر . م ٢٠٢ ع) .

الضرب المفضي الى الموت - اذا لم يكن عند الفاعل نية القتل عمدا
بان ضرب أو جرح شخصا او اعطاه مواد ضارة متعمدا ذلك ولم يكن
قصده قتله ، فاقضى هذا الفعل الى موت المجنى عليه ، اعتبر ما وقع منه ضربا

أفنى الى موت « ر . م ٢٠٠ ع » .

الاجراءات - اذا كان المجنى عليه قد فارق الحياة ، وجب على العمدة

أن يتحفظ على الجثة في مكانها ، وعلى ما يوجد بمحل الحادثة من آثار أو أسلحة انتمصت في ارتكابها « راجع مبحث التحفظ على الآثار » ،
ويمين خفيراً لحراستها ، ويمنع اقتراب الناس منها لتبقى على حالتها لحين
حضور المحقق ، ويرسل بلاغاً عن الحادثة في الحال بإشارة تليفونية الى المركز
أو نقطة البوليس « راجع مبحث البلاغات » ،

واذا كانت الجثة لمجهول أخذ في التحري عن اسم صاحبها مستدلاً على
ذلك بما قد يوجد فيها من علامات: كوشم أو كي أو تشويه في بعض الاعضاء ،
وما يوجد عليها من ملابس ، ويتعرف على الاشخاص الذين عثروا او
دلوا عليها ، ويحافظ على جميع امتعته من ملابس ونقود وأختام وغيرها ،
(ان وجد شيء منها) . ثم يجمع الاستدلالات ، ويبحث عن سبب الوفاة ،
ويتحرى عن الفاعلين وشركائهم ، ويضبطهم إن أمكن ،

واذا كانت الجثة في الخلاء - يجوز عند الشك أن يبحث في الجهات
والاماكن المجاورة للمحل الذي وجدت فيه عن بقع دموية أو آلات أو
أسلحة مخبأة في جوف الارض اذا ظهر أن الجريمة وقعت في غير المكان
الذي وجدت فيه الجثة ،

واذا كانت الجثة ملقاة على قضبان السكة الحديد ، أو طافية على وجه
الماء ، ينقلها من محلها في الحال ، ويضمها في محل مناسب قريباً من مكان
وجودها ، ويتخذ بشأنها ماسبق بيانه من الاجراءات ،

ويتحتم العمل على ضبط المتهم ، سواء أكان منلبساً بالجريمة ، أو متى
ظهرت أدلة لادينه ، مع توجيه مزيد الاهتمام للبحث عنه ، والقاء القبض

عليه في الجهة التي تكون قد التجأ إليها إذا لم يضبط بمحل الواقعة ،
أما إذا كان للجنى عليه لا يزال حيا - فيجب المبادرة بأخذ منطق
لسانه (ولو شفويا) « راجع النقط المهمة اللازم اثباتها عند سؤال المصاب
بإصابة خطيرة » ، وبمجرد ضبط المتهم يجب تفتيشه ، وخلع ملابسه الموجود بها
آثار الجريمة (كدماء أو تمزيق أو غيرها) ، وحفظها بطرف العمدة
لحين تسليمها للمحقق ، مع فحص أجزاء جسمه لعله يثر على آثار يستدل
منها على أنه ارتكب الجريمة ، ثم يفتش منزله « راجع مبحث التفتيش » ،
ويضبط ما يجده فيه مما يعود بالفائدة على التحقيق ،
وفي حالة اعتراف المتهم - يسأله عن البواعث التي حملته على ارتكاب
جريمة القتل ، وعن الوقت الذي صمم فيه على ذلك ، ووقت حصولها ولو
بالقريب ، وعن شركائه ومساعديه في جرمه ، وعن نوع السلاح أو لآلة
التي استعملها ، وعن الدماء أو العلاقة التي بينه وبين الجنى عليه - وبمجرد
حضور المحقق يقدم له ما قام به من المباحث والجراءات ، وما وصل لعله مما
يفيد التحقيق ، ويبقى بعد ذلك تحت تصرف المحقق ليؤدي له ما يحتاج
من مساعدة .

جريمة إخفاء الجثث (١)

نص قانون تحقيق الجنايات في المادة السابعة على أنه يجب على كل من
طعن وقوع جريمة تخل بالأمن العام أو يترتب عليها تلف حياة إنسان أو
ضرر للملكة أن يخبر به النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية
إلى آخر ما جاء في المادة المذكورة ، ولم يذكر للتقصير في هذا الواجب
عقابا ، ولعله اعتمد على أن الناس سيقومون بذلك الواجب من تلقاء أنفسهم ،

ولكنه نص في المادة ٢٠٣ من قانون العقوبات على عقاب مخفي جثة القتل او دافنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت واسبابه بالمجلس مدة لا تزيد عن سنة او مفرمة لا تتجاوز عشرين جنيها ، لان المشرع اعتبر ان هذه الحالة ليست مجرد نقصير في واجب علم ، وانما هي عمل ايجابي له نتائج وخيمة ، وهي ضياع معالم الجريمة ، والمساعدة على عدم عقاب مرتكبها ،

وكذلك نص قانون العقوبات في المادة ١٢٦ مكررة بعقاب منية عدم تقديم الادلة المثبتة للجريمة مساعدة منه للمجرم ، لانه يترتب على ذلك ضرر أثير ،

ويدخل في حكم المادة ٢٠٣ ع كل اخفاء لجثة قتل - سواء أكان القتل عمداً ، او خطأ ، او بضرب أفضى الى الوفاة ، وجميع حوادث القتل الاخرى ، وذلك قبل اجراء الكشف عليها وتحقيق حالة الموت واسبابه ، او صلا لمعرفة ما اذا كان جنائيا أم غير جنائي . ويعتبر اغراق الجثة أو القاؤها في مرحاض مثلا او حرقها او تسخيرها في طرد بواسطة السكة الحديد اخفاء لها ،

أما اذا كانت الجثة نذير قتل ، فدفعها بدون تصريح مخالفة لللائحة المواليه والوفيات ،

وجريمة الاخفاء المذكورة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة القتل ، فاذا ارتكبها نفس القاتل فلا تقام الدعوى عليه بالمادة ٢٠٣ ع لان الاخفاء في هذه الحالة يكون تابعا لجريمة القتل غير منفصل عنها ،
ولجريمة الاخفاء اركان ثلاثة هي : -

أولا - الفعل المادي وهو اخفاء جثة قتل أو دفنها ،

ثانيا - ان يتم ذلك بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف

عليها وتحقيق حالة الموت واسبابه ،

ثالثا - القصد الجنائي بأن يكون مرتكب الاخفاء طالما بأن الجثة جثة قتييل لم يؤذن بدفنها ولم تعمل التحقيقات اللازمة عنها ، وأريد من الدفن اخفاء معالم الجريمة ،

وحيث ان الموضوع الذي نصت عليه المادة ٢٠٣ ع يشبه في بعض الوجوه بعض الحالات التي نصت عليها المادة ١٢٦ مكررة ع ، وذلك لان المادة ١٢٦ مكررة ع تعاقب من يخفي أدلة الجريمة بقصد مساعدة الجاني على الافلات من وجه القضاء بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليها بالاعدام ، وبالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفرامة لا تزيد من خمسين جنيتها اذا كانت الجريمة مما يعاقب عليها بالاشغال الشاقة او السجن ، واخفاء جثة القتييل لاشك انها اخفاء لبعض أدلة الجريمة ، ولكن الفرق بين المادتين هو ان المادة ٢٠٣ ع لا تشترط وجود علاقة بين الخفي وبين مرتكب جريمة القتل ، أما المادة ١٢٦ مكررة ع فتفرض وجود هذه العلاقة بينها ورغبة مخفي الادلة في تخليص القتيل ، ولا شك في أن هذه الحالة أشد خطرا من الحالة المذكورة في المادة ٢٠٣ ع ، وهذه هي الحكمة في اختلاف العقوبتين المنصوص عنهما في المادتين المذكورتين ،

ومن اجل ذلك يجب عند وجود جثة قتييل البحث عما اذا كان للمخفي علم او علاقة بالقتائل أم لا ، لمعرفة ما اذا كانت المادة ٢٠٣ ع هي اللازم تطبيقها ام للمادة ١٢٦ مكررة ع .

الاجراءات - متى علم العمدة باخفاء جثة قتييل أو دفنها قبل الحصول على تصريح من السلطة المختصة ، وجب عليه أن يخطر المركز تليفونيا ، وينتقل في الحال مع العدد اللازم من الخفراء الى المحل المقول بأن

الجنة أخفيت فيه ، ويجرى التحفظ اللازم عليه ، ولا يسمح باقتراب أحد من الجنة . ويسأل المبلغ عن كل معلوماته ، وكذا اقرب صاحب الجنة وأهله عن سبب الوفاة ، ومكانها وزمانها ، وسبب عدم التبليغ عنها ، وعن دفنوها ، ويستحضرهم لسؤال كل منهم عما نسب اليه ، ثم يسير في الاجراءات طبقا لما يبيناه في حالة القتل ، ويضبط كل من تقوم الدلائل على أن له يدا في القتل أو اخفاء الجثة ، ويسأله عما نسب اليه ، ويفتش منزله ، ويجرد حضور المحقق يقدم له ماله من معلومات ، وما يمكن أن يكون قد حرره من محاضر ويبقى بمحل التحقيق لتقديم المساعدة اللازمة للمحقق .

جرائم الجرح أو الضرب (١)

يجب على المدة أن يتحرى عن سبب التعدى بالضرب ، أو بالجرح أو بارتكاب أفعال العنف ، وعما اذا كان لهذا التعدى سابقة ترصد أو استمرار لا ، وعما اذا كان صدر التعدى من شخص بمفرده ، أو من جملة أشخاص ، مع تحديد عددهم ، وعما اذا كانوا استعمالوا أسلحة أو عصي في تعديهم أم غيرها ، وان يثبت كل ذلك في بلاغه كاسيأتي في الاجراءات بعد ، لما له من الاهمية في تقدير العقوبة ، وعليه أن يثبت أيضا اذا كان الجرح حصل عمداً أو خطأ أو بإهمال أو قضاء وقدر ،

فالعمد مثلاً - كشخص سبه آخر فضربه ، أو طرأت عليه ظروف دفعته لضرب غيره ، ولو كان هناك سابقة تصميح على التعدى وأنه حصل فلا لا يعتبر هذا استمرارا وسبق الاصرار والترصد ظروفان مشددان لجريمة الضرب «ر.م ٢٠٥ و ٢٠٦ ع»

وكذلك اذا حصل الضرب من واحد أو أكثر من عصابة أو

تجبر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ، اتفقوا على التعمد والابتداء وحصل الضرب أو الجرح باستعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى ، من واحد أو أكثر من ضمن المتجبرين أو العصاة « ر . م ٢٠٧ ع » ،

والخطأ - كمن يرفع عصاه ليضرب بها دابة من لا تصيب شخصاً على غير قصد منه ، أما إذا كان يقصد ضرب شخص فأصاب شخصاً غيره فلا يعتبر هذا خطأ بل يعتبر عمداً ،

والإهمال - كشخص أطلق فرسه بدون سائس فأصاب آخر ، وحالة عدم الانتباه - كمن حفر حفرة في طريق عام ولم ينذر المارين بوجودها ولم يضع حاجزاً حولها نهارة ، أو بصيحتها ليلاً ، وتسبب عن عدم احتياطه هذا إصابة أحد المارين « ر . م ٢٠٨ ع » ،

والجرح قضاء وقدر - هو ما انعدمت فيه نية الفعل وانعدم فيه الإهمال لأنه يكون مسبباً عن ظروف اضطرارية لا إرادة لاحد فيها: كسقوط منزل قديم على أصحابه بسبب زلزال أو امطار أو كسقوط صاعقة على احد المارة .

الاجراءات - متى علم المدة بحصول جريمة جرح أو ضرب عمداً أو خطأ أو إهمالاً على أحد الأهالي بالناحية ببلده وكانت حالته خطيرة وجب عليه أن يخطر المركز فوراً عن ذلك بإشارة تليفونية ، وينتقل في الحال إلى محل الواقعة ، ويسأل المجنى عليه « راجع النقاط المهمة اللازم اثباتها عند مؤال المصاب بأصابة خطيرة » ويستدعى حلاق الاسعاف أو الصحة لعمل الاسعافات الضرورية له لحين وصول مفتش صحة المركز ، ثم يسأل الشهود عن معلوماتهم ، والمتهم عما نسب اليه ، وعن البواعث التي حملته على ارتكاب جريمته ، ويفحص ملابسه وجسمه لمشاهدة الآثار التي توجد

بها ، ويقتشه ويقتش منزله « راجع مبحث التفتيش » ويضبط ما يجده من الأسلحة والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وكذا الملابس المحزقة أو الملوثة بالدم ، ويحافظ عليها حتى يحضر المحقق فيقدمها اليه ويخبره بما وصل الى علمه عن الحادثة ،

اما اذا كانت حالة المصاب جيدة - فيحرر بلاغا بالحادثة ، يثبت فيه أقوال المشتكى ، وأسماء الشهود ، واعتراف المشتكى في حقه أو انكاره ، والآثار التي يجدها ، كالوصف المتقدم ، ويرسل الانفار ببلاغ مع ما يقدم اليه أو يضبطه من آلات الى المركز مع أحد النظراء للتصرف ،

وفي حالة ما اذا كان الجرح قضاء وقبرا - عليه ان يستدعى حلاق الصحة لعمل الاسعاف ، وارسال المصاب وشهود الحادثة الى المركز للتحقيق اذا كانت حالة المصاب تسمح بذلك ، والا فيجرى عمل الاسعاف والتبليغ وجمع الشهود لحين حضور المحقق بالبلدة ،

ويتبغى أن يسعى الممثلة في التوفيق بين المتخاصمين في شكاوى الضرب البسيطة ، ومع ذلك فلا يسوغ له أن يمتنع عن التبليغ اذا كان الضرب قد أحدث جرحاً ، أو يتألم منه المضروب ولولم يكن به أثر ظاهر .

جريمة الحريق عمداً (١)

تم جريمة الحريق عمداً بمجرد وضع النار في الشيء أو المكان المراد احراقه وذلك كنص المادة ٢١٧ ع ؛

واذا لم تصل النار الى الاشياء أو الامكنة المراد احراقها بأن انطفأت أو اطفأها احد غير الفاعل قبل وصولها اليها فعنبر شروفاً ،

ويجب التفريق بين مواد الحريق عمداً : فمنها ما هو خاص بوضع النار

في محل مسكون أو معد للسكنى ، ومنها ما هو خاص بوضعها في محل غير مسكون ولا معد للسكنى ، ومنها ما هو خاص بوضعها في أخشاب أو زرع محصود أو غير محصود ، كما أنه يجب التمييز في تعريف واسطة الحرق. كن يحرق ملكه ليضر الغير ،

احراق محل مسكون أو معد للسكنى — هذه الجريمة تنطبق على المادة ٢١٧ ع والفعل المادى لها هو وضع النار عمداً في مبان أو سفن وعوميا في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان مبنياً بالمادة أو غير مبين بها. كالحقنات منزل ، نزل مطبخ أو اسطبل ،

وكون الفاعل للحريق هو المالك للمحل المحروق ، فهذا لا يزيل الجريمة. لأن المحل مسكون أو معد للسكنى ، ويجب أن يتوفر في هذه الجريمة أيضاً تعمد الاحراق ، والا كانت الحادثة حريقاً باهمال تنطبق عليها المادة ٣١٥ ع. أو قضاء وقدرا اذا لم يثبت التعمد والاهمال .

احراق محل غير مسكون ولا معد للسكنى — هذه الجريمة تنطبق على المادة ٢١٨ ع ، والفعل المادى لها هو وضع النار عمداً في مبان. أو سفن أو غيرها مما هو متصوص عليه في المادة المذكورة ، بشرط أن لا تكون مسكونة ولا معدة للسكنى ، ويجب أن يتوفر فيها أيضاً تعمد الاحراق ، والا كانت حريقاً باهمال تنطبق عليها المادة ٣١٥ ع أو قضاء وقدرا كما سبق ايضاحه ،

ويشترط لتطبيق المادة ٢١٨ ع ان لا تكون الاشياء السابق بيانها ملكاً لفاعل الحريق ، واذا وضعت النار عمداً في مزارع غير محصودة انطبقت أيضاً هذه المادة ، على شرط أن تكون نضجت وجفت تماماً ، لان في هذه الحالة يكون خطر النار مؤكداً وشديداً ، واما اذا كانت المزارع خضراء فتدخل

تحت موند جرائم الاتلاف المزروعت .

احراق أخشاب معدة للبناء أو الوقود أو في زرع محصود -

هذه الجريمة تنطبق على المادة ٢٢٠ ع ، على شرط أن تكون هذه الأخشاب معدة للبناء أو الوقود ، وبكمية كبيرة فلو احرق قطعة أو بعض قطع منفردة اعتبر مخالفة الاتلاف منقولات عمداً لغير وانطبقت عليه المادة ٣٤٢ ع ، كما أن المادة ٢٢٠ ع تنطبق أيضاً على وضع النار عمداً في زرع محصود سواء كان لا يزال باقياً بالقيط أو نقل إلى الجرن أو وضعها في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ، على شرط أن لا تكون ضمن قطار محتو على أشخاص والا دخلت تحت حكم المادة ٢١٧ ع ، ويشترط لتطبيق هذه المادة أن لا تكون الأشياء المذكورة ملكاً لفاعل الحريق .

احداث المالك ضرراً لغيره بسبب احراق ملكه - هذه

الجريمة تنطبق على المادة ٢١٩ ع ، ويجب توفر الشروط المبينة بعد فيها : -
(١) أن يكون المحل أو الشيء الذي احرقه مالكه مما هو مبين في المادة ٢١٨ ع ،

(٢) أن يحصل ضرر لغيره باحراقه ملكه ،

(٣) توفر القصد الجنائي .

ملحوظة : - اذا وضعت النار في محل أو شيء لتوصيلها إلى الشيء

المراد احراقه أي أن يتخذ هذا المحل أو الشيء واسطة للحصول بالحريق عمداً انطبقت المادة ٢٢١ ع ،

واذا نشأ عن أنواع الحريق السالفة الذكر موت شخص أو أكثر

كان موجوداً في الأما كن المحرقة وقت اشتعال النار انطبقت المادة ٢٢٢ ع

وموجب قتل هذا الحريق عمداً بالاعدام،

وإذا استعملت مادة مفرقة في الأحوال المبينة في المواد السابقة المختصة

بجناية وضع النار عمداً انطبقت المادة ٢٧٣ ع ،

الاجراءآت - عند حصول حريق في دائرة البلدة ، وجب على

العمدة أن ينتقل الى محل الحادثة في الحال ، ويأخذ معه العدد الكافي

من الخفراء والاهالي الاشداء (١) ويجتهد في حصر النار في مكانها ، وعدم

امتدادها الى الامكنة المجاورة ، واتخاذ الارواح والاموال التي بمحل الحريق ،

وبأمر بجلب المياه من أقرب محل وصبها على المحلات المشتعلة بها النار ،

ويقسم رجاله بالكيفية الآتية :-

(١) قسم لاقاذ الارواح والاموال ،

(٢) قسم لاحضار المياه ،

(٣) قسم للاطفاء ،

(٤) قسم للمحافظة على الاموال والامنة التي تستخرج من المنازل

المشتعلة بها النار أو المنازل المجاورة لها ويحسن أن يكون أغلب رجال

هذا القسم من الخفراء ،

وإذا كانت النار شديدة ومهمة النطاق ، فعليه أن يخطر المركز في

الحال لارسال مضخات الحريق وتقديم المساعدة اللازمة ،

وعندما ينتهي من اطفاء النار ، يسأل صاحب المحل الذي حصل به

الحريق عن أسبابها ، وقيمة الاشياء التي حرقت ، وأوصافها ، وعن نتائجها ،

ويبلغ المركز عن الحادثة في الحال إذا لم يكن قد أبلغه من قبل ، ويأخذ

(١) إذا امتنع شخص من الاهالي عن تقديم المساعدة اللازمة المطلوبة منه وقتئذ ،

وجب على العمدة ان يبلغ عنه ذوي الشأن ، لمقابته بمقتضى المادة ٣٣٩ ع التي تنص

لعمدة طلب المساعدة من الاهالي التادرين عليها ، وتنفى بطلبه من يعتمر عن تقديم هذه المساعدة .

معلومات شهود الجنى عليه ،

واذا قرر الجنى عليه بأنه لا ينهم أحداً ، فعلى العمد أن يتحرى ويدقق عند معاينة محل الحريق حتى تظهر حقيقة الحادثة ، لأن بعض الأشخاص يعتمدون عدم الاتهام في حالة حصول الحريق عمداً (انكالا على الانتقام لانفسهم والاخذ بالنار الامر الذي يتسبب عنه الاخلال بالامن والاكتثار من الحوادث) ، ثم يعمل على ضبط المتهمين ، وضوالمهم مما نسب اليهم ، وفحص ملابسهم واجسامهم ، وتفتيش منازلهم ، وضبط ما يوجد بها مما يكون له علاقة بالحادثة ، (١)

وعلى العمد أن يفرق بين الحريق عمداً ، أوامهلاً ، أو قضاء وقدرًا ، وذلك يثبت من المعاينة ، وأقوال الشهود ، وفي النهاية يقدم كل مالديه من الحاضر والمعلومات للمحقق الذي يحضر لحل الحادثة .

جرائم سرقة الاطفال وخطف البنات (٢)

جرائم الخطف المنصوص عنها في المواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ ع كلها جنایات سواء وقعت بالاكره او بطريق التحايل او بدون اكراه ولا تحايل ، انما تختلف العقوبة فيها باختلاف سن المخطوف ونوعه ان كان ذكرا أو أنثى ووقوع الاكره او التحايل او عدم وقوعهما ، وتم الجريمة بنقل المخطوف من محله او من محل وليه او صاحب السيطرة عليه الى محل آخر وتقييده عن الانظار ، ويعتبر الطفل تحت سلطة اهله وأولياء أمره

(١) وعلاوة على الاجراءات المتقدمة يلاحظ في جميع الحوادث التي ترتكب عمدا ان يهم العمد طاية الاهتمام في البحث عن أسباب ارتكابها ، ويأخذ تمهيدا كتابيا على الجنى عليه بان لا ينتقم لنفسه من الفاعل أو ممن يتهمه أو يشبهه في انه مرتكب الجريمة منه . وذلك طبقا لتشورات وزارة الداخلية الصادرة بهذا الشأن .

(٢) د.م. ٢٥٠ - ٢٥٣ ع.

في أي محل ، فقل الطفل المأفوق بقطار السكة الحديد بعد اختطافه مكون
للمجريمة ، ولا بد في جرائم الخطف على أي حال من توفر الركن الأدبي
وهو قصد الاضرار بسلطة أولياء المخطوف أو من هو في رعايتهم (١)

الاجراءات - عند ما تبلغ الى العمدة حادثة من هذا القبيل ، عليه
ان يخطر المركز تليفونيا في الحال ، وينتقل فوراً لحل الحادثة ، ويبحث عن
الغامين ، وعما يوجد من الآثار التي تدل عليهم ، وفي عرف الطريق التي
سلكوها عليه ان يتعقبهم مع حل الاحتياطات اللازمة في الجهات المجاورة
حتى يمكن تضيق الخناق على المتهمين وضبطهم ، ويلزم استعمال كل وسيلة
في عدم ايصال هذه الاجراءات لعم الجناة لئلا ينكلوا بالمخطوف كما حصل
في بعض الجهات ، ويسأل أهالي المخطوف عن يهودته في هذا الحادث ،
وعن الاسباب الداعية لذلك ، والقرائن التي تثبت صحة ادعائهم ، وكل
ما يتعلق بالحادثة ، مع ملاحظة التحري والبحث عن الاشخاص الذين اعتادوا
لارتكاب مثل هذه الجرائم ، والنوصل لمعرفة ان كانوا ضمن مرتكبي هذه
الحادثة ام لا ، وفي حالة العثور على المخطوف يسأل عن كيفية ارتكاب الحادثة
ضده ، وعن المتهمين ، وعما اتاه كل منهم والجهات التي اخفوه فيها ، وما
يوجد بحوزته أو ملابسه من الآثار ، وصيها والعمل على جمع الادلة التي تثبت
صحة أقوال المجنى عليه ، مع سؤال المتهمين في حالة ضبطهم عن سبب
ارتكابهم هذا الحادث ، وعن شركائهم ، والموعزين اليهم ، والبواعث التي
دفعتهم على ارتكاب الجريمة ، وان لم يضبط المتهمين فتتبع الاجراءات
الموصلة لضبطهم ، وبمجرد وصول المحقق يذكر له العمدة كل مظهر له من
الملحوظات التي تفيد في التحقيق وما قام به من الاجراءات .

(١) - لاجرمية متى تزوج المخطف زواجا شرعيا من خطفها در ٢٥٣٩ ع ٤ .

جريمة إعطاء جواز أهر ضارة (١)

تنطبق المادة ٢٢٨ ع على من أعطى لشخص مواد ضارة كالأيون والحشيش والمنزول والكوكايين والمورفين ، أو من أوصى باستعمالها مع علمه بأنها مضرّة بالصحة ، بشرط أن ينشأ عنها مرض أو عجز وقي من العمل ، ويجب أن يثبت في هذه الجريمة وجود القصد الجنائي ، وعقوبة الفاعل تختلف باختلاف أثر هذه المواد في المجني عليه ، فإذا توفي المجني عليه كان عقاب الفاعل طبقاً للمادة ٢٠٠ ع ، وإذا نشأت عنها طاعة مستديمة كان عقابه طبقاً للمادة ٢٠٤ ع ، أما في حالة العجز أو المرض الوقتي فيكون العقاب طبقاً للمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ ع وذلك تبعاً لمدة المرض أو العجز ، وأما في حالة إعطاء هذه الأشياء خطأ وبدون قصد فتطبق مواد الخطأ ٢٠٢ و ٢٠٨ ع على الجاني .

الاجراءات - متى علم العمدة أو مبلغ اليه شكوى من هذا القبيل ، وجب عليه القيام فوراً لمحل الحادثة ، والاستفسار من المجني عليه وشهوده عنها ، وضبط المواد المعطاة له والتحقق عليها ، وسؤال المتهم عما نسب اليه ، واثبات اعترافه أو انكاره ، وعمل الاسماقت اللازمة للمصاب ، وإخطار المركز بالحادثة في الحال « ان كانت حالة المصاب غير مرضية » وإرسال الأشياء المضبوطة داخل حوز مطلق مختوم ، وملاحظاته في معظم هذه الاحوال يحصل قى واسهال للمجني عليه فان وجد حفظ كل على حدة في أوعية خاصة وتقديم المحقق ،

أما اذا كانت حالة المصاب جيدة - فيحرر بلاغاً بالحادثة ويرسله مع المجني عليه والمتهم والشهود والمضبوطات الى المركز مع أحد الخفراء .

جريمة اسقاط الحوامل (١)

تم جريمة الاسقاط بانزال الجنين قبل ميعاد الولادة الطبيعى بأحدى الطرق المبينة فى القانون ، وان يكون ذلك عمداً ، فإذا حصل الاسقاط بضرب او نحوه من انواع الايذاء ، او كان المسقط طبيباً او جراحاً او صيدلياً ، فلجريمة جنائية تنطبق على المادة ٢٢٤ ع فى حالة الضرب والايذاء و ٢٢٧ ع فيما اذا كان المسقط طبيباً او جراحاً او صيدلياً ، وفيما عدا ذلك فلجريمة جنحة ، ومحل هذا التشديد فى الحالتين السابقتين ما قد يترتب على الضرب والايذاء من نتيجة ، وما يرتكبه الطبيب او الجراح او الصيدلى من مخالفته لاصول مهنته ، التي كان يجب ان توجه الى نفع الناس لا الى ضررهم ، ومما يستحق الذكر ان القانون رأى عدم العقوبة على الشروع فى الاسقاط ، وذلك حرماً على شرف العائلات ، ولعدم امكان تمييز هذه الجريمة ، وتقدير عمل الجاني الا يتامها ،

ولما كانت الجريمة واقعة على الجنين رأى المشرع أن يعاقب المرأة التي ترضى بالاسقاط وتمكن غيرها من استعمال الوسائل المسببة له معها ، والجريمة بالنسبة اليها جنحة منطبقة على المادة ٢٢٦ ع.

الاجراءات - متى علم العمدة بمحصول اسقاط جنين عمداً بالصفة

المتقدمة ، وجب عليه أن يحظر المركز فوراً بإشارة تليفونية ، وينتقل لمحل الواقعة لمعاينة آثار السم الذي نزل من المرأة التي اسقط حملها ، ويضبط كل ما يجده بالمحل المذكور من خرق ملوثة بالدم ، وأواني وأدوية وغيرها مما يظن أنه استعمل فى الجريمة ، ويسأله عن سبب اسقاطها ، والوقت والمكان الذى أسقطت فيه ، وعن اسم الشخص الذى اسقطها أو ساعدها ، وعما

إذا كان ذلك برضاها أم لا ، وعن مدة حملها ، والمحل الذي وضعت فيه الجنين ، ويجب البحث عنه والتحقق عليه بما عليه من الآثار للكشف الطبى عليه ، ثم يسأل الشهود من الجيران وغيرهم عن معلوماتهم ، ويستحضر المتهم ، ويسأله عما نسب إليه ، وعن الأسباب التى حملته على ذلك ، وعند وصول المحقق يقدم له معلوماته التى وصل إليها .

جرائم مقاومة الجسكام وعدم الامتثال

لاوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره (١)

اراد القانون حماية الموظفين أو من يكلفون بخدمة عامة، فنص على عقاب من يرتكب اهانة في حقهم بالمادة ١١٧ ع إذا كانت الاهانة واقعة بالقول أو الإشارة أو التهديد، ونص في المادتين ١١٨ و ١١٩ ع على معاقبة المتعدي عليهم بالضرب ونحوه أو مقاومتهم بالقوة أو العنف،

وبلاحظ ان المادة ١١٧ ع فرضت العقوبة فيما إذا كانت الاهانة واقعة على الموظف اثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، بخلاف المادتين ١١٨ و ١١٩ ع فإن القانون اقتصر على لزوم ارتكاب الجريمة في اثناء تأدية الوظيفة،

وليس معنى هذا ان المتعدي يعفى من العقاب فيما إذا كان اعتداءه بسبب تأدية الوظيفة ، بل توقع عليه العقوبات المنصوص عنها كما لو كان هذا الاعتداء واقعا على احد الأفراد.

الاجراءات - حيث ان العمدة ومشايخ البلد والصيارف وشيوخ الخفراء والنفراء هم من رجال الحكومة ومأموريها ، فاذا وقع على احدهم أو على احد الموظفين الذين يحضرون بالبلد لتسيير الاوامر أو الاحكام المواطنين بتنفيذها شيء مما ذكر ، وجب على العمدة ان يخطر المراكز

في الحال ، ويعمل على ضبط المتهم ، ويستعلم من المجنى عليه من كيفية حصول التعدي ، واسبابه ، وساعته ومحلّه ، ونوع العمل الذي كان مكلفا بتنفيذه ، وما اذا كان هذا التعدي حصل اثناء تأدية العمل أو بسبب تأديته ، ثم يثبت ببلاغه الآثار التي يجسمه وبملاجه « ان وجد » ، وبعد ذلك يجري اللازم بمعرفة لتنفيذ الاوامر والاحكام المطلوب تنفيذها اذا كان ذلك في امكانه ، والا فيخطر المركز لارسال القوة اللازمة للتنفيذ اذا كان ذلك ضروريا.

جرائم الاكراه وسوء المعاملة من

الموظفين لافراد الناس (١)

خشى القانون أن يسوء الموظفون استعمال وظائفهم فيسببوا معاملة الافراد في احوال متنوعة : مثل ان يعذبهم لحماهم على الاعتراف بحوادث معينة ، أو تشديدا عليهم في تنفيذ العقوبة ، أو انتقاما منهم ، أو يكرههم على ان يبيعهم ما يملكون قهرا عنهم ، أو يستخدمهم لمصلحتهم ، أو يستبدوا عليهم فيأخذوا منهم قهرا عنهم بلائهم أو يمس بخس ما كولا أو غيره ، فبين المشرع في الباب السادس من قانون العقوبات الجرائم التي تقع من الموظفين من اكراه وسوء معاملة للافراد ، فنص في المادة ١١٠ ع على جريمة تعذيب الموظف أو المستخدم العمومي لمتهم لحمله على الاعتراف والمستول من ذلك من عذب فعلا أو أمر بالتعذيب من الموظفين ، وهذه الجريمة جنائية وقد تصل العقوبة فيها الى الاعدام اذا مات المجنى عليه بسبب التعذيب ، وقد شدد القانون في العقوبة في هذه المادة ضمانة الحرية الشفاعة ، ولما يترب على التعذيب من اقرار البريء بذنب لم يرتكبه : تناديا بما يقع

عليه من ألم ، وفي ذلك من منافاة العدالة ما لا يخفى ،
وقد يقع من الموظف العمومي أو المكلف بخدمة عامة ان يعاقب
أو يأمر بعقاب محكوم عليه بعقوبة اشد من العقوبة التي حكم عليه بها ، أو
بعقوبة لم يحكم بها عليه ، وبذلك يتجاوز ماله من حق بمقتضى وظيفته ،
فيكون مستولاً طبقاً للمادة ١١١ ع ،
أما اذا اعتمد الموظف أو المستخدم العمومي أو أى شخص كاف
بخدمة عمومية على سلطة وظيفته فستحل منزل أحد الادب بغير رضائه وفي
غير الاحوال التي ينها القانون (١) فقائه منطبق على المادة ١١٢ ع ، وذلك
لان القانون جعل المساكن حرة لا يصح انما كذا الا لسبب قانوني ،
ولما كان الموظف مكلفاً بالمحافظة على كرامة الناس فليس له أن يعتدي
هو على هذه الكرامة اعتماداً على سلطة وظيفته فيستعمل التسلط معهم
بحيث يخل بشرفهم أو يحدث آلاماً بأبدانهم فان وقع منه شيء من ذلك
عوقب عليه طبقاً للمادة ١١٣ ع ، وأما المواد ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ ع فتخص
على العقوبات التي توقع على المواطنين العموميين الذين يشتركون عقاراً أو
منقولا قهراً عن مالكه أو يستولون على ذلك بغير حق ، أو اكرأ البائع
على البيع ولو لشخص آخر ، والذين يستخدمون الاشخاص مسخرة في
أعمال غير مأمورة به الحكومة من الاعمال المقررة قانوناً المتعلقة بالمنفعة العامة
أو في غير الاعمال التي اضطر الحال اليها لنفع الاهالي ، والذين يأخذون
قهراً بدون ثمن أو بتمن بخس ما كولا أو دلفاً من الناس الكائنة مساكنهم
بطريق مأمورية الموظف في حالة نزوله عند أحدهم ،
فعلى العمدة أن يحترس من الوقوع في أى أمر مما تقدم ، بل ينفذ
أوامر الحكومة ومنشوراتها وواجباته المفروضة عليه بكل حكمة وتؤ

(١) راجع هذه الاحوال بالمعينة ٢١ الباب الثالث.

وشقة، ويلفت نظر رجال الحفظ الى ذلك بدوام تكريم والتنبية عليهم في طواير التهام يومياً: بأن يحسنوا معاملة الاهالى، ولا يستعملوا معهم القسوة ولا يتعدوا عليهم، لتلا يقموا تحت طائلة العقاب .

الاجراءات - اذا بلغت للعمدة أى شكوى عن حصول تعذيب

وجب عليه أن يخطر المركز باشارة تليفونية فى الحال، ويسأل المجنى عليه عما لحقه، ويفحص الاصابات أو الآثار التى قد تكون بجسمه، ويستعلم من الشهود عما رأوه، والتمهم عما نسب اليه، وعند وصول المحقق يقدم اليه معلوماته واجراءاته بشأن الحادثة،

أما فى الحالات الأخرى البسيطة - فيخطر المركز ببلاغ ثبت فيه أقوال المجنى عليه، ميدنا ما حصل له بالانفصيل، وأسماء الشهود، واعتراف المتهم أو إنكاره، ثم يسأل البلاغ والاشخاص الوارد ذكرهم فيه أن وجدوا الى المركز لاجراء اللازم.

جرائم القبض على أحد الناس

بدون حق (١)

قصد القانون من النص على المواد ٢٤٢ - ٢٤٤ ع حماية حرية الاشخاص من الاعتداء عليها بدون وجه حق، وتم هذه الجريمة بالقبض على أى شخص ومنعه من الذهاب حيث شاء، سواء أكان ذلك بالحبس أو بالحجز، وذلك بغير حق، فى غير الظروف المبينة للقبض أو الحبس فى القانون، مع توفر القصد الجنائى، ولأنه الجريمة ظروف مشددة وهى :-

(١) وقوعها من شخص تزى بدون حق بزى مستخدمى الحكومة،

(٢) وقوعها من شخص ألصق بصفة كاذبة،

(٣) وقوعها من شخص أبرز أمر مزوراً مدعياً صدور من طرف الحكومة.

الاجراءات - متى علم العمدة بحبس أى انسان أو حجزه أو القبض

عليه بصفة غير قانونية في دائرة بلده ، وجب عليه أن ينتقل في الحال الى محل الواقعة ، ويرد الى هذا الشخص حريته فوراً ، ويستفسر منه عن مدة حبسه أو حجزه والقبض عليه ، وتأريخه وساعته ، وأسبابه ، وكيفية حصوله ، وعن الشخص الذى أجرى ذلك وشركاؤه ، والبواعث التى دفعهم الى هذا العمل ضده ، وأسماء الشهود ، واسم الشخص أو الاشخاص الذين كانوا يترددون عليه في سجنه ، وعما اذا كان حصل له تعذيب أو تهديد أم لا وكيفية ذلك ، وعمل على ضبط الجاني وشركائه ، ويخطر المركز بإشارة تليفونية في الحال ، ثم يستدعى الشهود ويسألهم عما يملكونه عن هذه الحادثة ، ويسأل الجاني عن الاسباب التى ألجأته الى ارتكاب هذه الجريمة ، وعن شركائه أو الاشخاص الذين ساعدوه أو سهلوا ارتكابها ، ويتحفظ على هؤلاء الشركاء أو المساعدين « ان وجدوا » ، ويفتش منازلهم ويضبط ما يوجد بها ويكون له ارتباط بالحادثة (وبصفة خاصة الملابس اذا كانت الجريمة ارتكبت بواسطة التزيى بزي أحد موظفي الحكومة ، وكذا الامر المزور « ان وجد ») ويفحص الآثار التى يجسم وملابس المجنى عليه ، وعند حضور المحقق يباغه بكل ما شاهده أو وصل اليه علمه ،

و مدة القى بهمل أو يمتنع عن الانتقال في الحال الى محل الحبس أو المحجوز أو المقبوض عليه ظلماً وعدواناً ، واجراء اللازم نحو اطلاق سراحه ، واططار المركز فوراً بالحادثة ، واتخاذ الاجراءات القانونية نحو الجاني وشركائه ، يعاقب بصرامة .

الفصل الثاني

قتل وتسميم المواشى - قتلح واتلاف المزروعات - اتلاف المباني -
السرقه - الاختلاس - خيانة الامانة - النصب - انتهاك حرمة ملك
الغبر - الغش في المعاملات التجارية - التزوير .

جريمة قتل أو تسميم الحيوانات (١)

لاجل أن تتوفر جريمة قتل الحيوانات المنصوص عنها بالمادة ٣١٠ ع
فقرة اولى او الاضرار بها ضرراً بليفاً ، يجب أن يكون الحيوان الذى
تقع عليه الجريمة من دواب الركوب او الجرلو الخمل او من أى نوع آخر
من أنواع المواشى ، وأن يكون ذلك الحيوان ملكاً للغبر ، وأن تكون
الجريمة وقعت عليه عمداً وبدون مقتض ، والاضرار بالحيوان ضرراً بليفاً
يستلزم ان يكون ذلك الضرر مقارناً من قيمته او منفعته ،

ويشترط في جريمة التسميم المنصوص عنها بالفقرة الثانية من المادة ٣١٠ ع
ان ترتكب عمداً ،

والشروع في الجرائم السابقة معاقب عليه بنص اقاانون ، والجرائم
المبينة في المادة ٣١٠ ع كلها جنح ، ولها ظرف مشدد يجعلها جنابة نص
عليه في المادة ٣١١ ع ، وهو ارتكاب احدى هذه الجرائم ليلاً وذلك لما
يترتب على ارتكابها ليلاً من سهولة فرار الجاني .

الاجراءات - متى علم المممة او تقدمت اليه شكوى عن قتل حيوان

وتسميمه ، وجب عليه ان ينتقل لحل الواقعة ، ويتحفظ على الآثار
المتركة بمحل الجريمة ، وعلى الحيوان المقتول أو المسموم ، ويقبض على

المتهمين ، ويقتش منازلهم ، ويضبط كل ما يجدها من الاسلحة أو الآلات أو العقاقير أو المستحضرات أو الاواني التي بها آثار السم ، ويحتفظ عليها ، ويشعري عن المهل الذي استحضرت منه الجواهر السامة ، وشحوق من الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة ، لأن الليل غلف مشدد حيث ينبغي الوصف الجنائي فيجملها جنائية كما تقدم . ثم يخطر المركز فوراً بأشارة تليفونية ، ويسلم من المبلغ أو المدعى عما حصل ، وعن الاسباب الداعية لذلك ، ويسأل المتهمين عن البواعث التي حملتهم على ارتكاب الجريمة ، وعن الوقت الذي سمعوا فيه على ذلك ، وساعة ومحل حصولها ، وعن نوع السلاح أو المادة التي استعمالوها ، ثم يسأل كل شاهد عن معلوماته ، ويثبت ما تقدم بمحضر (ان امكن) ، وعند حضور المحقق يسلمه المحضر ومرفقاته من الاوراق والمضبوطات ،

وترتكب هذه الجريمة عادة بباعث الانتقام والنكاية بالغير ، فيجب على العمدة أن يفتي غاية الاهتمام بجميع الاستدلالات التي تثبت حقيقة التهمة ، وببذل كل حمة لضبط المجرمين ، كي ينالوا جزاء ما قدمت أيديهم من الشرور ، وتكدير الصفو ، وذلك زجر لهم وعبرة لغيرهم (١)

جريمة تقليع أو اقلال المزروعات (٢)

في المادة ٣٢١ ع ثلاثة أحوال :-

الحالة الاولى - قطع أو اقلال زرع غير محصود أو شجر ثابت بطبيعته أو بقرس غارس أو نبات آخر ،

(١) يؤخذ التمسك على الجنى عليه كما أوضحنا ذلك بهامش الصحيفة ٢١٣ بالفصل الاول من هذا الباب.

(٢) د.م ٣٢١ و ٣٢٢ ع.

والقطع - هو ازالة جزء من النبات القدي وتمت عليه الجريمة ،
والانلاف - هو اعداد قوة الانبات في الزرع بأى وسيلة كانت كاقنتلاعه
من الارض او احراقه (١) ولا يتناول هذا النص النباتات المزروعة فقط
بل يشمل الاشجار والنباتات البائدة بطبيعتها .

الحالة الثانية - انلاف غيط مبدور او بث حشيش او نبات مضر
في غيط ، وهذه الحالة تشمل أمرين ،

الاول - انلاف البذور التي وضعت فعلا بالغيط ،
الثاني - بث حشيش أو نبات مضر في غيط ولولم يكن مبدورا لان
بث الحشيش أو النباتات الضارة مؤد الى اهلاك البذور التي ستوضع في
الغيط عند زرعها .

الحالة الثالثة - اقتلاع شجرة أو أكثر أو اى نبات آخر أو قطع
جزء أو اجزاء منها او تشجيرها لامانيتها أو انلاف طمعة في شجر ،
والفرق بين الحالة الاولى والثانية ان الاولى يقع فيها القلع أو الانلاف
على مساحة من الارض ، والثالثة يقع فيها على شجرة أو بعض شجرات ،
ولمعاليتين الاولى والثانية ظرفان مشددان ميبنان بالمادة ٣٢٢ ع
وهما :-

(١) أن تكون الجريمة وقعت ليلا من ثلاثة أشخاص على الاقل ،
(٢) أن تكون الجريمة وقعت ليلا من شخص أو اثنين وكان احدهما
على الاقل حاملا لسلاح ظاهر أو مخبأ ، والجريمة دون أحد الظرفين المذكورين
جنحة وهي باحدهما جنابة .

الاجراءات - متى ابلغ العمدة أو علم بشيء مما تقدم ، وجب عليه

(١) اذا لم تكن جريمة الاحراق واقعة تحت نفس مادة اخرى فإن كان تم فصله فيطبق
في المادة ٢١٨ ع .

أن ينتقل محل الواقعة ، ويتحفظ جيدا على الارض التي وقع عليها التقلع أو الاتلاف ، ولا يسمح لاحد بالدخول فيها ، ويسمى هو من آثار الاقدام بكل احترام ، وتمنى وجدها يتحفظ عليها « بالكيفية الموضحة بالصحيفة ١٧٩ بالتحقيق الجنائي الفني بالباب الرابع » وعليه أن يضبط ما يجده من الآلات والاشياء الاخرى التي توجد بمحل الحادثة ، ومقتش منزل المتهمين ، ويضبط ما يوجد بها مما له علاقة بالحادثة ، ثم يخطر المركز في الحال بإشارة تليفونية ،

ويحذر محضرا « أن أمكن » بما تقدم من الاجراءات ، ويرفقه بالارواق وفي النهاية يسلم المحضر ومرفقاته والمضبوطات الى المحقق (١) وهذه الجريمة شبيهة بسابقتها من حيث الاهمية والبواهي التي تحمل المجرمين على ارتكابها (٢) .

جريمة اتلاف المباني والآثار وغيرها من الاشياء العمومية (٣)

أراد القانون بالمادة ١٤٠ ع حماية المباني والآثار الممثلة للنفع العام أو للزينة ، والاشجار المنروسة في ساحات الجوامع أو في الشوارع أو المتنزهات أو الاسواق أو الميادين العامة ، فنص في المادة المذكورة على عقاب من يتلف أو يهدم أو يخرب المباني أو الآثار مما تهدم ، أو يقطع أو يتلف احدي الاشجار الوارد ذكرها في المادة المذكورة ،

غير أنه في ١٢ يولييه سنة ١٩١٢ صدر قانون خاص بالمحافظة على

(١) يلاحظ أن التقلع غالبا يحمل عقب ري الارض ليكون سهلا .

(٢) يؤخذ التمهيد على المجني عليه كما أوضحنا ذلك بهامش الصحيفة نمرة ٢١٣

بالفصل الاول من هذا الباب .

(٣) د ٠ م ١٤٠ ع و ٨١ جديدة ع .

الآثار العقارية القديمة ، متى وقع الاتلاف أو الهدم أو التخريب على أحد الآثار طبق القانون المذكور ،

ويعتضى القانون نمرة ٣٢ الصادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الفيت المادة ٨٣ ع ، واستعيض عنها بالمادة ٨١ من القانون الجديد المذكور ، وهي تنص على تخريب مباني أو مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة هذا ولو بوضع النار ، وهي جناية معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة.

الاجراءات — متى تقدمت للعدة شكوى من هذا القبيل ، وجب عليه أن يحضر المركز ، وينتقل في الحال الى محل الواقعة لمعاينة الشيء أو المكان الذي تلف « راجع مبحث المعاينات » ، ويجوز محضر معاينة « ان أمكن » يوضح فيه مقدار التلف والخاصة التي نجمت عنه ، ويستعلم من المجني عليه عن البواعث التي حلت المتهم على ارتكاب الجريمة ضده ، ومقدار الخسارة التي وقعت عليه ، ثم يسأل للشهود عن معلوماتهم ، وللمتهم عما نسب اليه ، وعن البواعث التي حملته على ارتكاب هذه الجريمة ، وعن ساعده ، أو شاركه فيها ، وعن الادوات والآلات التي استعملها ، ويضبطها منه ، ويسأل مساعديه وشركاه متى ثبت ذلك ضدهم ، ويدون كل هذه الاجراءات في بلاغ يرسله مع محضر المعاينة والشهود والمتهمين الى المركز مع أحد الخفراء لتصرف.

جرائم السرقة (١)

التعريف — السرقة هي اختلاس منقول مملوك للغير « ر. ٢٦٨م ع »

ويستنتج من نص المادة المذكورة ان السرقة أركانها أربعة : —

(١) الاختلاس ،

(٢) أن يقع الاختلاس على مال منقول كالنقود والمواشي والمقود ،

(٣) أن يكون المسروق ملكاً قدير ،

(٤) القصد الجنائي وهو أن يتعمد السارق الاضرار بمالك الشيء (١)

ويلاحظ أن أهم الظروف التي تستوجب تشديد العقوبة هي :-

الاكره - ارتكاب الجريمة ليلاً - تعدد السارقين - حمل السارق

السلاح - ارتكاب الجريمة في محال العبادة أو المحال المسكونة أو المعدة

للسكنى - ارتكابها بمعرفة شخص من الأشخاص الذين يعتبرون محلاً للأمانة

كالخزفين بنقل الأشياء على العربات أو المراكب أو على دواب الخيل متى

سلمت إليهم الأشياء المسروقة بصفتهم الساجدة وقوعها من الخدم وقوعها

في مكان مسور بواسطة كسر من الخارج أو بواسطة مفاتيح مصطنعة .

الشروع في السرقة - الشروع في السرقة المعدودة جنحة معاقب

عليه طبقاً للمادة ٢٧٨ ع .

إخفاء الأشياء المسروقة - إخفاء الأشياء المسروقة معاقب عليه

طبقاً للمادة ٢٧٩ ع بشرط أن يكون الخفي علماً بأن الأشياء مسروقة وفي

هذه الحالة حدد القانون أقصى العقوبة بستين حبس مع الشغل ، أما إذا

كان الخفي يعلم بأن الأشياء التي أخفاها أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد

حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة ،

وقد نص الأمر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ على ما يأتي :-

(١) كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده إلى

صاحبه في الحال يجب عليه أن يسلمه أو أن يبلغ عنه إلى أقرب نقطة للبوليس

(١) لا يحكم بتقوية ماعلى من يرتكب سرقة اضرادا بزوج أو زوجته أو أصوله أو

فروعهم ٢٦٩ ع .

في المدن أو إلى العمدة في القرى،

ويجب اجراء التسليم أو التبليغ في ظرف ثلاثة أيام في المدن وعمانية أيام في القرى، ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز ابلاغها إلى مائة قرش، وبضياح حق في المكافأة المنصوص عنها في المادة الثالثة، فإذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوبا بنية امتلاكه بطريق الغش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ولا يبقى هنالك وجه المحاكمة على المخالفة « م ١ »،

(٢) إذا لم يطلب المالك الشيء الضائع في ظرف سنة أو الحيوان المفقود في مدة عشرة أيام فيبيع الشيء أو الحيوان بحرة الادارة بالمراد العمومي،

وإذا كان الشيء قابلا للتلف قبل مضي ميعاد السنة يجوز بيعه في ميعاد أقصر بمجده المحافظ أو المدير على حسب الأحوال « م ٢ »،

(٣) كل شخص يعلم للأموري الحكومة الشيء أو الحيوان الضائع يكون له حق في مكافأة قدرها عشر القيمة، وفي حالة استرداد المالك للشيء الضائع يكون ملزما بدفع قيمة المكافأة بحسب تقدير الادارة « م ٣ »،

(٤) ثمن الشيء أو الحيوان المباع يبقى محفوظا على ذمة المالك مدة ثلاث سنوات، وفي حالة الطلب يلزم تسليمه إليه بعد خصم صاري الحفظ والبيع وقيمة المكافأة المدفوعة لمن عثر على الشيء أو الحيوان « م ٤ »،
(٥) بعد مضي ميعاد الثلاث سنوات من تاريخ البيع يضاف باقي الثمن لجانب الحكومة « م ٥ ».

السطو - ومن أخطر جرائم السرقة وأشدّها وقعا السطو الواقع على المحلات المسكونة أو المدة للسكنى المنطبقة على المادة ٢٧٠ ع،

ولا بد لتطبيق المادة المذكورة من توفر الشروط الخمسة الآتية:-
(١) أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا،

- (٢) أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر،
(٣) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة،
(٤) أن يكون السارقون قد دخلوا دارا أو منزلا أو أودة أو ملحقاتها مسكونة ، أو مدة للسكنى بواسطة : أسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزوي بزي أحد الضباط أو موظف عوامي أو إراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة ،
(٥) أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم ، ويعاقب القانون على هذه الجريمة بالاشغال الشاقة مؤبدا ،
فإذا فقد شرط من هذه الشروط الخمسة فلا تنطبق المادة المذكورة بل تطبق المادة المناسبة في باب السرقة بقانون العقوبات كما تقدم .

مضار السرقة - السرقة محققة عند جميع الشعوب ، حيث يعتبرونها جناية موجبة للعصاص ، وجالبة للعار ولذلك فإن الشريعة الإسلامية الغراء تعاقب السارق بقطع اليد قال تعالى - (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) والحكمة في قطع يد السارق أن تجعل له علامة ظاهرة ينتضح بها أمره ويستقط اعتباره وشرفه أمام الجمهور مدة حياته فيكون هذا زجرا له وعبرة لغيره ،

أما الشارع المصري فيعاقب على السرقات المعدودة من الجنايات بالاشغال الشاقة ، ويعاقب في السرقات المعدودة من الجنح بالحبس مع الشغل أو بالجزاء التقدي في بعض الاحوال ،
والسرقة من أهم الجرائم ، وأكثرها وقوعا ، ويكون الباعث عليها غالبا الفقر أو الطمع أو الانتقام .

الاجراءات - متى علم العمدة أو قدمت اليه شكوى بمحصول

سرقة ، وجب عليه أن يخطر الرز في الحال ، وينتقل لمحل الواقعة مع العدد اللازم من الخفراء ، ليعاين محل وقوعها ويجمع الاستدلالات فيها ، ويحافظ على الآثار الموجودة بمحل الواقعة ، ويجهز في ضبط المتهمين ويفتش منازلهم ، ويضبط الأسلحة والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة وكذا المسروقات (١) ويستلم من المجنى عليه مما حصل له ، وعن مقدار وأوصاف وأمان الأشياء المسروقة ، والمكان الذي كانت موضوعة فيه ، وعما إذا كانت ملكه أو ملك غيره ، وعما إذا كان شاهد المتهمين وعرفهم أو عرف أوصافهم ، ويسأله عن البواعث التي ألهمت على ارتكاب الجريمة ضده ، وما حصل منهم من التعدي بالضرب أو التهديد مثلا ، وعن كان معه وقت حصول السرقة ، أو حضر على أثر صياحه ، ثم يسأل كل شاهد عن معلوماته من الاهالي وكذا رجال الحفظ ، ويسأل المتهم عما نسب اليه وعما إذا كان لديه شهود تثبت ما جاء به من أوجه دفاعه ، وعلى العمدة في هذه الحالة أن يلاحظ سبب الاستشهاد بالشهود المذكورين ، وعلاقتهم بالمتهم ويسمع شهادة كل علي افراد مع مناقشته في أقواله ، حتى يثبت ان كان دفاع المتهم صحيحا أم لا ، اذ ربما تكون نتيجة أخذ شهادة شهود الزني سببا في تأييد التهمة قبل المتهم ، وربما يظهر في التحقيق ان بعض هؤلاء الشهود يدا في ارتكاب الحادثة ، فيكون ضمن المتهمين ، ويستمر العمدة في الاجراءات بهذه الكيفية بصرف النظر عن غياب المتهم أو هروبه وفي

(١) اذا كان أحد الخفراء أو الاهالي أدى خدمة جلية : بأن قبض على الجاني أثناء تلبسه بالجريمة ، أو ضبط المسروقات ، أو أرشد عن الجاني يبلغ العمدة عنه الرؤساء المختصين كي يتكلم من أولي الشأن ما يستحقه من المكافأة تشجيعا له ولا مثاله .
كما أنه في حالة حصول أي تقصير من أحد رجال الحفظ يبلغ عنه أيضا لتقديمه الي المحاكمة ،
ولا يخفى ما يعود على الامن العام من جراء مكافأة المحسن على احسانه ومؤلفه المتقصر على قصوره .

هذه الحالة يكلف من يقتنى أثره ويتعقبه لضبطه ، ويوجه مزيد المناهضة بصفة خاصة في احوال السرقة التي تحصل بالا كراه (١) أو في الطريق العام أو ليلا وكذلك عند ضبط الجاني متلبسا بالجريمة ، بحيث يكون ما يجمعه من الادلة شاملا جميع النقاط المهمة التي تثبت حقيقة الجريمة ، ويمكن للمدعي المدقق أن يستدل من المناهضة على كيفية ارتكاب السرقة ووقوعها فمثلا اذا لم يجد كسرا بالباب ، أو نقبا في الحائط ، أو السقف ، استدل على انها وقعت غالبا باستعمال مفاتيح مصطنعة ، أو بالتسلق ، أو باستعمال المفاتيح الاصلية التي يتمكن القصوص من الحصول عليها بطرق شتى ، واذا وجد سلما حسندا على الحائط ، او احبالا عليها ، استدل من ذلك على حصول التسلق وعند حضور المحقق يبلغه ما وصل اليه من تحريات واجراءات موثوقة لمساعدته بمحل الحادثه (٢)

جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها (٣)

اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالكها « ر . م ٢٨٠ ع » (٤) ،

والغرض من توقيع العقوبة على مختلس الاشياء المحجوز عليها ولو كانت ملكا له هو وقاية اجراءات الحكومة من التعدي على الاشياء التي وضعت بحمايتها احتراماً لسلطة القضائية والادارية ومحافظة على حقوق الدائن ،

(١) راجع بالمصحية ٦٠ بالفصل الخامس من التحقيق الجنائي العملي بالباب الرابع نموذجاً لاثبات اجراءات عمدة عن حادثة سرقة بأكرامه .

(٢) في حالة السطو يسترشد العمدة بما توضح من الاجراءات المنفصلة بالمصحية ١٢٩ بالفصل الثاني من التحقيق الجنائي العملي بالباب الرابع .

(٣) ر . م ٢٨٠ ع .

(٤) هذه الحالة أحكام المادة ٢٦٩ ع المتعلقة بالاعفاء من العقوبة التي تنص على أنه لا يحكم بمقوبة ما علي من ارتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه .

ويلاحظ انه يشترط لتحقيق الجريمة علم الجاني بالحجز ولا يشترط اعلانه به رسميا بل يكفي ان يثبت علمه به، ولا يشترط في الحجز أن يكون صحيحا، بل تقع الجريمة ولو كان الحجز باطلا لتقص في الشكل أو لمخالفته لضوابط قانون المرافعات لان مسألة البطلان موكولة للمحاكم.

الاجراءات - متى علم الممثلة بمحصول اختلاس اشياء محجوز عليها، سواء كان ذلك الحجز قضائيا أو اداريا، وجب عليه أن ينتقل لحل الواقعة، ويعاين الاشياء المحجوز عليها لمعرفة ما اذا كان اختلس منها شيء فاذا وجد اختلاسا عمل التحفظ اللازم على ما بقى منها ثم يسعى للحصول على الاشياء المختلسة بتفتيش منزل المتهم أو المحال التي يظن انها اخفيت فيها، ويجوز بلاغا يبين فيه الموضوع واقوال المشكو في حقه، وما اذا كان ضبط الاشياء كلها أو بعضها أو لم يضبط شيئا منها، واسماء الشهود الذين شاهدوا الاختلاس أو علموا به ويرسل الجميع مع البلاغ الى المركز في الحال.

جريمة خيانة الأمانة (١)

خيانة الأمانة - هي اختلاس منقول مملوك للغير سلم الى شخص على وجه الأمانة أو على وجه عقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ ع سبب من الاسباب المبينة بالقانون : فالأمين الذي يتسلم ماشية بقصد حفظها لصاحبها ويتصرف فيها بالبيع يعتبر خائنا للأمانة ، وكذلك من يستعير منقولا من آخر ثم يبدده بسوء القصد،

واركان هذه الجريمة اربعة وهي :-

١ - الاختلاس أو التبديد بطريق النش،

٢ - وقوع الضرر على المبنى عليه ،

٣ - كون الشيء المختلس منقولاً،

٤ - تسليم الشيء المختلس بمقتضى عقد من العقود المبينة بالمادة ٢٩٦ ع،
ومن المهم في اثبات جريمة خيانة الأمانة البحث في وجود العقود المدنية التي
ترتب عليها تسليم الأشياء المختلسة ، وهذه العقود خاضعة في اثباتها للقواعد
المبينة بالقانون المدني فلا يجوز اثبات العقد الذي تزيد قيمته عن العشرة
جنيئات بشهادة الشهود ما لم تصدر هذه العقود في الأحوال المستثناة قانوناً ،
فإذا أودع شخص عند آخر متاعاً تزيد قيمته عن العشرة جنيئات فالعقد
الذي سلم بمقتضاه المتاع المذكور هو عقد وديعة ، ولكن لا يمكن اثباته
بالبينة لأن قيمته تزيد عن العشرة جنيئات وذلك طبقاً لقواعد الإثبات
في القانون المدني ، إلا إذا تمت الوديعة في ظروف لا يمكن معها تحرير عقد كأن
يكون بين المودع والمودع عنده من الصلات ما يجعل المطالبة بتحرير العقد
غير مقبولة أو أن يكون الإبداع قد تم في حالة قهرية لا يمكن معها تحرير
العقد كحالة الحريق مثلاً.

الاجراءات - متى بلغ للعمدة شكوى من هذا القبيل وجب عليه
أن يخطر المركز بأن يحرر بلاغين فيه موضوع الشكوى وإسكاراً أو اعتراف
المشكوك منه ، واسماء الشهود ويثبت بالبلاغ أيضاً ما يعرفه من الشهود خاصة
بالشكوى ، ويرسل الجميع مع البلاغ فوراً للمركز .

جريمة النصب (١)

جرائم النصب وخيانة الأمانة والسرقة كلها ترمى إلى فرض واحد ،
وهو سلب أموال الناس بالباطل كلها أو بعضها ، ويشمل ذلك الاستيلاء
على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أوراق مالية

أو أي متاع منقول، ألا أنه في النصب يستحوذ المجرم على الشيء المسلوب بطرق الغش والاحتيال بقصد امتلاكه، فيسلم المجنى عليه فيه إلى الجاني باختياره ورضاه وهو مخدوع، ولا يشترط أن يقع ذلك بالكتابة كما هو الحال في التزوير الذي يستلزم فيه ذلك، ويجب أن تجتمع أركان ثلاثة في جريمة النصب وهي :-

(١) استعمال طرق الاحتيال أو الطرق الأخرى المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ ع،

(٢) الاستيلاء على شيء منقول مملوك للغير « فإذا ثبت أن الجاني استلم هذا الشيء من غير احتيال، وبقبول المجنى عليه، ثم لجأ إلى الاحتيال بعد ذلك لاستبقاء الشيء المذكور عنده فلا جريمة »،

(٣) أن يكون الاستيلاء بقصد سلب كل زوة الغير أو بعضها.

الاجراءات - متى بلغ للعمدة شكوى عن حصول جريمة نصب، وجب عليه أن يخطر المركز بالحادثة، بأن يحرر بلافا يثبت فيه أقوال المدعى، مبينا ما حصل له بالتحصيل، وما عاد عليه من الضرر، ومقدار الشيء المسلوب منه، واسماء الشهود، واعتراف المتهم أو انكاره، ثم يرسل البلاغ والاشخاص الوارد ذكرهم فيه « أن وجدوا » إلى المركز فوراً لأجره ما يلزم.

جرائم انتهاك حرمة ملك الغير (١)

أراد القانون بهذا الباب « م ٣٢٣ - ٣٢٧ ع » المحافظة على الحياة الفعلية للعقار، وعلى حرمة الملك أو المسكن، وقد يكون الخائن غير محق في حيازته إلا أن القانون يحميه باعتبار أن الحياة هي الأثر الظاهر للملكية، وما على من يدعى أن له حقاً على العقار إلا أن يلجأ إلى القضاء لإثبات حقه.

ولو أبيع له ان يزيل الحيازة الثابتة بالقوة لاصبحت الحالة فوضى وليسكان من نتيجة ذلك الاخلال بالامن العام ،

وقد حرمت المادة ٣٢٣ عقرة أولى دخول العقار متى كان في حيازة آخر بقصد منع هذه الحيازة بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه ، كائن نصت على تحريم النقاء في العقار بقصد ارتكاب شيء مما سبق ذكره بواسطة من دخله بوجه قانوني ، وليس من الضروري ان يكون دخول العقار قد حصل بالقوة لاجل توقيع العقوبة ، بل يكفي ان يكون من دخل العقار مستعداً لاستعمال القوة - أما الفقرة الثانية من المادة المذكورة فقد نصت على ظرفين مشددتين لهذه الجريمة ، أولهما - ان تكون الجريمة قد وقعت من شخصين أو أكثر وكان احدهم على الاقل حاملاً سلاحاً ، الثاني - ان تكون الجريمة قد وقعت من عشرة اشخاص على الاقل ولم يكن منهم صلاح ،

وقد نصت المادة ٣٢٤ ع على عقاب كل من دخل بيتاً مسكوناً او معداً للسكنى او في أحد ملحقاته او في سفينة مسكونة او في محل معد لحفظ المال ، وكانت هذه الاشياء في حيازة آخر ، قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة ، او ارتكاب جريمة فيها ، او كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر ،

وقد أضيفت هذه المادة مع باب انتهاك حرمة ملك الغير على قانون العقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين ، حتى يمكن توقيع العقاب على من يدخل بيتاً مسكوناً او معداً للسكنى دون ان يشرع في جريمة ثم يدعى انه انما دخل بقصد ارتكاب أمر مغل بالآداب ،

وقد نصت المادة ٣٢٥ ع على جريمة اخرى وهي وجود أحد الافراد مخفياً في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ ع عن أعين من لهم الحق في اخراجه ،

وقد تناولت المادة ٣٢٦ ع بيان ظرفين مشددين للجرائم المنصوص
عليهما في المادتين ٣٢٤ ع و ٣٢٥ ع :-

أولهما - ان تكون احدى هذه الجرائم قد ارتكبت ليلاً،

ثانيهما - ان تكون قد ارتكبت ليلاً بواسطة كسر او تسلق لو من
شخص حامل سلاحاً ، أما المادة ٣٢٧ ع فقد نصت على عقاب كل من
دخل بيتاً مـصـكـونا او مـدراً للسكنى ، او في أحد ملحقاته ، او في سفينة
مسكونة ، او في محل معد لحفظ المال ، ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن
له الحق في ذلك ،

والجرائم الواردة في هذا الباب جميعها جنح .

الاجراءات - اذا حصلت جريمة مما تقدم ، وجب على العدة اخطار
المركز في الحال ، وضبط المتهم او المتهمين « ان وجدوا » وكذا ما يوجد
معهم من الاسلحة ، وفحص أجسامهم لاحتمال ان يكون بها اثر للتسلق ،
واذا كانوا فروا من محل الحادثة فليقتش منازلهم ، ويضبط فيها كل ماله
لارتباط بالجريمة ، ويحرر بلاغا يفصل فيه الحادثة ، ويرسله مع المتهمين
والشهود والمضبوطات للمركز .

جرائم الغش في المعاملات التجارية (١)

تنطبق المادة ٣٠٢ ع على احدى الاحوال الثلاثة المبينة به :-

الاولى - اذا غش البائع المشتري في جنس البضاعة : كمن يغير العيار

الذهبي بأن يبيع عيار ١٨ باسم عيار ٢١ ، وكن يبيع حجراً او فصاً من
الزجاج يدعوى انه ماس ، او يبيع قطناً باسم صوف ، ويجب ان يتم البيع

فاذا لم يتم فلا جريمة ،

الثانية - أن ينشأ شربة او غللا او جواهر من أصناف الأكلات او الادوية سواء كانت خاصة بالانسان او الحيوان ، وذلك بأن لا يكون الفس أو واسطة اضافة او خلط أشياء مضرّة بالصحة عليها : كأن ينزع اللحم من اللبن او يخلط المسلى بجوز الهند ، ويجب ان تكون هذه الاشياء قد بيعت فعلا او معدة أو معرضة للبيع والا فلا جريمة ،

كما أنه لا جريمة هناك في الخلط اذا اقتضت أصول الصناعة ذلك ،
" يدخل تحت نص هذه المادة ايضا بيع او عرض الاشياء المنشوشة او الفاسدة او المتعفنة للبيع مع العلم بذلك ، ولو كان الفس حاصلا باضافة أشياء غير مضرّة بالصحة ، والجريمة في كل الحالات جنحة ،

الثالثة - اذا غش البائع المشتري أو بالعكس في مقدار الاشياء المقنض تسليمها ، أو شرع في ذلك بأن استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة او آلات وزن او كيل او قياس غير صحيحة ، او استعمال طرقا أخرى هند عملية الوزن او الكيل او القياس لتجعل ذلك على غير حقيقة رغما من ان الموازين أو المكاييل أو المقاييس تكون صحيحة : كن يضع قدمه على الميزان ، او يلبس بيديه في إحدى أدوات الميزان ليغير مقدار الوزن الحقيقي أو يستعمل حيلة أخرى ليوحد زيادة في وزن أو حجم البضاعة : كأضافة رمال الى القطن ، أو مياه الى اللبن ، او اللحوم ، وكذلك تنطبق هذه المادة على من أعطى بيانا غير حقيقى بسببه يتوهم المشتري بأن الوزن أو الكيل مضبوطان : كن يكتب على زجاجة ان معنها عشرون جراما مع أنها لاتسع الا ثمانية عشر مثلا .

الاجراءات - متى وصل العلم العمدة خبر عن مثل هذه الحوادث ،

عليه أن يسمع أقوال المبلغ وشهوده ، ويسأل المتهم عما نسب إليه ،
ويضبط ما وجد معه من الأشياء أو المواد المغشوشة أو المنقطة أو الفاسدة
والأشياء التي بيعت فملا ، ويحافظ عليها ، لتقديمها للمحقق لفحصها فيها بعد ،
وذكر كل ذلك ببلاغ يوضح به انكار أو اعتراف المشكو منه وأسماء الشهود
وبيان الأشياء المضبوطة ، ثم يرسل الجميع للمركز مع البلاغ والأشياء
المضبوطة مخنوما عليها بالشمع الأحمر ، ويجب المبادرة بأرسالها في الحال
حتى يمكن فحصها في الوقت المناسب .

جريمة التزوير (١)

التزوير — هو تغيير الحقيقة في الأوراق أو الأشياء المنصوص عليها
باحدى الطرق المبينة في القانون وبقصد الاضرار بالخير ،

ويستنتج من المادة ١٧٤ ع أنها تعاقب على ثلاثة امور وهى: —

(١) ان يقلد المجرم أو يزور شيئا من الأشياء المنصوص عليها بالمادة
سواء بنفسه أو بواسطة غيره ،

(٢) استعمال هذه الأشياء مع العلم بتقليدها أو تزويرها ،

(٣) ادخال هذه الأشياء في البلاد المصرية مع العلم أيضا بتقليدها

أو تزويرها ،

ولنقتصر الآن على الكلام على التزوير في الأوراق فنقول:

ان أركان جريمة التزوير في الأوراق أربعة وهى: —

(١) تغيير الحقيقة في ورقة محررة ،

(٢) اجراء هذا التغيير بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في

القانون ،

(٣) حصول ضرر أو احتمال حصوله بسبب هذا التغيير ،

(٤) القصد الجنائي وهو تية الاضرار « ر . م ١٨٢ و ١٨٣ ع . »
 الاجراءات - على العملة أن يضبط الورقة المدعى بتزويرها، والاختام
 وأدوات الكتابة التي يمكن أن تكون استعملت في تزويرها، ويستصوب
 أن توضع العملة على الورقة المدعى بتزويرها هو والمشتكى «أو المنسوبة
 اليه الورقة» والمشكوك في حقه حتى لا يمكن أن يقال ان العملة غيرها، أو انها
 استبدلت بعد ضبطها كما يحصل في بعض الاحيان ، ثم يرسل الطرفان
 والشهود ، ويحرر بلاغا يتضمن تلك الاجراءات ، ويرسله المركز مع
 المضبوطات والاشخاص الوارد ذكرهم فيه لتصرف .

الفصل الثالث

الجنح المتعلقة بالاديان - جرائم هتك العرض وفساد الاخلاق -
 جرائم القذف والسب والشتم.

الجنح المتعلقة بالاديان (١)

تنطبق المادة ١٣٨ خ على كل من يشوش على اقامة شعائر ملة أو
 احتفال ديني : بالمضايقة ، أو الصراخ ، مما ينافي الهدوء والطمأنينة حسب
 مقتضيات الاحوال ، وتنطبق أيضا على من أراد أن يمنع اقامة هذه الشعائر
 بالقوة او التهديد ، أو عمدا الى تعطيل اقامتها ، ويجب أن تكون هذه الشعائر
 لاحد الاديان التي تؤدي فرائضها في القطر المصري خلاصة : كالدين
 الاسلامي ، والموسوي (اليهودي) ، والمسيحي ، وكذلك تنطبق هذه الجريمة
 على كل من خرب أو هدم أو أتلف أو شوه شيئا من الرموز الدينية ، أو
 اشياء آخر لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس : كمخلفات الرسول
 صلى الله عليه وسلم - وكالصليبان ، وصور القديسين ، ويدخل تحت هذه

الاشياء المباحة للعمدة لاقلمه شعائر دين كالأبواب والشبابيك والمنابر ،
ويجب في هذه الجريمة أن يتوفر القصد الجنائي ،
وتنطبق أيضا على من يتهاك حرمة الاموات: كمن يتعمد القاء قاذورات
على قبر ، أو يذبحه ، أو يحدث به نلفا ، أو يخرج الجثة بقصد تدليسها ،
أو أنيان ما يخل باحترامها ، ويدخل أيضا تحت هذه المادة كل عمل شائن
في الجبانة : كمن يأتي الفاحشة فيها ، وما يماثل ذلك ،

ونعاقب المادة ١٣٩ ع كل من طعن في أحد الأديان التي تؤدي شعائرها
هنا في القطر المصري كما تقدم ، على شريطة أن يكون الطعن بأحدى طرق
النشر المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٥٠ عقوبات ، كما أنها تعاقب
كل من طبع أو نشر كتابا دينيا لأحدى الأديان السابقة وحرف نصومه
حمداً تحريفا يغير من معناه ، وكذلك من قلل احتيالا دينيا في محل أو
مجتمع صومعي استهزاء به أو ليتفرج عليه الحاضرون .

الاجراءات - متى علم العمدة أو قدمت اليه شكوى من هذا
القبيل ، وجب عليه المبادرة بمنع الاعتداء ، فإذا لم يوفق استعان بالمركز ،
وعليه أن يحرر بلاغا مبينا لما وقع ، ويرسل الفاعل أو الفاعلين مع الشهود
والبلاغ الى المركز ، وإذا استدعى الحال عمل معاينة وجب عليه أن يقدم
بمسلمها ويحرر بها محضراً « أن أمكن » يرسله مع البلاغ ،
وإذا وقع الاعتداء بواسطة طبع كتب أو نشرها عليه ضبطها وإرسالها الى المركز .

جرائم هتك العرض و افساد الاخلاق (١)

تمهيد

اجمعت الشرع السماوية وكذا القوانين الوضعية على وجوب تحريم

الزبيلة على اختلاف أنواعها ، او التعرض لافساد الاخلاق بأية صورة من الصور المبذولة ، التي تهدم كيان الفضيلة ، وتمزق سياجها ، وتوقع صفار العقول وضعاف الارادة في أحاييلها ، بما يودي بسعة الافراد ، وصحتهم ، وأموالهم ، ويحط من شأنهم ، ويثلم شرف العائلات ، ويكون له اسوأ الأثر على المجموع في البلاد ،

ويشتمل أحكام جرائم هتك العرض وأفساد الاخلاق المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الاهلي على خمسة جرائم متنوعة وهي : —

(١) مواجهة انثى بدون رضاها ،

(٢) هتك عرض بالقوة ،

(٣) تخريب الشبان على الفسق والفجور ،

(٤) الزنا ،

(٥) الفعل الفاضح ،

جريمة مواجهة الانثى — لهذه الجريمة أركان ثلاثة وهي : —

الاولى — مواجهة انثى نيبا كانت أو بكرا « من المحل المعتاد » (١) ،

الثانية — عدم رضا المجنى عليها (٢) ،

الثالثة — القصد الجنائي لغرض قضاء الشهوة ،

(١) قادم حصلت المواجهة من غير المحل المعتاد او وقتد على ذكر كبيراً كراه أو على صغير ولو بدون اكرام اعتبرته جرائم هتك عرض وانطبقت على مواده اخرى ، ويعلق البعض على الفعل من غير المحل المعتاد ايضا لان الشرع لا يبيح ذلك .

(٢) عدم الرضاء يشمل ما اذا أكرهها بالقوة الكافية لمنع مقولمة الانثى ، أو التهديد بما يسلب المرأة ارادتها ، أو استعمال معها المكر والخيلة ، أو ارتكب معها الفعل وهي نائمة أو كانت في حالة غير اعتيادية كالمرح أو الانغماء أو الجنون ، أو أعطاها مواد مخدرة ، أو نومها تنويماً مغناطيسياً أو غير ذلك من أنواع انعدام رضاه المجنى عليها .

فلذا بدأ المقتضب في تنفيذ جريمة الوقاع وحالات دون اتسامها اسباب
لادخل لارادته فيها كحضور أحد الناس وتخليصه منها اعتبر ذلك شروطا
مقابلاً عليه ، أما اذا عدل الجاني من تلقاء نفسه عن تسميم الجريمة بعد البدء
فيها فلا يعاقب على الشروع ولكن يكون ذلك جريمة هتك عرض بالقوة
منطبقة على المادة ٢٣١ ع ، والظروف المشددة لجريمة الواقعة الا انى بدون
رضاها (المعتبرة جنائية) كما نصت المادة ٢٣٠ ع : اذا كان الفاعل من
اصول الجنى عليها ، أو من المتولين تربيتها ، أو ملاحظتها ، أو ممن لهم سلطة
عليها ، أو كان خادما بالاجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم .

جريمة هتك العرض بقوة أو تهديد - هتك العرض كل عمل
مغاير للأداب ماس للشرف والحياء يقع على انسان معين ذكرا كان أو
انثى كبيرا أو صغيرا باستعمال القوة أو التهديد سواء اتم الجاني عرضه أو لم
يتسه ، وأركان هذه الجريمة ثلاثة وهى : —

- (١) الفعل المادى المغاير للأداب الذى يقع على جسم انسان أو عرضه ،
- (٢) أن يقع هذا الفعل بالقوة أو التهديد ،
- (٣) القصد الجنائى ،

ولرفع الالتباس بين جريمة الشروع فى الواقعة الا انى وجريمة هتك
العرض ، يوجه النظر الى قصد الفاعل ، فعندما يرفع الجاني ملابس انثى
بقوة قد يكون ذلك بقصد مواقعتها وقد يكون أيضا بقصد هتك عرضها
فقط ، ففي الحالة الاولى يكون شروعا فى الواقعة ، وفي الحالة الثانية تكون
جريمة هتك عرض ،

أما الشروع فى هتك عرض بالاكرام فشأنه شأن جريمة هتك العرض .
التلعة من حيث العقوبة وذلك بنص المادة ٢٣١ ع .

جريمة هتك عرض صبي أو صبية بدون قوة أو تهديد —

قد تقع جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد على صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منها أربع عشرة سنة وفي هذه الحالة تكون الجريمة جنحة ، وإذا لم يبلغ سن المجنى عليه سبع سنوات كاملة فالجريمة جنائية ،

وإذا وقعت هذه الجريمة على صبي أو صبية يزيد سن كل منها عن سبع سنوات ولكنه لا يبلغ أربعة عشرة سنة كاملة من أحد أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو من خادم عنده بالاجرة أو عند من تقدم ذكرهم كانت الجريمة جنائية «ر.م ٢٣٢ ع» .

جريمة تخريب الشبان على الفسق والفجور — تنطبق هذه

الجريمة على القوادين وغيرهم ممن يتعرضون لافساد أخلاق الشبان بآية كيفية ، والغرض منها حماية الشبان من السقوط بوعدهم سلوك سبيل الرذيلة ، وهذه الجريمة أركان ثلاثة وهي : —

(١) التحريض أو التسهيل أو المساعدة ،

(٢) العادة ،

(٣) القصد الجنائي ،

وتقع هذه الجريمة على من لم يبلغ من العمر ثمان عشرة سنة كاملة ذكرًا كان أو أنثى ، والجريمة جنحة إلا إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالاجرة عندهم أو عند من تقدم ذكرهم كص المادة ٢٣٤ ع فإنها جنائية .

جريمة الزنا — تقع جريمة الزنا من المرأة المتزوجة والرجل المتزوج

ولا تقام الدعوى على المرأة التي ثبت زناها إلا بناء على دعوى زوجها ، ولا تقام الدعوى على الزاني إلا بدعوى زوجته أيضا ، وليس للنيابة

العمومية أن تقيم الدعوى العمومية على أحد الطرفين من تلفاء نفسها ، ولا يعتبر الزوج زانياً الا اذا زنى غير مرة بامرأة يكون قد اعددها لذلك وفي منزل الزوجية ، أما الزوجة فتعتبر زانية ولو وقع الفعل منها مرة واحدة ولو بعيدا عن منزل الزوجية ، ويسقط حق الزوج في اقامة الدعوى على زوجته متى كان زانياً طبقاً للمادة ٢٣٩ ع ، وتكون جريمتين للزنا : الاولى زنا الزوج ، والثانية زنا الزوج ،

زنا الزوج - اركان هذه الجريمة ثلاثة :-

- (١) أن يقع الوطء ،
 - (٢) أن يكون حال قيام الزوجية ،
 - (٣) القصد الجنائي « ر . م ٢٣٦ ع » ،
- اما شريك الزوجة في الزنا فيعاقب ايضاً (١) .
- زنا الزوج - اركان هذه الجريمة ثلاثة :-

- (١) أن يكون زنى غيره مرة بامرأة اعددها لذلك ،
- (٢) أن يكون ارتكب ذلك بمنزل الزوجية ،
- (٣) القصد الجنائي « ر . م ٢٣٩ ع » .

جريمة الفعل الفاضح العلني - الفرض من العقاب على الفعل الفاضح

العلني هو المحافظة على الاداب العامة ، وقد تم هذه الجريمة ولو كان الفعل المحل بالحياء مباحاً في ذاته ، واركاتها ثلاثة وهي : -

- (١) الفعل المادى المحل بالحياء ،
- (٢) العلانية ،

(١) الادلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه من تلقاها بالفعل او اعترافه بوجود مكاتب أو أوراق اخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم « م ٢٣٨ ع » .

(٣) قصد الجاني،

وليس الغرض من الملاينة أن تقع الجريمة في محل عمومي بل يكفي أن ترتكب في محل معرض لنظر الغير، فبإثارة الزوج لزوجته في منزله مع ترك التوافقه مفتوحة بحالة تجعل في استطاعة الغير أن يراها مكونة لجريمة الفعل الفاضح العلني مع أن العمل في ذاته مباح والمحل غير عمومي،

وليس من الضروري أن يقع الفعل الفاضح على شخص خلاف قاعله فمن يرفع ملابسه أمام الجمهور بحيث يكشف من أعضائه ما يؤذي الاحساس الأدبي العام مرتكب لجريمة الفعل الفاضح العلني «ر. م. ٢٤٠ ع ٤».

جريمة الفعل الفاضح غير العلني - يعتبر فعلا فاضحا غير علني كل فعل مادي وقع على أنثى، أو في حضورها، غير بالغ من الفحش المبلغ الذي يجعله في صف جريمة هتك العرض، وكان ذلك بغير رضاها كلمس جسمها «ر. م. ٢٤١ ع ٤».

الاجراءات - متى تقدمت شكوى للمعدة عن أمر مما تقدم، وجب عليه أن يستدعي الجاني عليه ويسأله عما حصل، والاسباب الداعية لذلك والادلة والشهود المؤيدين لشكواه، والمحل الذي حصلت فيه الجريمة، وتاريخ ومساحة حصولها، وطرق التحايل أو الاكراه التي يكون قد توصل بها المتهم الى تنفيذ جريمته، ثم يبلغ المركز مباشرة تليفونيا اذا كانت الواقعة جنائية ويرسل اليه بلاغا بالحادثة أن كانت الواقعة جنحة، ويستحضر الشهود ويسألهم عن معلوماتهم، وكذا المتهم عما نسب اليه، واذا انضج من التحقيق وجود شركاء له أو محرضين أو مساعدين وجب عليه استحضارهم وسؤالهم عن التهمة المنسوبة اليهم، ويجب عليه فحص ملابس الجاني عليه والمتهم والبحث عن شهود الجاني والتحفظ عليها، مع مراعاة الآداب العامة وعدم

التوسع في اقتناء تفاصيل هذه الحوادث بين الاهالي حتى لا يترب على ذلك
ثم شرف العائلات ، وثبت كل ما تقدم في محضر « ان امكن » اذا كانت
الواقعة جناية وينتظر حضور المحققين للبلدة ، واذا استلزم الحال عمل معاينة
هن محل الواقعة فيجريها ويحرر عنها محضرا « ان امكن » يرفقه مع باقي
الاوراق ، ثم يسلم المحقق بمجرد وصوله ، اما اذا كانت الواقعة جنحة فيرسل
البلاغ المحرر عنها ومحضر المعاينة والمضبوطات والافتار للمركز لتصرف.

جرائم القذف والسب والشتم (١)

القذف - عرفت المادة ٢٦١ ع القذف بأنه اسناد امور الى الغير
بواسطة احدى الطرق الميينة بالمادة ١٤٨ ع (بأبواء أي « اشارة » أو مقالات
أو صياح أو تهديد في محل أو محفل هومي أو كان بكتابة أو مطبوعات
وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تمريره ، لبيع أو عرضه في محلات أو محافل
هومية) بحيث لو كانت هذه الامور صادقة لا وجبت عقاب من اسندت
اليه بالمطبوعات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه :
كمن ينسب الى احد الموظفين الصوميين أنه اخذ رشوة في قضيه زيد من
الناس ، وكمن ينسب الى شخص أنه سرق منزل فلان ، ويشترط لتوفر
الجريمة اجتماع اربعة شروط وهي :-

١ - اسناد امر الى الغير ،

٢ - ان يكون هذا الامر يستوجب عقابه أو احتقاره عند الناس ،

٣ - العلانية بواسطة احدى طرق النشر الميينة في المادة ١٤٨ ع والا

اعتبر اسناد الواقع مخالفة منطبقة علي المادة ٣٤٧ ع فقرة أولى وذلك في
حالة هدم وجود العلانية ،

٤ - القصد الجنائي وهو نية الاضرار بالجنى عليه .

السب العلني - عرفت المادة ٢٦٥ ع السب العلني بأنه هو الذي لا يشمل على اسناد واقعة معينة ، بل كان مشتملا على اسناد عيب معين ؛ أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من الاحوال الميينة بالمادة ١٤٨ ع ومنوضع كلا منها فيما يلي :-

العيب المعين - كمن ينسب الى أحد الموظفين العموميين انه مرتشي
وكمن ينسب الى أحد الاشخاص انه سكير وفاسق .
خدش الناموس اي (الشرف) - كمن ينسب الى شخص انه
عديم الذمة .

خدش الاعتبار اي (المآزلة) - كمن ينسب الى تاجر انه فحاش
وأركان هذه الجريمة أربعة وهي :-

(١) اسناد عيب معين أو خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية
كانت ،

(٢) توجيه السب الى شخص أو أشخاص معينين ،

(٣) ان يكون باحدى الطرق العلانية المنصوص عليها في القانون ،

(٤) أن يكون بقصد جنائي .

السب الغير علني - هو الذي تقتض منه العلانية بأن يكون ارتكب

بغير واسطة احدى طرق النشر المنصوص عليها ، وهو مخالفة اذا توفرت
شروطها .

الشتيم - هو اهانة شخص بالفاظ جارحة لاحساسه بما لا يدخل فيما

تقدم ايضاحه من القذف والسب : كمن يلعن الوالدين أو أحدهما بأن يقول

مثلا فلان « ابن كلب » ويمتد ذلك مخالفة ،
وبماقب الشاتم بقوة المخالفة كحالة السب غير الملقى « ر.م. ٣٤٧ ع » ،
ويشترط في هذه الحالة أن يكون الشاتم مبتدرا للغير بالشم ، فإذا كان في
حالة الرد على الغير فلا جريمة .

الاجراءات - متى تقدمت للعمدة شكوى عن حصول قذف أو سب
على أو غير على أو شتم ، وجب عليه أن يصلح بين الطرفين ، فإذا لم
يوفق وأصر الشاكي على شكواه ، وجب عليه تبليغ المركز : بأن يحرر بلاغا
شاملا للبيانات السابق ذكرها في جريمة الضرب المنصوص عنها فيما تقدم
بالصحيفة ٢٠٧ مضافا إليها ألقاظ القذف أو السب أو الشتم المقول يصدرها
من المشكو في حقه ، وفي النهاية يرسل البلاغ والافتار الى المركز لتصرف .

الفصل الرابع المخالفات والصلح فيها

وجوب التبليغ عن المخالفات - يجب على العمدة أن يبلغ المركز
في الحال عن المخالفات التي تحصل في بلده : كالشروع في بناء حربة بدون
ترخيص من السلطة صاحبة الشأن ، أو حرق قوائم الطوب بالتقرب من
المساكن ، أو فتح محل صومي (١) ، أو محل بيع بقالة ، أو غاز ، أو خلافه ،
« بدون رخصة » ، ويمد العمدة مقصراً إذا أهمل في التبليغ ، ومتى ثبت
لمركز ذلك ، يكتب محضرا اداريا ضده للنظر في مجازاته على هذا التقصير .
حكمة الصلح في المخالفات - توجد بعض مخالفات بسيطة توحي

(١) راجع بيان أنواع المحلات الصومية بالصحيفة ٧٩ بالفصل الخامس عشر
باب الثاني .

القانون السهولة في الوصول الى الغاية المقصودة من رفع الدعوى العمومية.
بشأنها من غير رفعها بالفعل بالنسبة لعدم أهميتها من جهة ولتوفير المتاعب.
والمصاريف التي يتكبدها المتهم والشهود من جهة أخرى، فاشترط أن يدفع
الشخص الذي تقع منه مخالفة ويريد أن يتخلص من الدعوى العمومية قيمة
الصلح عنها ، وهي مبلغ خمسة عشر قرشا ، وذلك قبل الجلسة ، وعلى كل
حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى ،
وأن يأخذ قسيمة بالمبلغ المدفوع اما الى خزينة المحكمة ، أو الى النيابة ،
واما الى أ ، مأمور من مأموري الضبطية القضائية مرخص له بذلك من
وزير الحفافية (راجع المادتين ٤٦ و ٤٧ ج) .

المخالفات التي لا يجوز الصلح فيها - نصت المادة ٤٦ ج على انه

يجوز الصلح في مواد المخالفات الا في الاحوال الثلاثة الآتية :-

- (١) متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة ،
- (٢) اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية ،
- (٣) اذا كان الشخص الذي وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة
أخرى ، أو دفع قيمة الصلح في خلال ثلاثة اشهر السابقة على وقوع المخالفة
المنسوبة اليه .

ما يترتب على الصلح في المخالفات - نصت المادة ٤٨ ج على

انه في الاحوال التي يقبل فيها الصلح ، تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ
الصلح ،

وعلى ذلك ليس لمن اضررت به المخالفة ان ترفع الدعوى الى المحكمة
بتكاليف منه مباشرة ، بل له فقط حق في رفع دعوى مدنية بطلب
التعويض .

الباب السابع

الاجراءات في حالة حصول بعض حوادث معينة

الاجراءات نحو المصابين

يجب على المدة والشيوخ والطيفر تقديم المساعدة اللازمة في الحال لاي شخص وجد مصابا بجروح او ضربات او غيرها او كان غائبا عن صوابه بسبب السكر او خلغه ، كالصرع أو كل دائرة مثلا ، وينقله الى اقرب محل يمكن عمل الاسعافات اللازمة اليه : كاقرب صيدلية أو مستشفى ، أو -هيازة طيب ، مع استعمال أحسن وسائل النقل التي يمكن الحصول عليها وفي حالة عدم وجود محلات من هذه ، فانه يستدعى في الحال حلاق .
الصحة لعمل الاسعافات الوقتية للممكنة ، (وراعى انه في بعض الاحوال لا يستحسن نقل المصاب قبل حضور مقرر الصحة ، أو أى طيب آخر لعمل الاسعافات الطيبة اللازمة ، ولا سيما اذا كان الشخص مصابا باصابات جسيمة أو مجروحاً جرحاً بايضا ، وفي هذه الحالة ينظر المركز لينتدب طيب الصحة لقيام محل وجود المصاب ، « ولا تنطبق هذه الحالة على المدن تتوفر وسائل النقل السريع المريح بواسطة جماعة الاسعاف ») ويجب على المدة أن ينظر المركز فورا بشاره تليفونية ويبين في بلاغه الحالة التي كان عليها المصاب ، والجروح والاصابات والظروف التي وجد بها وما صار أجراؤه له .

الاجراءات نحو جثث الموتى

يتبع ما سبق تفصيله بالصحيفة ٢٠٣ بتفصيل الاول من الباب السادس .

الاجراءات في حالة تغييب شخص

مضى بلغ العمدة أو علم بغياب شخص غيبا لم يعتده ، ولم يعرف سبب لغيابه ، وجب عليه أن يخطر المركز تليفونيا ، ويتحرى عن حالة المتغييب ، ويستفهم من ذويه عن اسمه ولقبه المشهور ، وسنه ومهنته ولونه وأوصاف جسمه من طول أو قصر وسمن أو اعتدال أو نحافة وما شابه ذلك ، وعن العلامات المبهزة له « ان وجدت » وعن ملابسه وقت غيابه والجهة التي تغييب فيها بالتقريب ، وتاريخ تغييبه ، وما كان معه من النقود أو الاشياء الاخرى ، وعما له من العلاقات مع الغير ، وسبب تغييبه « ان كان معلوما » وعما اذا كان قد ترك البلد وحده أو معه أحد ، وعن اعتاد مراقبته ، وعن له صلة به في جهات اخرى ، وعما اذا كان قد خرج نهارا أو ليلا وبالجملة كل ما يهم الوقوف عليه من البيانات التي قد تؤدي الى معرفة أسباب غيابه : كوجود خصومة بينه وبين آخرين ، أو أن الغائب يسمى «السير » ومن اعتادوا الاجتماع بالاشرار ، وإن كانت له صورة فـ: توغرافية يحصل عليها ويقدمها مع المعلومات التي يكون توصل اليها الى المركز.

ما يتبع نحو المتغييبين عند وجودهم

يجب على العمدة أن يبحث في دائرة اختصاصه عن الاشخاص المتغييبين المندرجة أسماؤهم ، وأوصافهم بالنشرة الادارية ، فإذا وجد الغائب على قيد الحياة في البلد ، وجب عليه أن يخطر عنه المركز ببلاغ يبين فيه كيفية وجوده وأحواله عن أسباب غيابه ، وينفذ الاوامر التي ترد بشأنه ، أما اذا وجد ميتا لأسباب طبيعية أو مرضية ، فيخطر المركز في الحال تليفونيا بذلك ، ومضى كان الموت عرضيا فيبادر باتخاذ الاجراءات

السابق ايضاحها بالباب السادس ، ويجب المحافظة على الملابس والاشياء التي توجد مع الجثث المجهوزة ، لأنها تكون في الغالب من الاسباب المهمة التي توصل لمعرفة صاحب الجثة خصوصا اذا بدأت في حالة التمعن الرمي.

الباب الثامن

بحث في المحاكم الاهلية

تمهيد

كان القضاء قبل سنة ١٨٥٦ م يرجع أمره الى الشريعة الاسلامية الفراء ، وفي السنة المذكورة استبدل هذا النظام في عهد المغفور له سعيد باشا بإنشاء محاكم أطلق عليها اسم (مجالس محلية) ، ولما أنشئت المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ م ، رأت الحكومة المصرية ان الحاجة ماسة الى ترقية نظام المجالس المحلية ، لتصير في مستوى المحاكم المختلطة وليستعاض به عنها وعن المحاكم القنصلية ، فأنشئت المحاكم الاهلية في عهد المغفور له توفيق باشا بالوجه البحري سنة ١٨٨٣ م وبالوجه القبلي سنة ١٨٨٩ م ، واستمرت الى وقتنا الحاضر وهو تصدر أحكامها باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، وذلك طبقا لنصوص القوانين والاورام واللوائح ، فإذا لم يوجد نص صريح وجب الحكم بتنفيذ قواعد العدل ، وفي المواد التجارية يراعى العرف علاوة على القواعد المتقدمة ، ومسموح لجميع أفراد الناس حضور المرافعات بمجالس المحاكم على قدر مائتة قاعة الجلسة مع عدم الاخلال بالنظام ، ويجوز للمحكمة ان تقرر جعل الجلسة سرية مراعاة للأداب او المحافظة على النظام العام ،

وتنقسم المحاكم الالهية الى محاكم جنائية ومحاكم مدنية ، وهذه الاخيرة خارجة من موضوع بحثنا .

المحاكم الجنائية

المحاكم الجنائية - هي التي تنظر وتحكم في الدعاوى الجنائية التي تقام على أى شخص خاضع قضاء المحاكم الالهية ، من الوطنيين والاجانب الغير ممتازين (١) ، يرتكب في القطر المصري جريمة منصوصا عليها في قانون العقوبات الاهلي (٢)

أقسام المحاكم الجنائية - تنقسم الى محاكم أول درجة ، ومحاكم ثاني درجة :

-
- (١) راجع الاجانب الممتازين ، والاجراءات في شأنهم بالباب التاسع .
(٢) ونسري ايضا احكام قانون العقوبات الاهلي على : -
اولا - كل من ارتكب في خارج القطر فعلا او شرعا في جريمة وقعت كلها او بعضها في القطر المصري ،
ثانيا - كل من ارتكب في خارج القطر : -
(أ) جناية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الاول والثاني من الكتاب الثاني
در . م . ٧٠ - ٨٨ ع ٤ ،
(ب) جناية تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ ع ١ ،
(ج) جناية تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع بشرط ان تكون المسكوكات متداولة قانونا في القطر المصري -
ثالثا - كل مصري تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر فعلا جناية او جنحة في قانون العقوبات الاهلي يعاقب بمقتضى احكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل مما يبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه .
ملحوظة - يسري ماجاء بالفقرتين الاوليتين على المصريين والاجانب الغير ممتازين على السواء اما ماجاء بالفترة الثالثة فلا يسري الاهلي المصريين ومن هم في عدادهم بمقتضى قانون الجنسية المصرية دون الاجانب الغير ممتازين .

محاكم أول درجة

محاكم أول درجة - هي التي تصدر في الدعوى الحكم الأول فيها ويسمى بالحكم الابتدائي ، وهي محاكم الاخطاط ، والمحاكم المركزية ، ومحاكم الاحداث ، والمحاكم الجزئية ، وسنتكلم على كل منها فيما يأتي :-

(١) محاكم الاخطاط (١) : كان من حق العمدة ان يحكم في بعض المواد الجنائية بدفع فرامة قدرها خمسة عشر قرشا ، او بالحبس مدة لا تزيد من أربعة وعشرين ساعة ، وذلك بموجب المادتين التاسعة والعاشرة والفقرة الثانية من المادة الحادية عشر من الامر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ، وكذلك بموجب الامر العالي رقم ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ كان يختص عمدة البلاد الذين يعينهم لذلك وزير الحقاية بناء على طلب وزير الداخلية بالحكم في المنازعات المتعلقة بالديون والمنقولات التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش صاغ ، الحاصلة بين أهالي ناحية واحدة او جهة بواحي داخلية في دائرة اختصاص عمدة واحد ،

ونسكن ابطال مريان هذا الاختصاص للعمدة صدور القانون نمرة ١١ رقم ٨ يونيو سنة ١٩١٢ الذي بمقتضاه انشئت محاكم الاخطاط وذلك لتقريب مرا كز القضاء الى المتقاضين بالاقليم في الدعوى البسيطة ، وتقليل نفقات المقاضاة على المتقاضين بقدر الامكان ، وتخفيف عبء الاعمال عن اعضاء الجزئيين حتى يتفرغوا للنظر في الدعوى المهمة ،

وتشكل محاكم الاخطاط بمقتضى قرارات تصدرها وزارة الحقاية ، وتتألف من ثلاثة من الاعيان يكون أحدهم رئيسا ، ولها عضوان احتياطيان

(١) من واجبات المسدق ان يعلن الاشخاص سواء كانوا متهمين او شهودا الى محكمة الخط بناء على طلب المدعي المدني او المحكمة وان ينفذ احكامها ووظيفته فيها كوظيفة المحضرين فيما يختص بالمحاكم الاهلية والمختلطة .

يجلسان قضاء عند غياب أحد الأعضاء الأصليين ويكون تعيينهم بقرار من وزير الحفائية ، وينتخبون من قوائم تحرر سنويا بمعرفة النائب العمومي والمديرو رئيس المحكمة الابتدائية ، ونشتمل كل قائمة خط على اسماء عشرة من الاميان على الاكثر وستة على الاقل ممن تتوفر فيهم الشروط (١) وهي تحكم في جميع التحالفات التي بمقاب عليها بفرامة لاتتجاوز خمسة وعشرين قرشا او بالحبس مدة لا تزيد عن اربعة وعشرين ساعة .

(٢) المحاكم المركزية : انشئت في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ لتعاون.

المحاكم الجزئية ، وكانت موجودة في عموم جهات القطر ، ولكنها انقضت من جميع المراكز عند انشاء محاكم الاخطاط فيها وأصبح وجودها الآن قاصراً على الاقسام بالمحافظات ، ويتولى القضاء فيها قاض ينتدب لها من قضاة المحاكم الجزئية أو المحاكم الابتدائية ، وتختص بالنظر في بعض قضايا الجنج وأغلب قضايا التحالفات ، وله كل السلطة التي للقاضي الجزئي بشرط أن لا يحكم بالحبس لمدة تزيد عن ثلاثة شهور أو بفرامة تزيد عن عشرة جنهات مصرية ، ويؤدي أعمال النيابة فيها أحد مأموري الضبطية القضائية ، ينتدبه لذلك وزير الحفائية ، ويكون في الغالب من ضباط البوليس .

(٣) محاكم الاحداث : انشئت في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٥ بمدينة

القاهرة والاسكندرية ويتولى القضاء فيها أحد قضاة المحكمة الابتدائية ، وتختص بالنظر في التحالفات والجنج التي تقع من الاحداث في دائرة المدبنتين .

(١) يشترط في عضو محكمة الخط ان يكون بالغاً من العمر ٢٥ سنة محسناً لقراءة والكتابة مبروفاً بالتزامة والوجاهة وله املاك في الخط ولا يكون موظفاً بالحكومة ولا ضابطاً بالجيش العامل ولا مأذوناً ، «ولكن يجوز بصفة استثنائية قبول المد والشارخ» ، ولا يكون محكوماً عليه بمقوبة لجناية أو سرقة أو تزوير أو خيانة أمانة أو نصب أو غش أو خيانة.

للمذكورتين ، أى الاحداث الذين يزيد منهم عن سبع سنوات وقبل
عن خمس عشرة سنة ، ذكوراً كالوا أو أنثى ، أما فى حالة اتهام أحد
الاحداث بجناية فانه يحال على محكمة الجنايات .

(٤) المحاكم الجزئية: وتسمى أيضاً د بمحاكم المخالفات والجنىح ، وتوجد
فى المراكز ماعدا مركز القدر ، وفى جميع المدن ، ويتولى القضاء فى كل
محكمة قاض واحد ينتدب بمعرفة وزير الحقانية من بين قضاة المحكمة
الابتدائية التابعة لها هذه المحكمة ، وتختص بالنظر فى جميع المخالفات والجنىح
ماعدا مخالفات محاكم الاخطاط وجنىح الصحافة والنشر .

محاكم ثاني درجة

محاكم ثانياً ، درجة - هى التى تصدر فى الدعوى الحكم الثانى فيها ،
ويسمى بالحكم الاستئنافى ، وهى بحسب الاحوال : أما المحاكم الجزئية ،
أو المحاكم الكلية ، أو دائرة المخالفات المستأنفة ، وستحكم على كل منها
فيما يأتى : -

المحاكم الجزئية : تشكل من قاض واحد كما كانت منقذة بهيئة محكمة
أول درجة ، وتختص بالنظر فى أحكام الحبس الصادرة فى المخالفات من
محاكم الاخطاط ، ويكون الاستئناف من الشخص المحكوم عليه فقط .
المحاكم الكلية : توجد بمواضع المديرية الكبرى ، وتشكل من
ثلاثة قضاة وتنظر فى الاحكام الصادرة من محاكم المراكز والمحاكم الجزئية
ويرفع الاستئناف من النيابة أو المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق المدنية .
دائرة المخالفات المستأنفة : هى واحدة لعموم القطر ومقرها مدينة
القاهرة ، وتشكل بمحكمة الاستئناف العليا من ثلاثة مستشارين ، وتختص

بالنظر في الاحكام الصادرة في مخالفات المحلات الملتفة بالراحة والخطرة والمضرة بالصحة العمومية ، وفي مخالفات التنظيم وغير ذلك مما نصت عليه القوانين واللوائح ، ويرفع الاستئناف من النيابة أو المحكوم عليه أو للمدعى بالحقوق المدنية .

محاكم الجنايات

انشئت محاكم الجنايات في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ م وقسم المتهمون قبل احوالهم عليها الى قاضى الاحالة (١) ، وهى تتعقد فى مدينى القاهرة والاسكندرية وفى كل عاصمة مديرية بها محكمة ابتدائية، وتشكل من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف ، وتختص بالنظر فى الجرائم المحدودة من الجنايات ، وجنح الصحافة والنشر ، طبقا للقانون نمرة ٢٧ الصادر فى سنة ١٩١٠ م ،

وهى وان كانت تصدر اول حكم فى الجنايات ، الا ان حكمها نهائى لا يجوز الطعن فيه بطريق الاستئناف ، وبذلك تخرج من نظام المرحبتين التقسيتين .

محكمة النقض والابرار

محكمة النقض والابرار - مقرها محكمة الاستئناف العليا بمدينة القاهرة ، وتشكل من خمسة مستشارين ، وتظر فى الطعون المقدمة من الاحكام النهائية الصادرة فى قضايا الجنح والجنايات ، وهى لا تعرض لبحث الواقع من جهة الثبوت وعدمه ، بل تبحث الحكم من الوجهة القانونية فقط فان وجدته مستوفى الشروط القانونية ، رفضت طلب النقض

(١) كل قضية جنائية حتمت النيابة بنظرها فى حالة قبل تقديمها الى المحكمة الجنائية وتلتزم لهذا الغرض من كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره وزير الحفانية قاض أو أكثر للاحالة ويجوز لمؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضيات الصلحة م ٩ من القانون نمرة ٤ الصادر فى ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ .

والاحكام بما تراه ، ويجوز لنيابة ولتتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن
يعلن بطريق التقض والابرار في الاحكام النهائية.

الباب التاسع

الاجانب الممتازون والاجراءات في شأنهم

الاجانب الممتازون — هم رعايا الدول الاجنبية الحاصلون على

امتيازات باقطنر المصري بمقتضى قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية
تجعلهم غير خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية ، ولا تسرى عليهم احكام
قانون المقومات المصري ، وبمقتضى الامتيازات لا يحاكمون الا أمام قنصلياتهم
أو أمام المحاكم المختلطة .

رعايا الدول الممتازة — هم الانكليز والفرنساويون — والاطاليون —

والالمانيون والنمساويون والمجريون والروسيون (١) والسليكيون —

(١) بعد انتهاء الحرب الاوربية العظمى طرأت ظروف جديدة على معاملة رعايا

الدول التي خرجت منلوبة من هذه الحرب ومنفصل ذلك فيما يأتي :-

١ - كان رعايا المانيا والنمسا والمجر قبل سنة ١٩١٤ يشتمون بالامتيازات الاجنبية
ولكن بعد انتهاء الحرب الاوربية العظمى وابرار معاهدة الصلح في فرساي صدرت
أوامر لبلونيس بأحالة المتهمين من رعايا الدول المذكورة على محكمة مخصوصة بتقصية
انكسرا الا أن ذلك لم يدم طويلا فقد صدرت أخيراً تعليمات باعتبار المحكمة مخصوصة
المذكورة في حكم اللغاة فاصبحوا يحالون الآن على المحاكم الاهلية « في المسائل الجنائية »
ولا يزال أمرهم موضع النظر ولم يحصل فيه بصغة نهائية .

ب - قد انسح من الامبراطورية النمسلوية بعض أجزائها فتقدم منها الى
اطاليا صار حكمه حكم الايطاليين « يتمتع رعاياها بالامتيازات » والذي انضم منها الى
العرب صار حكمه حكم المصريين « يامل كرعايا الحكومة المحلية » ،

وبالمثل الدول المنشأة حديثا بعد انضمامها من غيرها كتشكوسيلفا كيا التي انضمت
عن الامبراطورية النمسلوية وبولونيا التي انضمت عن الروسيو المانيان رعاياها ياملون

والدائيم كون - والاسبانيون - والبرتغاليون - والامر يكون من الولايات المتحدة - والهولنديون - والسويديون - والنرويجيون - والرومانيون - واليونانيون - وما يعلم من وزارة الخارجية (٢) .

ويعامل أسوة بهم من يقيم في القطر المصري من الاهالى المشمولين بحماية تلك الدول ، والتابعين لها : كالهنود لانكلازوا والطرابلسيين لاطاليا والتونسيين لفرنسا .

ويعامل أسوة بهم أيضا المصري طول مدة خدمته في احدى الجهات القنصلية او اذا انتفى الى دولة أجنبية .

واجبات العهدة نحو الاجانب الممتازين

في الحوادث - عند حصول أى حادثة تختص بأحد رعايا الدول الاجنبية ، يجب على المدة أن يبادر باخطار المركز بإشارة تليفونية لاخذ مايلزم ، واذا كانت الحادثة جنائية أو جنحة مهددة للامن العام ، كقتل والحريق عمدا ، والسرقات وغيرها ، فعلاوة على التبليغ يجب عليه أن

كرعايا الحكومة المحلية .

ج - الروسيون هم من ذوي الامتيازات الآن حكومتهم الحالية (السوفيت) غير ممثلة في مصر حيث انه بتاريخ ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٣ قرر المجلس الوزراء عدم الاعتراف بالتمثيل السليق القنصلي الروسي والغاء الاطاعة الشهرية التي كانت تصرف من الخزانة المصرية منذ الحرب الاوربية المنظمة الى المسبوسين معروف .

(٢) الفرص « الايرانيون » هم نصف متمتعين بالامتيازات لأنهم يتبعون أمام قضايتهم في الجرائم التي تقع من بعضهم على بعض اما اذا اشترك في الجريمة شخص من جنسية أخرى وكذا في المخالفات ولوائح البوليس فتسري عليهم الاجراءات المتبعة ضد الرعايا المحليين بشرط اخطار القنصلية الايرانية عن ميناء التفتيشات وانها كتفتحت اذا شاءت ترسل مندوبا لمضور فقط بدون أن يكون له رأي فيها ، اما في المسائل المدنية ترضع المحاكمي عليهم أمام المحاكم المخططة .

يتخذ الاجراءات الخاصة لاعادة النظام ومنع الاضطراب ، ويحافظ على الآثار الموجودة بمحل الحادثة بالكيفية المينة بالبواب الرابع ، وذلك لحين وصول المحقق .

عند حضور القنصل — اذا اتفق حضور القنصل أو مندوب القنصلية التابع اليها المتهم بمحل الحادثة ، فلي العدة أن ينظر المركز في الحال ليتولى بمعرفته تسليم المتهم اليه « اذا كان مقبوضا عليه » ، انما يستمر العدة في تحرياته للوقوف على الحقيقة ، ثم يبعث بها الى المركز كي يحيلها على القنصل بواسطة المديرية .

احوال ضبط المتهم الاجنبي - يسوغ قانونا لبقاء القبض على كل شخص تابع لدولة أجنبية ، اذا كان متلبسا بالجناية ، او كان مطلوباً بالبحث عنه بأمر القنصل التابع له لجناية أو جنحة ارتكبها ، ويجب ارسال من يضبط الى مركز البوليس حالا ، ومنه الى القنصلاتو التابع لها بأسرع ما يمكن ، ولا يسوغ في أي حال من الاحوال تأخير إرساله زيادة على ٢٤ ساعة ، ونحسب مدة الاربع وعشرين ساعة هذه من وقت لقاء القبض على المتهم لزيادة وقت تسليمه الى القنصلات .

أحوال دخول مساكن الاجانب - لا يسوغ دخول محل سكن (١)

لحد رعايا الدول الاجنبية بدون حضور مندوب من القنصلاتو الا عند الاستغاثة من الداخل بطلب المساعدة ، او عند حدوث حريق ، او نرق ، او اذا صرح لهم صاحب المنزل بالدخول من تلقاء ذاته ، وعند ما يسمح الاجنبي

(١) يراد بمسألة « محل السكن » البيت وما يقبضه من الممتلكات كالأبنية الخارجة والاحواش والجنان والمخلات المنتمية بها الطاعة بالأسوار ، واما خلاف هذه الاملاك فلا يدخل تحت تلك العبارة ، ولا يتوقف البوليس من تنفيذ اجراءاته في الاماكن الخارجية عن « محل السكن » .

بالدخول في منزله يجب الحصول منه على تصريح كتابي بهذا الشأن .
محضر تفتيش السكن - يجب على الموظف المكلف بالدخول
 الى محل السكن في الظروف الاستثنائية السابق بيانها ، وكذلك يجب على
 العمدة والمشايع الذين يكونون حاضرين معه ، ان يحرروا محضراً عما اجروه
 ثم يرسلا هذا المحضر حالاً الى رئيسهم وهو يبعث به فوراً الى القنصلان
 الاقرب لمحل الحادثة .

الاجراءات عند التجاء الجاني لمنزل الاجنبي - اذا وجد الجاني
 في منزل احد رعايا الدول الاجنبية ، او التجأ اليه ، وتوقف صاحب المنزل
 عن تسليمه ، يجب الاطاعة بالمنزل من كل جهاته بقوة كافية من رجال
 الحفظ ، والتعفظ عليه واتخاذ الطرق اللازمة لمنع الجاني من الفرار ، وفي الوقت
 نفسه ينظر المركز تليفونيا في الحال لاتخاذ الاجراءات القانونية بموجب ضبط الجاني
الاجراءات عند الاشتباه في الاجنبي - اذا ظهرت شبهات قوية
 ضد احد الاجانب في كونه ارتكب جريمة او جنحة معينة فعلى العمدة ان يبلغ
 المركز عنه بطريقة سرية ، ويتخذ الاحتياطات الغير محسومة لعدم تمكنه
 من الهروب ، حتى يصدر له الامر بما يتبعه نحوه ،
 وفي هذه الحالة يتخبر البوليس بطريقة سرية أيضاً وبكل حذر مع
 القنصلان وصاحبة الشأن ، فاذا لم تمنع في ضبطه أصدر المركز الامر بذلك
 الى العمدة او لمن ينتدبه لاقاء القبض على المتهم وارساله الى المركز في
 الحال ، نوضه تحت تصرف قنصله بدون تأخير .

اجراءات البوليس نحو الاجانب

ينحول للبوليس التدخل في الجرائم التي تقع من الاجانب :-

- (١) إذا كانت الجريمة مخالفة ،
 - (٢) إذا كانت الجريمة مودة للامن العام ،
 - (٣) إذا كان المجنى عليه وطنياً أى أحد رعايا الحكومة المحلية ،
- وسنبين فى الجدول الآتى مايقم فى الشكاوى ، سواء كانت مقدمة من اجانب ضد بعضهم ، أو ضد وطنيين ، أو بالعكس .



الشكاوى المتعلقة بالأجانب وكيفية التصرف فيها

نوع الجريمة	جنسية المشتكى عليه	جنسية المشتكى عليه	الأجراءات	ملاحظات
خيانة	وطني	أجنبي	بحرر المختصر ويرسل النيابة المختصة	
خيانة	أجنبي	أجنبي	بحرر المختصر ويرسل النيابة المختصة	
خيانة	أجنبي	وطني	بحرر المختصر ويرسل النيابة المختصة	
جريمة أجنبية	وطني	أجنبي	بحرر المختصر من مودون بعد إحالة الأمر إلى النيابة لتتابع لها التهم من اختصاص المحكمة المختصة أو كلاً من المحكمة المختصة أو المدعية والأخرى تنقلها للرجوع إليها عند الاقتضاء	بمقتضى نص المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١
جريمة أجنبية	أجنبي	أجنبي	بحرر المختصر من مودون بعد إحالة الأمر إلى النيابة لتتابع لها التهم من اختصاص المحكمة المختصة أو المدعية والأخرى تنقلها للرجوع إليها عند الاقتضاء	بمقتضى نص المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١
جريمة أجنبية	أجنبي	أجنبي	بهم الوكيل المشتكى عليه الأمر إحالة الأمر إلى النيابة لتتابع لها التهم من اختصاص المحكمة المختصة أو المدعية والأخرى تنقلها للرجوع إليها عند الاقتضاء	بمقتضى نص المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١
جريمة أجنبية	أجنبي	وطني	بحرر المختصر ويرسل النيابة المختصة	

ملاحظة : - في حالة عدم جسيمة الأجانب المتهمين أو مصاديق في حدود واحدة للمخضلة أو المدعية ترسل نسخة من كل من الأوراق السابقة ذكرها إلى كل من المصالح المختصة لتتابع لها.

« قد تم بموته تعالى جمع هذه الرسالة في ٢٦ حاد أول »
« سنة ١٣٤٢ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٢٤ في ظل حضرة »
« صاحب الجلالة للمعظم الملك فؤاد الاول أدام الله ملكه »
« وأعلى دولته وقوى شوكته وأقر عينيه بحضرة صاحب »
« السنو ولي عهده الامير فاروق حفظه الله أمين »

تقاريط الرسالة

كنا في أثناء طبع الرسالة قد تشرفنا باهداء الملازم الى يتم طبعها بآداء
بعض حضرات العلماء والفضلاء القانونيين والاداريين ورجال التعليم
والتهذيب ليتفضلوا بملاحظاتهم عليها وابداء آرائهم السديدة فيها لتكون
في موضع ثقة كل مطلع عليها فتفضل حضراتهم فشرفوني بتقريظ هذه
الرسالة وان لم أكن أهلاً لأكمل هذه الأمنية منهم فجزاكم الله عني
خير الجزاء،

وقد ذكرنا هذه التقاريط في ختام الرسالة ليكون ختامها مسكناً جهات
مرتبة بحسب تواريخ ورودها إلينا وهي كما يأتي :-

- ١ -

رأى مؤلف هذا الدليل أثناء قيامه بطبعه ان يبعث لي بملازمه مباحاً
فكنت أتصفحها بالذمة واقتنى أثر تلك الارشادات القيمة بمنتهى السرور
متسنيا أن تلازمي الملازم زمناً غير قليل ولكن هذه الأمنية لم تتحقق
لذا فاجأني أخيراً بقوله انه اقترب من وضع الفهرست وبذا كرتي بما كنت
فرضته على نفسي وهو ابداء رأيي وملاحظاتي بصدد هذا الكتاب،
ويشهد الله أن لاصلة بيني وبين المؤلف وان المراجعة بيننا لا تتجاوز
حد السماع ومن ثم سيكون حكمي متزها عن كل غاية وراجعا الى وحى
الضمير ليس الا،

يظهر لي ان حضرة اليوزباشي على حلمي اقندي يمتاز بملكة النقد
وقوة للملاحظة، ويخيل لي انه جمع بين العلم والعمل بحيث أصبح أهلاً لما
يصدق له، الا وهو وضع مرشد أمين يكون خير معاون للعاملين في شئون
الامن العام في البلاد، وهي شئون جدية بالنهاية كما لا يخفى،

ولا ن وقد أصبحنا بحمد الله متمتعين بالاستقلال بأمورنا نكون
الحاجة أسس الى الاهتمام بما يتطلبه الامن العام من حيث تنظيم الطرائق
في ضبط الوقوع وضمان المراقبة على الاجرام صيانته للاعراض والارواح
والاموال التي هي أمهات الامور التي يعنى بها في كل مملكة متمدينة
والظاهر ان واضح هذا الدليل لاحظ هذا الغرض الاسمي وقد تكفل عمله
بالنجاح فيما اعتقد،

لم يكتف المؤلف بالتطبيق على المواد القانونية والنصوص التشريعية
وهو ما يكون جافا عملا بل شفع ذلك بشيء كثير على سبيل الشرح والبيان
ولودف هذا بالامثلة العملية ومختلف النماذج والرسوم الشكلية الى غير ذلك
مما يولد في نفس القارئ اقبالا على المطالعة وهي طريقة تكفل الاستفادة
على خير الوجوه،

اما اسلوب الكتاب فانه والحق يقال حسن سهل مقبول تدركه
العامة ورضا الخاصة،

ومما زاد اعجابي بهذا الدليل الوافي - وسيجمل له في نفس المطلع
منزلة سامية - كونه قد جاء متعليا ببعض الآيات القرآنية والاحاديث النبوية
والآثار المروية وقد استند بها في المكان المناسب حضا على الفضائل
ولوشادا الى مكارم الاخلاق،

وقد لاحظت ان المؤلف على سعة اطلاعه وكثرة اختباره للامور التي
اثير لها لم يقتصر على ما كان لديه من المعلومات بل لجأ الى مراجع شتى، كما
رجع الى طائفة من كبار الموظفين ذوي العلم والدراسة ليستمد من يتابع
معارفهم ما ربما يكون قد غاب عن مختلف المعارف الفنية،

وفي اعتقادي ان هذا الدليل جمع فروعى واه خير معين فقهاء بين بامر
الامن العام من رجال الضبطية القضائية على اختلاف انواعهم،

ويقين انه افق في هذا السبيل من وقته وراحته ما يستحق الذكر
وإسترجبه الشكر،

وانى تلقاء حسنات هذا الدليل المتعددة أهني واضعه بهذه النتيجة
التي أدى اليها اجتهاده وانتهى لمؤلفه هذا النجاح بقدر ما فيه من صلاح
وارشاد والله أسأل أن يجازيه عن البلاد خير الجزاء
احمد قحه

وكيل مدرسة الحقوق لندبوية سابقا

- ٢ -

عزيزى حضرة على افندى حلى

قد قرأت ملازم كتابك القيم واحدة بعد اخرى بكل حناية وارتياح
فاجبتى بدقيقك فى التحرى والبحث، وايضا تلك النظريات العلمية فى أوضح
صورة، بما صنفته من الاجراءات والتماذج العملية والرسوم الشكلية المفيدة
التي تكفل ارشاد جميع القائمين بأعمال الامن العام والضغطية القضائية وتسهل
لهم اداء واجباتهم المتنوعة على خير الوجوه، مما يشهد لك بالخبرة الثابتة ومهارة
الاحطلاع،

وبالرغم مما اشتمل عليه كتابك النفيس من ارشادات وقوانين
وتعليمات وأوامر وتفسير وغير ذلك من الموضوعات المفيدة الهامة ادارية
وقضائية واجتماعية، فانه امتاز بحسن أسلوبه وجوده نبويته وتربيته، حتى يغفل
للانسان انه كتب روائى شيق بديع، فلا ينتهى القارىء من موضوع حتى
يجد فى نفسه قابلية وشوقا عظيما لقراءة ما بعده وهكذا الى أن يأتى حلى
آخره فى أقرب وقت ممكن،

وانى لأستغرب منك هذه المهمة التي تكاد تكون مستحيلة عليك، فقد مررتك

من منذ ١٣ سنة تقريبا عند ما عينت ملازما ثانيا بالاورطة الثالثة بالقيادة بالجيش
المصري في أدل يناير سنة ١٩١١م بالبلوك حكمداري في ذلك الوقت، فمررتك
شابا ذكيا نشيطا على المهمة راجح العقل كريم الاخلاق ذا كرامة واخلاص
ووفاء، وقد اشتهرت عنك هذه الخصال الحميدة في ارجاء الجيش، فصرت
تهدى من الاورطة المذكورة الى الحرم الخديوي بالحرس السلطاني بالحرس
للملك، الى المدرسة الحربية، الى بعض الاورط بمصر، فوزارة الداخلية في
٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠م التي بلغت مدة خدمتك فيها نحو ثلاث سنوات
بين بوليس مديرية جرجا ومدرسة البوليس والادارة، وضحيت أوقات
راحتك كلها ولم تشفق على نفسك بل آثرت عليها خدمة أبناء وطنك العزيز
كما هو شأنك في كل حين، واخرجت لنا في خلال هذه المدة القصيرة كتابك
القيم الذي يستحق أن يكتب بمداد الذهب.

وانى انصح لكل ضابط ومعاون ادلوقو صديق وشيخ بلد بل ولكل
مصري يرغب الاطلاع على أهم الشئون العامة في القطر باقتناء هذا الكتاب
وقراءته بايمان وتدبر، وانى في الختام أهنيك من صميم فؤادي على نجاحك
الباهر، واتمنى لكتابك الانتشار القوي «و أهل له» ولك دوام الصحة والرفق

المخلص

قومندان مدرسة البوليس والادارة

على فهمي زيتون

اميرالاي

حضرة زميل الفاضل البوزباشى على افندي حلى

تسفحت «وذلك الحديث» الدليل في الامن العام والضبطية القضائية»

فوجدته آية في التدقيق في موضوعاته ، مع حسن أسلوبه واستعمال الالفاظ
المألوفة السهلة لتقريب المعلومات القانونية حتى للغرب - منها وقد جمع بين
مزيجي العلم والعمل بما تخلله من ارشادات وتوجيهات يهندي بها العبد
والمتابع عند السير في ضبط الوقائع ، ويسترشدها الضباط في تأدية أعمالهم
الادارية والقضائية ، وأمل أن يقع هذه الباكورة النفيسة مؤلفات أخرى
من قلمك البليغ وعلمك العزيز فخدمون بها البلاد وأقبلوا وافر احترامى

المخلص

محمد عثمان

مدرس قانون العقوبات بمدرسة البوليس والادارة

حضرة الاخ العزيز على افندى حلى

سلاماً وتحيية وبعد فقد قرأت بامعان معظم الملائم التي تكرمت بارسالها
الى ثباعتى ، وعكفى القول بأن رسالتكم هذه قد جاءت وافية طبق المرغوب
وحاوية لكل ما يهم معرفته للموظف الكبير والصغير ، هذا فضلاً عن حسن
ترتيبها وبلاغة عباراتها ، ولا شك في أن عنايتكم ومجهودكم العظيمين في
إبراز هذه الرسالة سيأتى بفائدة كبيرة ليس لآخوانكم الضباط فقط بل
ولباقي الموظفين وعلى الاخص المشتغلين منهم في الادارة والبوليس ، فجزاكم
الله خيراً ، وبجملكم قدوة صالحة لاولى الهمم العالية والسلام عليكم ورحمة الله

أنحركم

سيد قواد انقول محافظ دمياط

عزيزي الفاضل اليوزباشي علي افندي حلي
قد تصفحت كتابك « الدليل بعد و مشايخ البلاد » الذي نفعنا
بأهدائه الى « فوجدته حاوياً لكل ما يهم رجال الامن العام وباسمهم على
أداء وظائفهم سواء في منع وقوع الجرائم أو في ضبطها صد وفعها ،
وانى لأقدر الجهد العظيم الذي بذلته في جمع شتات اقترابين والمواضع
والمنشورات الخاصة بذلك ، والعناية التي صرفتها في شرح طرق التحقيق
العملية وتحرير المحاضر وبيان كل ذلك بعبارة جلية طلية ،
ولا شك ان عماد البلاد ومشايخها على الخصوص وهم عماد الامن العام
كانوا في حاجة شديدة لمثل هذا الكتاب المفيد ، والمك توضع قد سددت
فراخا كبيراً وأديت لهم خدمة جليلة نستحق عليها كل شكر وثناء ،
فأقدم لك تهنئتي القلبية وأرجو ان تتفضل بقبول تحياتي

المخلص

علي زكي العراقي

مدرس قانون تحقيق الجنايات بمدرسة الحقوق الملكية

عزيزي حضرة اليوزباشي علي افندي حلي
أحييك تحية الاسلام ، وأبشك الشكر والثناء ، على ارسالك « ملازم »
كتابك « الدليل » واحدة بعد أخرى لاستطلاع رأيي في الموضوع ،
والآن ، وقد انتهيت من طبعه ، وانتهيت من قراءته ، فاستطلاعكم
رأيي وكلمتي عنه ، أشبه بما كان من النبي صلى الله عليه وسلم مع قومه اذ صعد
المنبر وقال « من كان له حق عندي فليأخذه بسوطه » فأجابه أحد

الصحابه انا يا رسول الله ، فادار الرسول ظهره ، فاخذ الرجل بقبلة تقييلا ،
قانا ارحب بكتابتك « الدليل » وأقبله لانه خير كتاب أخرج لرجال
البوليس ولادارة ، ولا ابالغ اذا قلت انه خير ما أخرج للمصريين عموما
عرفتك صغيرا فتوسمت فيك خيرا ، واختبرت أعمالك فرأيت
انك تعمل لوطنك اكثر مما تعمل لنفسك ، والعمل الصالح عنوان النفس
الشريفة ،

ما انعم الله على عبد نعمه أحسن قيمة ولا أشرف ثارا من نعمه الا اعتقاد
بالجزاء الصالح على العمل الصالح ، وأى عمل صالح أحسن عند الله من أن
ترشد الحاكم والمحكوم « بدليك » هذا الى سواء السبيل ،
وان أعجب تحملك المتاعب في جمع هذه الارشادات من بين القوامع
الكثيرة والمنشورات العديدة فمجبى منك أكثر كيف ضحيت أوقتك واجتهادك
الى انت أخرج اليها لتأدية أعمالك اليومية ، ولكن لا عجب فقد عرفتك
شاهبا ، ولآن عرفتك رجلا ، غير انك واحد ،

كنت « يا حلمي » ضابطا بالجيش المصري تنحصر واجباتك في الاعمال
العسكرية المحضة ، فأهدتنا بك وزارة الحربية من سنين قلائل فنعمت الهدية
ايه « يا حلمي » لقد أنصفت « بدليك » رجال البوليس ، وأعليت
سمعتنا عند رجال النياة والقضاء ، وشرفتنا بين العمد والمشايخ ، ولا نفس
اخرى ، وافدت التجار الاكابر والباعة الاصاغر والاعيان أصحاب الاطيان
ومزارعين ، وكلهم يعترفون بفضل كتابك ، وتجدني في مقدمتهم .
انادي « ليحيى على حلمي » ،

ول كلمة أخرى ، هي انك شاب في مستقبل العمر ، وقد أذقتنا لذة ذلك
مرة ، فطلب منك بالخلع أن تديقنا اياها مرات ، وان تتابر على تقديم هذه
الخدمات النافعة لبلادك ، لتبرهن على كفاءة المصريين عموما والقباط منهم

خصوصاً، وأنا نضرع الى الله الكريم أن يساعدك على ذلك، ولكي توات بصحتك
ورشادك والسلام

مدير عموم مخازن البو ليس
عبد الفتاح رفعت
امير الای

اخى الفاضل اليوزباشى على افندى حلى
بعد السلام وقائق الاحترام، أخبركم بأنى قرأت كتابكم النفيس «الدليل
امد ومشايخ البلاد» ودرسته باعنان واشتياق عظيم، فوجدته أول كتاب
قادر على جمع بين العلم والعمل، مما جعله مفيداً للجميع المشتغلين بالتحقيقات الادارية
والجنائية، وجددير بجميع الضباط والعمد والمشايج وصف الضباط أن يدرسوه
تماماً، لكي يعملوا بما جاء فيه من الارشادات، ويتبعوا النماذج التي حلتم بها
كتابكم الجليل، فأهنتكم من صميم قواى على هذا المؤلف المفيد، وأرجو الله
أن يفيكم على هذا الدكاء النادر، لكي تنموا ما ابتدأتم بالقيام به من سد
فراغ عدم وجود الكتب الادارية بمصر،

ختاماً اكرر اصحابي بمؤلفكم النفيس، واتمنى لكم النجاح في جميع الاعمال
المخلص

محمد عبد الطيف
قاضى بمحكمة مصر الاهلة

حضرة صديق العزيز على افندى حلى
قرأت كتابك الذى كنت تهدينى اياه ملزماً ملزماً بأمان ومدير،

فأعجبني موضوعه ، وراقى منه سهولة التعبير ، مع جودة التبيين والترتيب
والمعنى أن كتابك ، كما أرى ليس كتابا قانونيا فحسب ، بل هو حري
أن يقرأه رجل القانون في مكتبه ، ورجل الإدارة في مركزه ، والعمدة
في «دواره» ، وشيخ البلد في داره ، والموظف في ديوانه ، والتاجر في خانته ،
والطالب في مدرسته ، والصانع في مصنعه ، والفلاح في حقله ، وبالاختصار
قالى أراك قد كتبت هذا الكتاب النافع لمصر كلها ، وقرأه بأرواحهم
وأخرجت البنا دبلا عقليا بديما كان كثير منا يشعر بالحاجة اليه ، ليس
فيه تلك المعلومات القانونية والإدارية والاجتماعية ،

فأهنئك ، وأنى لك دوام التوفيق لخدمة مصر العزيزة في عصرها
الذهبي ، عصر الرقي العلمى والاجتماعى ، عصر مولانا المعظم ، ومليكننا
المحبوب ، صاحب الجلالة فؤاد الاول ،
وتفضل يا صديقى بقبول فائق تحياتى

المخلص

محمد سلطان

دكتور فى القانون

ونائب قنصل بمدينة حيفا

- ٩ -

عزيزى حضرة اليوزباشى طر افندى حلى
افكرت قومندانك القديم وأهديته دليلك الحديث فلك الشكر ،
تصفت دليلك فوجدته خير ما كتب لمنفعة الكبير والصغير ، ولقد
نهجت فى تحريره منهج الصراحة فى اللفظ والوضاحة فى التركيب ، واهتمت
بالاصطلاحات الفنية ، فجاء الدليل من وجهى التحرير والاسلوب منسوجا

على أحدث منوال واجهه في التأليف ،
تشرنا ما بالخدمة في حرس حلاة مليكننا المعظم . فرفقتك راجح
المقل ، دقيقا في العمل ، حريصا على القيام بالواجب ، وكنت دائما تؤمل فيك
خيرا ، فصدقت نبوءتي ، ورأيت فيك الضابط المفكر ، ذا الهمة العالية
والعزم الصادق ،
وقتنا اللهو يا كم خلدت هذا الوطن العزيز ، والنهوض به الى ذورة الطيام والتجده
المخلص

حسن توفيق بدر

امير الالى مساعده ادجونات جبرال بوزلوة الحربية

حضرة الفاضل المحترم اليوزباشى على افندى حلى
طالمت بعض فصول كتابكم النفيس ، ولقد اصبحت بما بذلتم من مجهود
وحققتم من بحث ، رغبة في ارشاد طالما كان رجال الحفظ في القرى في حاجة
قصوى اليه ،

ان مؤلفكم هذا بطير بان تتناول ايدي رجال الامن على اختلاف
طبقاتهم ، فهو منهل يستقى الجميع منه موارد منع الجرائم وحماية الامن ، ضبط
الحوادث ، كما يشتمى به بالاسلوب الطيب وحسن اللوق الكتابي ،
وانى ادعو الله ان يكثر من العاملين أمثالكم من الضباط لخدمة البلاد
في ظل مليكها المعظم حفظه الله وأقر عينه بولى عهد

مدير قسم التفتيش

بوزارة الداخلية

محمود زكي

عزيزى حضرة الشاب الالمى المحرب اليوزباشى عن حلى افندى
حقا لقد حققت بمؤلفك النفيس « دليل » أمنية طالما تعلق بها الرجاء
وسددت به فى صياح الامن العام ثلثة فجواء ، كان يلج منها المفسدون الى
صاحة الاجرام فيعيثون فى الارض فسادا ، ويستتر فيها المتهاوون من حفلة
الامن ضلة وحيادا ، فاقت بكتابك هذا فى سبيل المحرمين صرحاشيدها
وذكرت الغافلين بما عليهم من واجبات ، فجاء قولك حكمة ورشادا ، ولا عجب
قالشى من معدنه لا يستغرب ، ولقد كنت وأيم الحق التوسم فيك النبيل
والدكاه ، وانوقع لك مستقبلا زاهرا حافلا بجلائل الاعمال وسديد الآراء
فيرورى اليوم ضممين ، سرورى بكتابك ، وسرورى بصدق نظرى فيك
حتى لا ادري ما طرى اعمالك أم اقرظ كتابك ، عانت حقيق بالمدح والثناء
وكتابك جدير حقا بأن يسمى « دليل رجال الأمن والضبطية القضائية »
قد حوى بين دفتيه من ضروب ارشاد رجال الضبط وحفلة الامن الى
واجباتهم وما وكل اليهم عالم يحوى كتاب فى بابيه ، وخضت فى مسائله خوض
خير مجرب ، وشرحت ادواء الأمن ودواؤه شرح طيب ماهر شخص
الهاء ووصف الهواء ، وفى اعتقادى لو أن المكلفين بحفظ الأمن الام اتبعوا
ما به من النصائح والارشادات ووسائل صيانة الأمن قياما بواجبهم لضاق
الخلق على كل مفسد عاث ولحلت السكينة والطمأنينة فى قلوب الناس محل
الغرف والقلق ،

وما دفعنى - وأنا الملم بأعمال الادارة والبوليس - الى الكتابة عن
كتابك ، الا اعجابى بما حواه من الآراء السديدة والنظريات الصائبة ، بلفظ
سهل واسلوب عذب يهش له الطبع وينصت له السمع ويسبق معناه الفهم ،
وقد جاء كتابك فسد فراغا فى بناء نهضتنا المصرية الجديدة ، فكان

غرة في جبين هذا العصر السعيد، ودرة ثمينة في قائمة هذا العهد الجديد
وهو خير ما يقتني في عهد استقلال البلاد عهد النور والرشاد، في ظل مولانا
ومليكنا المعظم، جلالة الملك فؤاد،

وتقبلوا تهنئاتي القلبية على ما حازتم من نجاح
المخلص

حسين وهي

باشمقش نظام البوليس بوزارة الداخلية

امير الاى

- ١٢ -

حضرة المحترم على افندى حلى يوزباشى بمدرسة البوليس والادارة
بعد التحية ، اطلمت على ما أهديته لى من ملازم كتابك . فرفتك
من بين السطور ولم أكن أعرفك قبل ذلك ، عرفتك فرفتك ففك كتابا
بليغا وضابطا ملها بواجبا ، وقد صدق فيك قول من قال :

رجل السيف والقلم ، لئن كانت كفاءتك في حملك متمادلة مع كفاءتك
التي أظهرتها في تأليفك فلا أنت من خيرة الضباط وأنفعهم ،

ان كتابك جمع بين الاخلاق والادب ، سلس العبارة ، يبعث في نفس
قرره الرغبة في الاستزادة من مطالعته ، وقد سعد ركننا كات البلاد في
حاجتاليه ،

فأهنئك بنجاحك في هذا العمل القيم ، وأتمنى لك النجاح والتوفيق في
كل أعمالك ، واسأل الله أن يسدد خطواتك نحو الفلاح

المخلص

محمد يازى

وكيل مديرية الجيزة

حضرة المحترم اليوزباشى على افندى حلى
تصفحت كتابكم « الدليل لعمد ومشايخ البلاد والعاملين فى الامن
العام والضبطية القضائية » ويسرنى أن يقوم من بين ضباط البوليس من
يضع لعمد البلاد وكل من يهمهم أمر الامن فيها كتابا يرجعون اليه فيما
يهمهم ويلزمهم من مختلف الواجبات والاوامر ،
واذا لم يكن لكم من فخر سوى اسمكم أول من فكر فى جمع شوارد
ولجيات العمد والمشايخ بمبارة مهلة مقبولة لكفاكم بذلك فخرا ،
ولا شك عندى ان كتابكم « الدليل » سيحظى بالمنايا ، ويبلغ من
الاهتمام ما هو جدير به ، ويأتى بالفائدة المرجوة منه ، وقد قدم بخدمة بلادكم
بما فى وسعكم بوضع هذا الكتاب ، فلكم منها الشكر ، ومنا مزيد الارتياح
أخوكم
محمد سامى أمين
قائمقام
مساعد الحكمدار ببوليس مصر بفرقة حرف « ج »

سيدى حضرة قاليوزباشى على افندى حلى ضابط مدرسة البوليس والادارة
اطلعت بأمان وتدبر على كتابك القيم ، فألفيتك قد أجهمت الفكر
والقلم ، واقتبست من النظريات والتجارب سفرافيدا لالرجال الامن وحدهم
بل لكل فرد من المجموع المصرى — وأنى لمعجب بأسلوبك السلس
وحسن تطبيقك للنظريات العلمية على أمثلة هى خير مرشد لكل من
بأمور الامن ،

ولا أنكر أنى نعت لو أن كتابك هذا كان بين يدي يوم بدأت
حياتي كامل على استتباب الأمن في هذا القطر العزيز - اذن لو فر على
مشقة البحث ولا منى خطر الزل،

وأن هذا الكتاب خليق بأن يقتنيه رجال الادارة، فيزيد من منبهم
المصلحة أحوالاً كان يجب عليهم أن يقضوها في التمرين قبل أن يصلوا الى
النهاية المطلوبة، وهي أداء واجباتهم على الوجه الاكل،

فأعنتك بما قدمت لبلدك من خدمة صادقة جديرة بكل أعجاب وتقدير

المخلص

احمد راقب الميوطي

مأمور مركز دمشق

عزيزي الفاضل حضرة البوزباشي على حلي افندي
اذا كنت هذا بصفة خاصة فأما لاخبرك ان كتابك الذي تفضلت
فارسلت اجزائه الى ثباط وطالعتها بأمان أعجبنى كثيراً ، فقد سددت به
فراخاً كبيراً ، وساعدت رجال الأمن في أهم أعمالهم ، وعلمت من لم يعلم واجبه
بطريقة منظمة ، ويخيل لي مما قرأت انك عانيت كثيراً في جمع ما جمعت
وأجهدت نفسك بمجهوداً متواصلاً لا يفاء البحث في هذا الكتاب ، فأعنتك
على هذا العمل ، وأرجو ان يشار اليه بنسخة ، والله سبحانه وتعالى
يوفقنا جميعاً الى ما فيه خير بلادنا في ظلال حضرة صاحب الجلالة مولانا
الملك حفنظ الله والسلام عليكم ورحمة الله

المخلص

محمد رشدي

ناصر مدرسة المعلمين العليا

عزيزي حضرة اليوزباشي علي افندي حلي

تحية وسلاما واحدا - فقد قرأت كتابك النفيس فوجده جمع قايدي
ولقد أحسنت. فإني أفندي، للامن للعلم، حيث أخرجت دليلا مفيدا جدا
يسترشد به جميع القائمين بحفظه، فيالحظ عبد المشايخ البلاد عند اطلاعهم
على موضوعات كتابك، فقاموا وقد يستطيعون به ذلك القيام بحفظ الامن
في بلادهم، والعمل على منع ارتكاب الجرائم، واثبات أثر الجناة وضبطهم
إذا حدث ببلادهم حادث،

وإني بصفتي من مأموري الضبطية القضائية، وأحد القائمين بحفظ الامن
أقدم لحضرتكم وافر شكرى على مجهودكم العظيم وتحريككم الدقيق في جميع
الموضوعات التي شملها كتابكم،

وإني أنصح لجميع عبد ومشايخ بلاد القطر، بل واضباط البوليس، بمطالعة
كتابك هذا الفريد، والاسترشاد بما جاء به من الموضوعات المختلفة المفيدة
والاساليب السهلة، والناذج المرشدة المنتجة، فهو أول كتاب من نوعه اشتمل
على مزيتين عظيمتين، هما العلم والعمل، بهتدى به كل مشتغل بالامن العلم
والضبطية القضائية، وإني أهنئكم من صميم قوايدي على نجاحكم، وأكرر
لحضرتكم الشكر والسلام

الخلاص

محمد طاهر

صاغ مأمور قسم الوايلي

عزيزي الفاضل علي افندي حلي

سلاما وتحية وبعد - فقد تصفحت كتابك ملزمة ملزمة، وكنت كلا

فرحت من واحدة، انتظرت شوقاً لورود الثانية، فسمح لي أن أهنتك على
هلك الجليل، فقد طرقت باباً ما أحوجتنا جميعاً لتعرفه، فكثير منا لا تله
قراءة القوانين والقوانين، ولصكن قوانينك ولوائحك جاءت في أسلوب
روائي بديع فالكتاب من أوله إلى آخره حكاية شيقة في التمايل الحسن
ومعرفة الواجب والحقوق المدنية، واني أتمنى أن توفق لنشره بين جميع
طبقات الأمة، سالكين ومحكومين، مسلمين ومسلمين، ليتم لك ما أردت من
خير، والله أسأل أن يزيدك قوة على قوتك، ورحمة على همتك، لتخرج لنا
تجار بمحتك يانة طيبة على مثال هذا الكتاب النفيس والسلام :

المخلص

أمين سامي حسونه

ناظر المدرسة الالهامية الثانوية

من الكتب القيمة التي جمعت إلى طريق المباحث دقة العبارة ومناة
الأسلوب وسمة التجارب كتاب « الدليل » تأليف حضرة البعثة الفاضل
اليوزباشي على افندي حلي فقد جمع فيه شتات الموضوعات التي تتناول
الانظمة والمباحث المتعلقة بالامن العام، وقرن فيه العلم النظري بالأجراءات
العملية، وعرف الجرائم المهمة وشرح ما غمض من نصوصها وبسط طريقة
التحقيق لكل منها وحسر النام عن أسرارها، وهدى النفوس إلى التمسك
بالتضائل والبعد عن الرذائل، وأرشد رجال الامن العام وأفراد الامة إلى
ما يجب عليهم لصيانة الامن وتوفير الراحة والهناء للمجتمع الانساني، إلى
غير ذلك من المباحث الجليلة، كل ذلك بعبارة سهلة التناول وأسلوب
جذاب، لذلك كان هذا الكتاب خير ما أخرج للناس في باب، نفع الله به

وأكثر من أمثال مؤلفه العاملين

محمد عبد الحيد

قاضي بمحكمة اسكندرية الاهلية سابقا

الامن العام في جميع مظاهره لكل أمة توزعت فيها القوة والوزعة بين رجال من درجات متفاوتة ، قائم بمجملته على عوائق الدين يتولون تطبيق القوانين في أبسط مبادئها ، ويباشرون الحوادث ساعة وقوعها ، فالتفجير والشرطي وشيخ القرية وعمدتها وهم في أقصى طرف السلطة الموزعة يتبرون في الحقيقة أركان الامن العام ووطنائه التي يقوم عليها صرحه ، قدر درجة هذه الأركان والوطناء من الصلاحية ، يقرب أو يبعد الامن العام من مثله الأعلى ، التي هو فرض كل مجتمع في تحريكه سبل الكمال المراني ،

إذا كانت هذه القضية من المسلمات الأولية ، كان العمل على تقوية هذه الأركان وتكليفها في مهنتها من الواجبات على كل فيود على المجتمع التي يمشي فيه ، وأولى الناس بمحاولة ذلك هم الرجال الذين تحتم عليهم وظائفهم الاجتماعية دوام التفكير فيه والعمل له ، فلا غرو إذا بادروا حضرة البيوزباشي الهام على أفندي حلي لوضع كتاب فيها لا يسع القارئ بالامن العام جهله ، أسماء « الدليل لمد ومشاخ البلاد وعاملين في الامن العام والضبطية القضائية » جمع فيه كل شاردة مما يجب أن يعلمه كل عامل في هذه الخطط الهامة ، التي عليها حفظ الارواح والاموال ، فجاء كتابه هذا من أجل ما يسهل العامل لتكليف أساليب السير في حفظ الامن العام ، وقد وفي الكلام حقه في كل فرع من الفروع التي

كهدى لها . بحيث أصبح ما كان مشتتا في بطون الاوامر والوائف والمشورات
مجموعا في حيز واحد ، ومربيا ترتيبا يسهل تناوله ، فلا عجب اذا وصفناه
بانه دستور لكل شيخ وعلمة ، ومرجع لكل ضابط ومأمور ، ومذكرة
لكل حكمدار ومدير ، فجزى الله مؤلفه خير ما يجزي به العاملين الجادين
ووقفه لاحسن ما يوفق اليه عباده الصالحين

محمد فريد وجدى .

الكاتب الاجتهادى

ريب العلم من أصل نبيل	وعك الله للشعب التبيل
نضوء له الله يلجى حالكت	ورشده الى أهدي سيل
« علي حلى » وفيك فخر مصر	جزاك الله بالفضل الجليل
فيالك في الادارة من حصيف	رفعت شئونها عن كل جيل
وفى (السويس) مشكور الايدى	وكم في العلم من جهد جليل
كتاب ملؤه بحث الطبير	يحوط الابن بالنصح الجزيل
جنب الامن في كل البلاد	اذا سارت على « هذا » الدليل
حالة الامن في كل النواحي	أشيد وافي الملا ذكر « الدليل »
	عبد الطيف بنحيت
	بندار العلوم

الدليل

للعهد ومشتائج البلاد

وللعاملين في الأمن العام والضبطية القضائية

فهرست الرسالة

صحيفة

٣

مقدمة

٨

ما أخذ الرضاة

١٠

مراجعة الرضاة

الباب الأول

١٢

العمدة ومسؤوليه

١٢

ضرورة تعيين عهد البلاد

١٣

شيخ البلد وواجباته

١٣

صفات العمدة وشيخ البلد

الباب الثاني

١٨

مهام لصيانة الأمن العام (تمهيد)

١٩

الذمليات

صحيفة

الفصل الاول

٢٢	النصح والوعظ والارشاد
٢٢	واجبات المدة بشأن القوايين والوائح
٢٣	وسائط النشر
٢٣	مشمولات النشرات الادارية
٢٤	مشمولات الوقائع المصرية
٢٤	واجب المدة بشأن النشرات الادارية

بالمقامش

الفصل الثاني

٢٥	النزاع بشأن حدود الاملاك والمساقى أو المصارف
٢٦	النزاع في تسليم الاراضى المبيعة أو المؤجرة
٢٧	التوسط في فض المشاكل بين الافراد
٢٨	التعدي على طريق في وسط أملاك النير
٢٩	التوسط في فض النزاع بين الزوجين
٢٩	الخصام بين العائلات أو الافراد وما ينبع نحوه
٣٠	الاجراءات التى تتبع عند اتمام التوفيق بين المتنازعين
٣١	ما يترتب على استمرار النزاع
٣١	مسئولية المدة بشأن المنازعات

الفصل الثالث

٣٢	أهمية العلم بعاتات اللجنة وأساليب ارتكابهم للجرائم
	والعمل على منع الانتقام

صحيفة

الفصل الرابع

وجوب انتقال العملة الى محل الحوادث الجنائية فوراً ٣٩
وقائمة ذلك

الفصل الخامس

بذل الهمة لضبط المجرمين ٣٧
أهمية ضبط الجريمة بالنسبة للمجتمع الانساني ٣٨
وجوب استمرار المباحث حتى بعد حفظ الدعوى ٣٩
واجب العملة بالنسبة الى المهربين من الاقتراع أو من ٤٠
تحت السلاح
واجب العملة بالنسبة الى المخبرين ٤١

الفصل السادس

واجب العملة نحو الخفراء ٤١
شروط انتخاب الخفراء النظاميين ٤٢
شروط انتخاب الخفراء الخصوصيين ٤٣
خفراء وابورات الري والطحن ٤٣
تعليمات من الامن العام تفهم الخفراء من وقت لآخر ٤٤
مرور العملة على دركات الخفراء ليلاً ٤٥
حفظ النظام والامن العام في الاحتفالات ٤٦
حفظ النظام والامن العام يوم السوق ٤٦
الامانة البيضاء ٤٧ بالهامش
حفظ الامن العام بعد انقضاء السوق ٤٨

صحيفة

الفصل السابع

- ٤٩ ضرورة ايجاد محل للاشخاص الماطلين
٤٩ قانون المتشردين والمشوهين والمراقبين (تنبيه)

الفصل الثامن

- ٥٠ المتشرد
٥١ اصدار البوليس للمتشرد
٥٣ مراقبة المتشرد المنفر
٥٣ اثبات حالة التشرد أمام المحكمة
٥٤ متى يبطل منفر اصدار المتشرد
٥٤ تمشيش المتشرد المنفر
٥٤ ما يترتب على ارتكاب المتشرد المنفر
٥٤ بأحوال القبض على المتهم
٥٥ بأحوال حبس المتهم بأمر النيابة

الفصل التاسع

- ٥٦ تعريض المشتبه فيهم
٥٦ بالتهديد كتابة بالتمدى على النفس أو المال
٥٧ الاجراءات التي تتبع نحو المشتبه فيه
٥٨ الاجراءات التي تتبع عند تفتيش شخص مشتبه فيه
٥٨ حصر الاشخاص المشتبه فيهم
٥٩ كيفية ملاحظة الاشخاص المشتبه فيهم بعد اصدارهم
٥٩ ما يتبع عند انتقال المشتبه فيهم من محل اقامتهم الى محل آخر

صحيحة

- ٥٩ فاش المشتبه فيه المنذر
٦٠ ما تب على ارتكاب المشتبه فيه المنذر
الفصل العاشر
٦١ يسمح الشخص لنظام المراقبة
٦١ صدور قرو المراقبة
٦٢ أحكام المراقب
٦٣ واجبات البؤس نحو المراقب
٦٤ واجبات الشخص المراقب
٦٥ واجبات العمدة نحو المراقب
٦٥ قويم مدة المراقبة
٦٥ أح. ال. ق. المراقب
٦٦ ما تب على مخافة أو ارتكاب المراقب
٦٧ عيش منزل المراقب
٦٧ أسماء المراقب من المراقبة
٦٧ أحكام وقانون الجديد
٦٧ الاجراءات التي تتبع عند غياب المراقب
٦٨ ما يتبع نحو المراقبين والمشبهين عند حصول حادثة جنائية
٦٩ طريقة تقويم سير المراقبين والمشبهين

الفصل الحادي عشر

- ٧٠ واجبات العمدة بشأن الغرباء
٧١ ما يتبع على التقصير في الاجراءات المتقدمة

صحيفة

الفصل الثاني عشر

٧٢	نبذة تاريخية عن النجر
٧٢	النجر في أوروبا وغيرها
٧٣	النجر في مصر
٧٣	كيفية مراقبة النجر
٧٤	مراقبة الاطفال المرافقون للنجر
٧٤	خطف النجم للاطفال

الفصل الثالث عشر

٧٥	واجبات المدة واجراءاته بشأن العربان
٧٧	عمدة العربان ومستوليته
٧٧	كيفية توزيع افراد القبيلة على المدة
٧٧	تعيين وكيل أو أكثر للمدة
٧٧	تعيين مشايخ العربان
٧٧	سكن عمدة العربان والوكيل والشيخ

الفصل الرابع عشر

٧٨	واجبات المدة بشأن مراقبة انفجار المقاولات
----	---

الفصل الخامس عشر

٧٩	الحال العمومية
٧٩	مضار الحال العمومية بالقرى
٨٠	واجبات المدة بشأنها بالنسبة للامن العام

صحيفة

- الحالة التي تستدعي دخول العمدة في الحال العمومية ٨١
بصفة رسمية
ما يتبع بشأن فتح الحال العمومية مدة المولد ٨٢
والاعياد الرسمية
رخصة بيع المشروبات الروحية ٨٢

الفصل السادس عشر

- حمل واحراز السلاح ٨٣
من يجوز الترخيص لم يحمل واحراز السلاح ٨٣
شروط طالب رخصة حمل واحراز السلاح ٨٤
حق الوزارة في منح أو رفض إعطاء الرخص ٨٤
الاشخاص المحول لم حمل واحراز الاسلحة بدون رخصة ٨٥
رجال القوة العمومية المرخص لم يحمل السلاح ٨٥
أسلحة خفراء المرباط الخصوصيين ٨٦ بالهامش
واجبات العمدة فهو من يحمل سلاحا بدون رخصة ٨٦
شروط تفتيش المنازل المشتبه بوجود أسلحة فيها ٨٧
سحب رخصة سوء السلوك ٨٧
حدود إطلاق الاقيرة النارية ٨٧

الفصل السابع عشر

- رخص الصيد واجراماتها ٨٨
الاشخاص الممنوع الترخيص لم بالصيد ٨٩
موانع الصيد ٨٩

صحيفة

٩٠

بيان الطيور الممنوع صيدها

٩٠

واجبات العمدة نحو الخائف

الفصل الثامن عشر

٩١

الجواهر السامة

٩١

كيفية حفظ المواد السامة

٩١

واجب العمدة بشأن الخائف

الفصل التاسع عشر

٩٢

المحافظة على خطوط السكك الحديدية والقطارات

والركاب واسلاك التلغرافات

٩٣

الحرائق بسبب شرار الواجور

٩٤

المحافظة على خطوط التليفون

بالخامس

٩٤

نص قانون المقربات على جرائم تعطيل المقربات

التلغرافية والتلغرافية

٩٥

الواجبات المتعلقة بصلحة البوستة

٩٥

المحافظة على علامات السلامة

الفصل العشرون

٩٦

منع التعدي على املاك الحكومة والمنافع العمومية

بالخامس

٩٦

ما يترتب على قصير العمدة أو أحد المشايخ في

منع التعدي

الفصل الواحد والعشرون

٩٩

المسؤوليات والأمن العام

صحيفة

١٠٠	لغرض من الدوريات
١٠٠	أنواع الدوريات
١٠٠	الدورية السوارى الشهرية
١٠٢	الدورية السوارى الشهرية
١٠٤	دوريات المجاعة السودانية
١٠٤	الدوريات السبارة
١٠٤	الدوريات الزراعية
١٠٥	دوريات المناطق
١٠٥	دوريات الطرق بالبلاد
١٠٦	دوريات السكك الحديدية
١٠٦	دوريات الحدود
١٠٦	ملحوظات جمهورية
١٠٧	وجرب مساعدة الدوريات

الفصل الثاني والمشرون

١٠٨	قائمة فقط البوليس للامن العام وأقسامها وكيفية انشائها
-----	---

الفصل الثالث والمشرون

١٠٩	الزرائب وكيفية اقامتها
١٠٩	واجبات المدة بشأن الزرائب
١١٠	جواز انشاء زرائب منفردة
١١٠	لاجراءات تمهيد الخفاف

صحيفة

الفصل الرابع والمشرون

١١٠	ما يملك السدة لقرية بده
١١١	من الوجهة الصحية
١١٢	» » العلمية
١١٢	المجالس القرية
١١٣	» » الادارية
١١٣	» » الزراعية
١١٣	» » الاقتصادية
١١٥	مضيف المشروحات المفيدة

الباب الثالث

«الضبطية القضائية والواجب في شأنها»

١١٦	تمهيد
١١٦	الضبطية القضائية
١١٧	الواجبات في الوقائع الجنائية
١١٨	التلبس بالجويرة
١١٩	الواجبات في حالة التلبس
١١٩	السلطة في أحوال التلبس
١٢٠	التحقيق بمعرفة مأموري الضبطية القضائية
١٢١	أحوال دخول أو تفتيش منازل الاهالي
١٢١	الضبطية الادارية

الباب الرابع

« التحقيق والمباحث الجنائية »

صحيفة

الفصل الاول « القسم العملي »

- ١٢٢ التحقيق الجنائي والفرض منه
١٢٣ أصناف الجناة

الفصل الثاني « تابع القسم العملي »

« البلاغات وواجب العمدة بشأنها »

- ١٢٦ ما يجب ذكره في البلاغ
١٢٧ تنبيه
١٢٧ بلاغ غير مستوف عن حادثة سطو
١٢٨ الملحوظات على هذا البلاغ
١٢٩ نموذج عن صيغة بلاغ مستوف
١٣٠ ملحق للبلاغ
١٣١ ملحق لحادثة سطو
١٣١ نموذج للإجراءات في الحوادث الجنائية

الفصل الثالث « تابع القسم العملي »

- ١٣٣ إجراءات العمدة بعد جمع الأدلة في الحوادث الجنائية
١٣٤ كيفية السير في التحقيق
١٣٤ وجوب المبادرة بسؤال المصاب بأصابة خطيرة

صحيفة

- ١٣٥ كيفية تحرير محضر ضبط الواقعة
١٣٧ نموذج للاستجابة في تحقيق الحوادث
١٣٩ عمليات تمهيدية على اكتشاف حقائق الجرائم

الفصل الرابع « تابع القسم العملي »
« للمعاينة »

- ١٤١ وجوب عمل المعاينة
١٤٢ الغرض من المعاينة
١٤٢ مراعاة استفادة كل مطلع على محضر المعاينة
١٤٢ ارشادات من كيفية اجراء المعاينة
١٤٢ للمبادرة بعمل المعاينة
١٤٢ الاحتياطات لحفظ الاشياء والآثار
١٤٣ التفرغ لعمل المعاينة
١٤٣ التدرج في المعاينة
١٤٣ وجوب التيقظ لاثبات كل مله علاقة بالحادثة بوضوح
١٤٤ وجوب عمل رسم كروكي لمحل الحادثة
١٤٤ اثبات الموقع العام لمحل الحادثة
١٤٤ وصف مكان الحادثة من الخارج
١٤٤ بحث مداخل محل الحادثة
١٤٤ بحث الطريق الذي سلكه الجاني
١٤٥ معاينة محل الحادثة من الداخل
١٤٥ استعمال فطنة الماين

صحيفة

١٤٥	جسم الجريمة
١٤٦	معاينة الحرائق
١٤٦	معاينة مكان السرقة
١٤٦	معاينة محل مضاربة
١٤٦	معاينة الجثة
١٤٧	استنتاج أسرار الجريمة من المعاينة
١٤٧	كيفية وصف الجثة
١٤٨	تضليل الجناة
١٤٩	قائمة أخذ صورة الجثة
١٤٩	» » بصمات أصابع الجثة
١٤٩	ما يرسم عند نقل الجثة
١٤٩	قائمة تشريح الجثة
١٤٩	معاينة الأراضي الظلمية
١٥٠	الرسم في المعاينات

الفصل الخامس « تابع القسم للعمل »

١٥١	نماذج لمخبر المعاينة والرسم الكروكي
١٥١	وجوب اجراء التحفظات الوقفية بمحل الحادثة
١٥٢	نموذج لمخبر معاينة عن حادثة سرقة خزانة
١٥٩	رسم كروكي عن محل حادثة سرقة خزانة شكل (١)
١٦٠	نموذج لاثبات اجراءات وحدة عن حادثة سرقة باكرام
١٦٢	رسم كروكي عن محل حادثة سرقة باكرام شكل (٢)

الفصل السادس « تابع القسم العملي »

« التفتيش »

١٦٣	أهمية التفتيش
١٦٣	الأشياء الواجب ضبطها عند التفتيش
١٦٤	في جرائم القتل والتعدي
١٦٤	» » القسم
١٦٤	» » السرقة
١٦٤	» » التزيف
١٦٤	» » الحريق عمدًا
١٦٤	الممنوعات
١٦٦	معرفة مسافات الطلق الناري
١٦٦	الاحتياطات والإجراءات الواجب اتباعها في التفتيش
١٦٦	وجوب المبادرة بعمل التفتيش
١٦٧	كيفية الاستدلال على الأما كن اللازم تفتيشها
١٦٧	التغلب على تضليل الجناة
١٦٧	مختبش جمع القهبات
١٦٨	قائمة إعادة التفتيش
١٦٨	شهود التفتيش
١٦٩	مختبش المتهم
١٦٩	وصف المضبوطات والتعقظ عليها
١٦٩	مختبش شريك المتهم

صحيفة

- ١٦٩ حالات يجوز اجراء التفتيش
١٧٠ وجوب مراعاة الآداب والكمال وقت التفتيش
١٧٠ تفتيش الجهات المطلوبة
١٧٠ نموذج لمضمر تفتيش

الفصل السابع «التحقيق الجنائي الفني»

- ١٧٣ تمهيد
١٧٣ الآثار في المباحث الجنائية وقائدها في التحقيقات
١٧٣ آثار الاصابع وقائدها
١٧٤ «الاقسام»
١٧٤ الآثار في المباحث الجنائية
١٧٦ واجب الممددة نحو الآثار
١٧٦ ما يجب اتباعه عند البحث على الآثار
١٧٦ كيفية المحافظة على الآثار
١٨٠ لاختلاف أوضاع قدم الجاني حال سيره ووقوفه

الباب الخامس

«مباحث في القسم العام من قانون العقوبات الاهلي»

- ١٨١ تمهيد
١٨١ مبحث في القانون الجنائي الاهلي
١٨٣ مبحث في الجريمة

صفحة	
١٨٥	مبحث في لركان الجريمة
١٨٦	مبحث في الفكر الجنائي
١٨٦	مبحث في الشروع
١٨٧	الشروط التي يجب أن تتوفر في الشروع
١٨٧	هتويات الشروع
١٨٨	مبحث في الجريمة المستحيلة
١٨٨	مبحث في الجنائي والجنح عليه والشريك
١٩٠	مبحث في العقوبة
١٩١	سقوط العقوبة بمضى المدة الطويلة
١٩١ بالهامش	سقوط الدعوى بمضى المدة الطويلة
١٩٢	مشروعية التقادم
١٩٢	للفرامة
١٩٢	مبحث في المصادرة
١٩٣	مبحث في المسؤولية الجنائية
١٩٥	مبحث في الدفاع الشرعي
١٩٦	مبحث في المود
١٩٦	مبحث في إيقاف التنفيذ
١٩٦ بالهامش	الجرائم التي لا يوقف تنفيذ العقوبة على مرتكبها
١٩٧	للمجل بالقانون ليس من أسباب عدم المسؤولية

الباب السادس

« بحث في ماهية بعض الجرائم الأكثر وقوعاً وفي الاجراءات »

« الواجب اتباعها الضبط وقائماً »

صحيفة

١٩٨

تمديد

الفصل الاول « الجرائم المتعلقة بالنفس »

٢٠٠	جرائم القتل
٢٠١	مضار القتل السد
٢٠٤	جريمة اخفاء الجثث
٢٠٧	جرائم الجرح أو الضرب
٢٠٩	جريمة الحريق عمدًا
٢١٢	الامتناع عن تقديم المساعدة عند حصول حادث عموماً
٢١٣	جرائم سرقة الاطفال وخطف البنات
٢١٥	جريمة اعطاء جواهر ضارة
٢١٦	جريمة اسقاط الحوامل
٢١٧	جرائم مقاومة الحكم وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره
٢١٨	جرائم الاكرام سوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس
٢٢٠	جرائم القبض على أحد الناس بدون حق

صحيفة

الفصل الثاني : « الجرائم المتعلقة بالمال »

- ٢٢٢ جريمة قتل أو تسميم الحيوانات
- ٢٢٣ « قتل أو إتلاف المزروعات
- ٢٢٥ « إتلاف المباني والآثار وغيرهما من الأشياء العمومية
- ٢٢٦ جرائم السرقة
- ٢٢٧ الأمر العالي الصادر بشأن الثور على الحيوانات أو الأشياء المفقودة
- ٢٢٨ السطو وشروطه
- ٢٢٩ مضار السرقة
- ٢٣١ جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها
- ٢٣٢ « خيانة الأمانة
- ٢٣٣ « النصب
- ٢٣٤ جرائم انتهاك حرمة ملك الغير
- ٢٣٦ « النش في المعاملات التجارية
- ٢٣٨ جريمة التزوير

محل الثالث « الجرائم المتعلقة بالدين والعرض والشرف »

- ٢٣٩ الجنح المتعلقة بالأديان
- ٢٤٠ جرائم هتك العرض وفساد الاخلاق
- ٢٤٦ جرائم القذف والسب والشم

محل الرابع « المخالفات والصلح فيها »

- ٢٤٨ وجوب التبليغ من المخالفات

مصحفة

- ٢٤٨ حكمة الصلح في المخالفات
٢٤٩ المخالفات التي لا يجوز الصلح فيها
٢٤٩ ما يترتب على الصلح في المخالفات

الباب السابع

- « الاجراءات في حالة حصول بعض حوادث معينة »
٢٥٠ الاجراءات نحو المصابين
٢٥٠ « جنث الموتى »
٢٥١ « في حالة تنبيب شخص »
٢٥١ ما يتبع نحو المتفجيين عند وجودهم

الباب الثامن

« بحث في المحاكم الاهلية »

- ٢٥٢ تمهيد
٢٥٣ المحاكم الجنائية وأقسامها
٢٥٤ محاكم أول درجة
٢٥٦ « ثاني درجة »
٢٥٧ محاكم الجنايات
٢٥٧ محكمة النقض والابرار

الباب التاسع

« الاجاب المتنازون والاجراءات في شأنهم »

صفحة	
٢٥٨	الاجاب المتنازون
٢٥٨	رعايا الدول المتنازة
٢٥٨ بالهامش	الظروف الجديدة التي طرأت على رعايا المانيا والنمسا والهجر والروسيا
٢٥٩	واجبات الممثلة نحو الاجاب المتنازين
٢٥٩ بالهامش	رعايا القوس (الايرانيين)
٢٦١	اجراءات البوليس نحو الاجاب
٢٦٤	ختام الرسالة



الدليل

لعمد ومشتاخ البلاغة

وللعاملين في الأمن العام والضبطية القضائية
تصحيح الاغلاط

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
الباب التاسع	الباب السابع	٤	٩
راجع الباب التاسع	راجع الباب السابع	٥	١١
الرأى	لأى	١٣	١٢
الامر	لاسر	٧	١٩
استفعال	ستفعال	٨	١٩
المزومة	لمزومة	٩	١٩
المركز	لمركز	١٤ و ٢٢	٢٦ و ٢٨
المشوعين	المبشوعين	١٥	٤٩
الخارة	الخارة	١١	٥١
قلم	قلم	١٤	٥١
قهاوى	قهاو	١٠	٨٢
بتاريخ	بتار	٢٠	٨٢
٢٥٠	٢٥	١٩	٨٧

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
مامهم	مامهم	٥	١٠٤
أو مير	ير	١	١١٥
فاتها مضيفة	ضيفة	١١	١١٥
هي		١١	١١٩
لتتوفر	ل	١٢	١١٩
الكروكي	الكروكي	٢٢	١٣٤
الفصل السابع	الباب السابع	١٩	١٧٢
إذا	ذا	٢١	١٧٧
دوبة	دوبة	٢١	٢٧٨
قسمين	قسمين	٢	١٨٢
أمر	ار	٢	١٨٣
ع	ع	٢٠	١٨٣
الوالد	الولد	٥	١٨٦
٢٧	١٧	٦	١٩١
لتتوفر	توفر	٢٠	١٩٨
المدة	المدة	١٨	٢٢٢
بالاوراق	بالارواق	٨	٢٢٥
اسوأ	اسو	٤	٢٤١
استشهد	استشد	١٦	٢٦٦
ذروة	ذورة	٦	٢٧٤
له		٢	٢٨٠
فقدر	قدر	١٠	٢٨١

Bibliotheca Alexandrina



0370374